



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3321775» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

إسقاط الحرب وإسقاط مشعلها!

ما يزال التوصيف الذي أطلقه إنجلس حين قال: «الحرب هي الرئة الحديدية التي تتنفس منها الرأسمالية» صحيحاً تماماً في عصرنا هذا، ولكن مع تطوير هو أن الرأسمالية بأكملها قد تحولت إلى رئة حديدية صدئة، بحيث بات مشروعها الأساسي هو الحرب، وخالصها الوحيد هو الحرب واستمرار الحرب.

في الحربين العالميتين، وخاصة قبل الثانية، كان شعار الثوريين الأساسي هو «إسقاط مشعل الحرب»، ولم يتمكنوا من تحقيق هذا الشعار إلا عبر الحرب نفسها، بإسقاط النازية وإسقاط برامج داعمها وحلفائها ضمن المراكز الغربية، وخاصة المراكز المالية.

بعد ظهور السلاح النووي، وتعمق الأزمة الرأسمالية على الصعد كافة، استجدت ثلاثة أمور كبيرة، **الأول:** هو أن الرأسمالية ما عادت قادرة على استخدام الحرب بصيغها القديمة المباشرة، بما تعنيه من دمار شامل لكل الأطراف، ولذا بات اعتمادها هو على حروب هجينة على مساحات متعددة من الكرة الأرضية، تؤدي بمجموعها وظيفة الحرب الشاملة.

الثاني: هو أن مواجهة الحرب الرأسمالية، باتت تستند بالدرجة الأولى إلى الفعل المقاوم غير المتناظر، فعل الاستنزاف، فعل «سلق الضفدع الغربية».

الثالث: هو أن حجم الأزمة وعمقها، لم يترك للبشرية ترف اختيار إسقاط مشعل الحرب ضمن الحروب نفسها، فالحروب التي تدفع باتجاهها الرأسمالية باتت تهديداً وجودياً للبشرية بأسرها، الخيار الوحيد المتاح هو إسقاط مشعل الحرب، وإسقاط الحروب نفسها قبل أن تبدأ أي قبل الانتقال إلى الحروب الكبيرة الشاملة، وبكلمة: إسقاط الحرب ومشعلها عبر عملية استنزاف شاملة شعارها الضمني والعلني هو «وحدة المساحات»، ليس في منطقتنا فحسب، بل وفي العالم بأسره... وهذا ما يجري فعلياً وعلى قدم وساق.

عملية الاستنزاف الشاملة تتواصل وتتصاعد على الجبهات كلها، وفي أرجاء الكوكب كلها، ابتداء من غزة ولبنان، حيث بات «الأمريكي/الإسرائيلي» في وضع لا يكاد يعلم فيه من أي صوب تأتيه الضربات المتلاحقة، وحيث باتت عبارة «حادث أني صعب» عبارة يومية ونصف يومية وربما ستكون عبارة كل ساعة مع قادمات الأيام.

عملية الاستنزاف الشاملة تتضمن الخطوات المهمة التي قامت بها بريكس بما يخص نظام الدفع الموحد، والتبادل بالعملة المحلية، والربط بين البنوك بعيداً عن نظام سويفت المهيمن عليه غربياً، وهي خطوات إضافية ضمن عملية إنهاء هيمنة الدولار العالمية، ومعه هيمنة واشنطن.

في منطقتنا أيضاً، وتحت التهديد الصهيوني الأمريكي التخريبي والتفجيري، تتخلق ظروف موضوعية مؤاتية لحل مشاكل ونزاعات معقدة طويلة الأمد، بينها القضية الكردية... كما يظهر من الإشارات السياسية الواضحة خلال الأيام القليلة الماضية، وذلك في إطار نزاع فتائل التفجير الأمريكي الصهيوني في منطقتنا.

بالتوازي، تتعزز الحاجة لتلطف الفرصة التاريخية لمنع استغلال وضع سورية الحالي كخاصرة ضعيفة، وهذا يتطلب بالضرورة، وكما أشارت الافتتاحية الماضية لقاسيون، عملاً على ثلاثة صعد متوازنة، من ثلاثي أستانا وعلى رأسه روسيا في إطار الدفاع النشط عن سورية ضد الكيان الصهيوني والتخريب الأمريكي، ومن القوى السياسية الوطنية باتجاه تفعيل وتنفيذ الحل السياسي الشامل وفقاً للقرار 2254 وضماناً لتحقيق التسوية السورية التركية، ومن القوى الشعبية باتجاه الضغط نحو تحقيق هذه الغايات، والتحضير للدفاع عن البلاد وعن وحدتها.

إسقاط الحروب وإسقاط مشعل الحرب، ليس أمراً ممكناً فحسب، بل وهو الخيار الوحيد المتاح أمام البشرية لإنهاء ليلها الذي طال كثيراً في ظل أشد نظام اقتصادي-اجتماعي توحشاً عبر التاريخ، النظام الرأسمالي العالمي... وهو الممر الذي لا بديل عنه باتجاه مستقبل جديد وعالم جديد....



تغيير الوجوه دون تغيير النهج:

بيان الحكومة السورية يؤكد المؤكد!

[12]

شؤون عربية ودولية



«قمة فزان» طريقة جديدة لفهم العلاقات الدولية

18

شؤون محلية



مسيرة استكمال التضيقة بالقطاع العام مستمرة!

09

ملف «سورية 2024»



الأمريكي/الإسرائيلي «ضد أبو» / قلعة شقيف/ والشرق العظيم!

08

شؤون عمالية



الفقر والجوع هو العنوان

02

إعادة الاعمار وقوانين العمل «1»



لا بد قبل الحديث عن قوانين الاستثمار والتشاكسية، بحث قوانين المتعلقة بالعمل وتعديلها بما يلائم متطلبات المرحلة المقبلة، بعد التوصل إلى حل سياسي للأزمة في البلاد واستعداد الشركات للتوجه نحو إعادة الاعمار. وخاصة مع قدوم الشركات الأجنبية إلى البلاد، مما يتوجب إصدار قوانين عمل تحمي العمال وتوفر لهم الحماية القانونية الكافية لحقوقهم لإقامة علاقات عمل متوازنة بين طرفي الإنتاج «العمال وأرباب العمل».

في حال تعرضهم لحادث ما، أو ضمان مرتب تقاعدي للعامل في حال أصابته بعجز يمنعه من مزاولة أي عمل، بل تركه المشرع تحت رحمة صاحب العمل ونحوته فيما يتفضل عليه من قروض.

يد عاملة كبيرة تنطبها مرحلة إعادة الإعمار

المرحلة القادمة في البلاد هي مرحلة إعادة الإعمار، وهناك العديد من الشركات المحلية والأجنبية ستتوجه نحو الإعمار وبالتالي ستكون أمام عدد هائل من عمال البناء والإكساء، فهل سيتم ترك هؤلاء تحت رحمة المتعهدين دون توفير أدنى حماية قانونية لهم؟ وهل من قواعد العدالة أن يشمل العامل الغير السوري بأحكام قانون العمل، ونستثنى العامل السوري ولا توفر له حماية قانونية وقضائية؟ فالعمال الأجانب مشمولون بأحكام قانون العمل وفق أحكام المادة 28 منه ووفق القرار 888 لعام 2009 الخاص بتشغيل العمال الغير السوريين.

حتى فئة العمال الزراعيين والخدم ومن في حكمهم من غير السوريين فإنهم مشمولون بأحكام قانون العمل، فيما يبقى العامل السوري خارج نطاق أحكام قانون العمل، ولا يخضع لأي قانون ينظم علاقته بصاحب العمل وبالتالي لا يحق له المطالبة بأي حق من حقوقه.

شخص طبيعي يعمل لدى صاحب عمل لقاء أجر مهما كان نوعه وتحت سلطته وإشرافه.

فئات استثنائها

قانون العمل من أحكامه

ووفق المادة 5 من قانون العمل رقم 17 لعام 2010 استثنى القانون عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم من أحكامه «مع العلم أن عمال الخدمة المنزلية من غير السوريين مشمولون بأحكام قانون العمل حسب المادة 28 منه»، كذلك استثنى القانون العاملين في عمل جزئي والعاملين في الجمعيات والمؤسسات الخيرية والعمال الزراعيين، إضافة إلى العاملين في أعمال «العرضة» التي سنأتي على ذكرها أدناه.

عامل البناء ليس بعامل!!

ويندرج في مفهوم «أعمال العرضة» فئة عمال البناء والتي رفض المشرع تشميلهم بقانون العمل رقم 17، وهم لا يتمتعون بأية حقوق أو حماية قانونية رغم طبيعة العمل الشاقة والخطرة، فكم سمعنا عن عامل بناء سقط وأصيب بالشلل أو توفي أو فقد أحد أطرافه نتيجة لحادث ما أثناء العمل، وبالرغم من ذلك لم يعتبرهم المشرع عمالاً، ولم ير أية ضرورة لتشميلهم بقانون العمل للحفاظ على حقوقهم وتأمين حياة كريمة لأسرهم

لا تسهيلات على

حساب حقوق العمال

يجب ألا تكون التسهيلات التي تقدم للشركات والمستثمرين على حساب العمال وحقوقهم، كما هو الحال في قانون التشاركية، ففي هذه الحالة لن يكون هناك استقرار في العمل، وهذا سينعكس سلباً على عملية الإنتاج بالدرجة الأولى، وعلى العمال الذين يشكلون السواد الأعظم من السوريين.

ضرورة تغيير قوانين العمل

بالعودة إلى قانون العمل الحالي، فهو يكبل عملية الإنتاج ويمنع تطور القوى المنتجة لعدة أسباب، منها مثلاً إعطاؤه امتيازات لأصحاب العمل على حساب العمال، وتبنيه لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين، واستثناء فئات عديدة من العمال من تطبيق أحكامه دون سبب، إضافة إلى أنه نص على التسريح التعسفي، ومنع أية رقابة قضائية على علاقات العمل وقضايا التسريح، وبت صاحب العمل هو الخصم والحكم.

تشميل جميع العمال بأجر

بقانون العمل

بداية لا بد من تشميل كل عامل بأجر بأحكام قانون العمل في أي مجال كان دون تفرقة أو تمييز، ووفق تعريف العامل في القانون، فالعامل هو كل

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الفقر والجوع هو العنوان

من المؤكد أن فرص العمل والأجور من أكثر القضايا إلحاحاً، ومن أكثر القضايا التي يجري تداولها على السنته من يبيعون قوة عملهم، سواء العضلية منها أو الفكرية. فهنا لا فرق بين الاثنين من حيث النتيجة النهائية، وهي ضرورة تحسين الوضع المعيشي، المتناسب مع غلاء الأسعار، التي تقفز الآن قفزات متسارعة لا يمكن للأجور الحالية إدراكها، أو الوصول إلى حاله قريبة منها، مما يعني استمرار الحال على ما هو عليه من بؤس وحرمان للعاملين بأجر، ما يعني انقسام المجتمع إلى فريقين أساسيين ناهيين ومتهويين، يجري الصراع بينهما.

الفريق الأول، مسلح بكل الوسائل الضرورية التي تجعله مستمراً في تسلطه واستغلاله، والفريق الآخر مجرد من إمكانياته ومكبله طاقاته، والتي لا تجعله قادراً على الدفاع عن حقه في الحياة، وحقه في وطنه الذي يبنيه بعرقه ودمه، هذا الوطن الذي يعيش فيه بغربة، وكأنه مهاجر بين حدوده الجغرافية. ويمكن أن نرى نموذجاً من صور معيشة بعض الناس الذين أوصلتهم الأزمة ومن ضمنها السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى هذا الدرك من الضنك.

أبو عمر عامل يقوم بإعالة ستة أطفال أربعة منهم أطفاله وما تبقى هم أطفال أخيه الذي فقد في الأزمة ولم يظهر حتى هذه اللحظة ويبدو إنه لن يظهر.

أبو عمر يعمل حسب الطلب فهو ينقل الرمل إلى الشقق في البناءات التي يجري أكساؤها وينقل ما تيسر له من حمولات مختلفة وهو يعيش كفاف يومه فقد تحدنا طويلاً عن الظروف التي عاشها في الأزمة مع أطفاله وبقية عائلته والجوع الحقيقي الذي عاشوه في تلك الفترة العصيبة واستمرت حالة الجوع تلك ولكن باشكال أخرى فهو يأكل وأطفاله ومن يعيلهم عندما يأتي من يطلبه للعمل وهو عمل مؤقت ينتهي بانتهاك الطليبة وهذا المواطن أبو عمر ليس الوحيد الذي يعيش بهذه الطريقة وهذا الشكل، بل في المنطقة التي رأيتها بها عشرات الأفراد ومنهم أطفال وكذلك نساء يبحثن عما تبقى من الخضار في السوق لإطعام من يريدون إطعامه.

هذه أحوال بعض الناس من شعبنا الذين يشاهدون في كل الأماكن في الطرقات والحارات يبحثون عن شيء ما يسد رمقهم ويستكون به جوع أطفالهم الذين مثلهم يبحثون عن عمل.

لا نعتقد وهو اعتقاد جازم أن الحكومة قد أدخلت في حساباتها أوضاع الفقراء من شعبنا الذين يكتون بنار الفقر والجوع والعوز، وبيانها الأخير الذي قدمته إلى مجلس الشعب يقول للفقراء ومنهم أصحاب الأجور أذهبوا أنتم وربكم فقاتلوا إنا هنا قاعدون أي فليذهب كل الفقراء أنه ليس لدى الحكومة حلول لجوعهم، وليس لدى الحكومة طرق تخفف الأهم فهي منشغلة في قضايا أخرى ترى فيها خشية الخلاص ولكن هذا الأمر كما يقال أمل إبليس في الجنة وللفقراء من شعبنا نقول لا يحك جلدك سوى ظفرك.

البيان الوزاري والعمال

قدمت رئاسة مجلس الوزراء بيانها الوزاري المقر بالمرسوم رقم /232/ لعام 2024 أمام مجلس الشعب يوم 10/20 في أعمال جلسته السادسة من الدورة العادية الأولى للدور التشريعي الرابع. وحاول بيانها الوزاري أن يغطي الكثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ. إلا أننا لن نأتي في هذه المادة على كل ما جاء في هذا البيان الحكومي، ولكن ما يهمنا في هذا المقام هو ما يتعلق بالطبقة العاملة وعموم العاملين بأجر.

■ نبيك عكام

ما هي الاستحقاقات التي يجب أن تحصل عليها الطبقة العاملة من الحكومة في بيانها هذا، من حقوق مختلفة تشريعية ومعيشية مرتبطة بالرواتب والأجور، وغيرها من الحقوق المنشأة دستورياً ودولياً -وهي ما زالت منقوصة- أو التي فقدتها خلال تعاقب الحكومات السابقة بعد تبني ما أسموه اقتصاد السوق «الاجتماعي» مطبقين من خلاله وصفات صندوق البنك الدولي. من الملاحظ أن البيان الحكومي ممتلئ بالعموميات، دون الإشارة إلى خاصية الواقع السوري اليوم وضرورة الخروج من الأزمة عبر الحل السياسي. وبالتالي ظهر البيان على شكل عرض استعرض فيه أغلب المجالات وذلك دون أن يحدد ما سيقدم أو ما سينجز، وما هي الأجال الزمنية لتحقيق أي مهمة قادمة. وهو خال أيضاً من أية أرقام استدلالية تشير إلى عمل الحكومة القادم من خلال برنامجها هذا، وذلك لمعرفة الفجوة في الوضع القائم وما يجب أن يكون عليه الوضع، بعد فترة محددة من الزمن. ولم يتطرق لأي من المؤشرات الإحصائية والمعايير المختلفة، ويبدو ذلك هروباً من أي مسؤولية لاحقة للحكومة. وإذا كانت الخطط والبرامج



لسوق العمل من فرص لطالبي العمل؟ أما تعبيرات الصغيرة والمتناهية في الصغر أو المتوسطة، فهي تعبيرات مبهمه ومطاطة، إذا ما قورنت بحجم المشاريع التي تعتبر كبيرة، ففي بعض البلدان تعتبر ضمن المشاريع الصغيرة بعض المشاريع التي يمكن أن يعمل فيها 500 عامل أو أكثر. أما الاعتماد الرئيسي على المشاريع الأسرية والمشاريع الصغيرة فهي لا يمكن أن تبني اقتصاداً قوياً وأن تعطي قيمة مضافة حقيقية للدخل الوطني، فهي غير قادرة على تلبية حاجات طالبي العمل في سوق العمل. البيان الحكومي لا يختلف عن بيانات الحكومات السابقة منذ تبني ما سمي «اقتصاد السوق الاجتماعي» -أي الليبرالية الجديدة- وهو لا يرقى لمستوى الوضع المعيشي المتدني الذي تعيشه الطبقة العاملة، والحديث بطول.

فهذه ليست من مهام البيان الحكومي، وبالتالي لم ير العمال منه أي بصيص ضوء قد يؤدي إلى تحسين الوضع المعيشي لهم. كما لم يلحظ البيان الحكومي أية إشارة حقيقية لتطوير القوانين والتشريعات العمالية بما يضمن حقوق العمال في ضمان العمل وحقوقهم الديمقراطية. وأشار البيان إلى أن توجهات الحكومة تسعى إلى: «تنمية النشاط الاقتصادي الوطني ورفع مستوى الدخل الوطني والاعتماد على المشاريع المتناهية والصغيرة والمتوسطة كمرتكز لتحقيق النمو الاقتصادي. وتحسين حوكمة الجهاز الحكومي، وتطوير مؤسساته وتعزيز موارده البشرية ومراجعة سياسة الوظيفة العامة بما يحقق الكفاءة والفاعلية». والسؤال هنا: هذه المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر كم ستوفر

إلى مستويات تلمني رغبات المواطنين ورغباتنا العاطفية والنفسية» وفق تعبير البيان الحكومي، الذي يتابع: «فالتمول بالعجز ليس مصدرراً أمناً ومستداماً لتمويل التنمية في مثل حالتنا، ما لم يترافق بنمو ملموس في معدلات الاستثمار والإنتاج، بل إنه سيؤدي إلى نتائج عكسية ستكون حريصين على عدم الانجرار إليها تحت أي ظرف كان». وهل تلبية أدنى متطلبات المعيشة للعمال، هي رغبات «عاطفية ونفسية»، أم ضرورة وطنية واجتماعية، تساهم في استقرار المجتمع، وواجب دستوري يجب على الحكومة تحقيقه؟! إذا لم يتم ربط أجور العمال مع تطور متطلبات الوضع المعيشي، لا يمكن أن تتحسن هذه الأجور. أما إعادة توزيع الثروة المنتجة بشكل عادل

التي سوف يتم وضعها بناءً على الإمكانيات والموارد المتاحة بحسب البيان، فمن المؤكد أن هناك الكثير من الضرورات الملحة التي تتطلب أعمالاً وحلولاً. ولكن ما يهم العمال في هذه المرحلة هو المستوى المعيشي ومتطلباته الضرورية والحفاظ على القوة الشرائية ليرتفع وسد الفجوة الكبيرة بين الرواتب وأجور العاملين، التي تضي من سيئ إلى أسوأ. يقول البيان: «ثمة محدودية واضحة في الموارد المالية للدولة، تترافق مع تنامي عجز الموازنة العامة للدولة إلى مستويات غير مسبوقه... في ظل هذا الواقع، لن يكون أمام الحكومة مساحة واسعة لخلق الموارد الإضافية لتمويل مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وضعها الراهن. فلن يكون هناك قدرة على مضاعفة الرواتب والأجور أو زيادتها

الطبقة العاملة



المملكة المتحدة: عمال مصنع السيارات في منطقة ويلز يضربون بسبب الأجور

قالت نقابة العمال يوناييت في المملكة المتحدة إنه سيبدأ أكثر من 200 عامل في مصنع Llanelli Gestamp من مختلف الدرجات الإضراب عن العمل اعتباراً من 28 هذا الشهر حتى 11 من الشهر المقبل، بسبب معدلات الأجور المنخفضة بشكل غير مقبول وغير العادلة إذا لم يتم حل النزاع على الأجور. وأفادت بأن الشركة حققت إيرادات بلغت 12,3 مليار يورو في عام 2023 وأعلنت عن ربحية بلغت 1,4 مليار يورو، وأنه بالتالي ليس هناك أي عذر على الإطلاق لرفض صفقة عادلة لهؤلاء العمال. ويعمل المصنع على توريد المكونات المعدنية الأساسية إلى «نيسان» و«بي إم دبليو» و«جك لاندنر» و«أستون مارتن» و«إنيوس». وهذه الإضرابات ستؤثر بشدة على هذه الشركات.



أستراليا: عمال مناولة الحبوب يصوتون للإضراب

صوت عمال مناولة الحبوب في مواقع GrainCorp في جميع أنحاء ولاية «نيو ساوث ويلز» على الإضراب الجزئي الذي قال اتحاد العمال الأسترالي إن أكثر من 200 عامل سيجدونه اعتباراً من 29 أكتوبر/تشرين الأول في مواقع مناولة الحبوب في جميع أنحاء الولاية. ويشمل الإضراب توقفاً عن العمل لمدة ساعة، وساعتين، وثلاث، وأربع، وتوقفاً غير محدد المدة، وحظراً على تفريغ وتحميل الشاحنات والطائرات، حتى التوصل إلى اتفاق بين الشركة ونقابة عمال الحبوب. وقال الاتحاد إن العمال شهدوا تراجعاً في أجورهم بالقيمة الحقيقية على مدار السنوات الماضية. وحصل العمال على زيادة سنوية بنسبة 2% سنوياً، على الرغم من ارتفاع التضخم أكثر من 4% مما يعني أن الأجور الحقيقية انخفضت بنسبة 7,5%.



إنكلترا: عمال مارشالز يصوتون في اقتراع الإضراب

صوت أكثر من 300 عامل لدى شركة مارشالز لتصنيع مواد البناء في جميع أنحاء إنكلترا على إضراب سيبدأ في 11 تشرين الثاني المقبل، بعد أن رفض العمال عرض أجر «سخيفاً». وقالت الأمينة العامة لاتحاد يوناييت «بيرك» عضاؤنا جيداً أن مارشالز شركة مرحة للغاية، ولن يقبلوا عرض الأجر السخيف. لديهم دعم اتحاد العمال الكامل في المطالبة بزيادة عادلة في الأجور». وقال مسؤول اتحاد يوناييت الوطني: «يمكن لعمال مارشالز تجنب الإضراب، لكن هذا يتطلب من إدارة شركة مارشالز تقديم عرض يمكن لأعضائنا قبوله». ومن جهته قال المتحدث باسم مارشالز: «نحن نواصل العمل مع النقابة للتوصل إلى حل مرضٍ للطرفين». ورفض العمال عرضاً للأجور بدفعة واحدة بقيمة 700 جنيه إسترليني لعام 2024.



إضراب عمال مصر للألومنيوم

بدأ عمال شركة مصر للألومنيوم بنجع حمادي، الإثنين 22 الشهر الجاري، إضراباً عن العمل احتجاجاً على قرار الشركة بتقليص مكملات أجر العمال من أرباح الشركة لنحو نصف النسبة المقررة لهم في أنظمة الشركة، حيث حدد نصيب العمال منها هذا العام بما يعادل 66 شهراً لكل عامل «نحسب على الأجر الأساسي»، ما يساوي نحو نصف القيمة الحقيقية، حيث حققت الشركة صافي أرباح تسعة مليارات و350 مليون جنيه، وتنص لوائحها على 12% من صافي الأرباح نصيباً لكل العمال. وتحول الاعتصام، صباح اليوم التالي، إلى إضراب جزئي عن العمل نتيجة تجاهل الإدارة لمطالبهم، كما وسع العمال مطالبهم لتشمل زيادة بدل الوجبة وبدل غلاء المعيشة. ويبلغ عدد عمال الشركة نحو 3500 عامل، يعتمد أغلبهم على نسبة الأرباح السنوية بسبب انخفاض أجورهم الأساسية.

خطة لوكاس: عندما أظهر العمال



يوضح كيفن كرين أن الرأسمالية تعطي الأولوية للربح على حساب المنفعة الاجتماعية، لكن العمال في صناعة الأسلحة في السبعينيات أظهروا أن هناك بديلاً. إن التجارة العالمية في الأسلحة مثيرة للجدل دائماً، لكن طبيعتها الإشكالية اكتسبت أهمية جديدة هائلة حيث تقوم الحكومات الغربية بتسليح «دولة إسرائيل» إلى أقصى حد، بينما تقوم بإفطع إبادة جماعية في جيل كامل على مرأى ومسمع من الجميع. لقد رفض حزب العمال البريطاني بجنون وقف توريد الأسلحة إلى إسرائيل، ولم يطبق سوى تعليق رمزي لأقل من ثلث الإمدادات العادية، للتظاهر بعدم التواطؤ في أسوأ الجرائم التي يمكن تخيلها.

كيفن كرين

مصنعو الأسلحة

يحتج جناح من حركة الاحتجاج لدعم الفلسطينيين ضد مصنعي الأسلحة، وأحياناً يفضل الاحتجاج ضد الحكومة. ركز هذا الاحتجاج غالباً في بريطانيا على شركة إبيست سيمتزر التي تتخذ من إسرائيل مقراً لها، فضلاً عن بعض الشركات المرتبطة بها. تهدف الاحتجاجات من هذا النوع في الغالب إلى لفت انتباه الناس والمؤسسات في المجتمع عموماً إلى أنشطة شركات الأسلحة. وهذا ليس هدفاً سنياً في حد ذاته، حيث إن الكثير من الناس ليس لديهم فكرة حقيقية عن أن الأسلحة المستخدمة لقتل الناس المضطهدين يتم توريدها من منشآت تقع على الطريق المؤدي إلى منازلهم.

ومع ذلك، فإن هذا له عيب سياسي حقيقي، حيث يمكن وصفه بأنه هجوم على أفراد الطبقة العاملة الذين يعملون في تلك الشركات أو بالقرب منها. إن تحالف رأسمالي تجارة الأسلحة والسياسيين المؤيدين للحرب والجناح اليميني للحركة النقابية يستخدم هذا الإطار بشكل روتيني لربط الطبقة العاملة بتجارة الأسلحة وعزل اليسار.

عمل هذا التحالف في بريطانيا على إضعاف الحركة من أجل حقوق الفلسطينيين، حيث زعم زعماء النقابات مثل شارون جراهام من يوناييت وجاري سميث من جي إم بي صراحة أن كونك مؤيداً للفلسطينيين يعني أنك مناهض للعمال. لذا فإن عقوداً عديدة من العمل الجاد داخل الحركة النقابية للدفاع عن التضامن مع الفلسطينيين قد تم تقويضها بشكل حاسم عندما كانت هناك حاجة ماسة

إلى هذا التضامن. لقد كانت واحدة من أكبر المشكلات التي واجهها جانبنا في الأشهر الاثني عشر الماضية.

لطالما كانت هناك انتقادات يسارية قوية للحجج المؤيدة لتجارة الأسلحة. لقد كتب الناشط المخضرم المناهض للفصل العنصري «ومنافس كبير ستارمر في الانتخابات في الآونة الأخيرة»، أندرو فينشنتاين، على نطاق واسع عن العيوب العميقة في الحجة القائلة بأن الطبقة العاملة تستفيد من التجارة. إن صناعة الأسلحة - كما يوضح - هي صناعة غير فعالة أبداً في إنتاج الوظائف: لذا على الرغم من أن الأسلحة تشكل قطاعاً بقيمة 8.2 مليار جنيه إسترليني في بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، إلا أنها توفر حوالي 55 ألف وظيفة فقط في التصنيع. وعلى النقيض من ذلك، يبلغ دخل قطاع المسك الحديدية 20 مليار جنيه إسترليني سنوياً، لكنه يخلق 250 ألف وظيفة في سلسلة التوريد الخاصة به. يتمتع القطاعان بالحجم نفسه للقوى العاملة في القطاع العام تقريباً، لذا يمكنك أن ترى أيهما هو المزود الأكبر للوظائف اللائقة بخلاف أولئك الذين يعملون بشكل مباشر لصالح الحكومة. هذا قبل أن نتطرق إلى المخاوف الأخرى المختلفة المتعلقة بتجارة الأسلحة، مثل الفساد المتواصل فيها والخطر الأخلاقي والقانوني المتمثل في المكان الذي ينتهي إليه المنتج.

المشكلة هي أنه في حين يحصل عشرات الآلاف من العمال على سبل عيشهم من شركات الأسلحة، فإن مجرد القول «إنها سيئة» يمكن ببساطة رفضه باعتباره كلاماً فارغاً أو ما هو أسوأ. لا يزال هؤلاء الناس بحاجة إلى وظائف، وإذا كان زعماء نقاباتهم يخبرونهم بأن الحركة المناهضة للحرب تريد منهم أن

يفقدوا وظائفهم، فسوف يكون هذا عائقاً أمام جذب هؤلاء العمال. في نهاية المطاف، ما يحتاج اليسار إلى القيام به هو تقديم بديل إيجابي، وهناك بديل وثيق الصلة في التاريخ البريطاني الحديث.

أزمة قبل نصف قرن

في سبعينيات القرن العشرين، كانت شركة لوكاس إندستريز من نوع شركات التصنيع التي لم تعد بريطانيا تمتلك مثلها، فهي شبكة مترامية الأطراف من المواقع الكبيرة المتنوعة، والتي توظف جميعها أعداداً كبيرة من العمال الذين كانوا منخرطين بشكل مباشر في إنتاج السلع المادية. كان هناك وقت، قبل عدة عقود من الزمان، حيث كانت هذه السلع منتجات مدنية، لكن تجربة حربين شاملتين عبر القرن العشرين شهدت اندماج لوكاس بشكل كبير في البنية التحتية لصناعة الأسلحة والتسليح في بريطانيا. كانت شركة لوكاس للفضاء الجوي عبارة عن توحيد للمرافق التي تم بناؤها في الحرب العالمية الثانية لتصنيع قطاع الطيران العسكري، واستمرت في التوسع بعد الحرب، إلى الحد الذي أصبحت فيه أكبر شركة مصنعة لمركبات الطائرات وأنظمة التحكم في أوروبا. كان عدد العاملين فيها 18000 شخص في عام 1970، وهو ما يمثل، كما ذكرنا أعلاه، أكثر من ثلث عمال صناعة الأسلحة اليوم.

كانت عضوية النقابات العمالية أعلى بكثير في تلك الأوقات مما هي عليه اليوم، وكانت عضوية النقابات واسعة النطاق في لوكاس. وفي حادثة بارزة في ثلاثينيات القرن العشرين، كان إضراب النساء العاملات في لوكاس بمثابة اختراق في جذب المزيد من النساء إلى النقابات في جميع أنحاء البلاد. ولكن على عكس اليوم، لم يكن العمال عادة في نقابات كبيرة ومعقدة: كانت غالبيتهم لديهم منظمات صغيرة نسبياً ومحددة تستند إلى مهنة معينة، وكانت السياسات النقابية في أماكن العمل الكبيرة معقدة في بعض الأحيان.

الحركة النقابية

كانت الحركة النقابية القوية التي كانت موجودة جزءاً من صورة اقتصادية أوسع: في سبعينيات القرن العشرين، كان يتم دفع حصة أعلى بكثير من الثروة الإجمالية

في المجتمع للعمال على شكل أجور، وكان الرأسماليون يزدادون مرارة بشأن ما اعتبروه أرباحاً غير كافية. وقد أدى هذا إلى تغذية حملة لتغيير بنية الاقتصاد بشكل كبير، حيث تطاعت الطبقة الحاكمة إلى التكنولوجيا الجديدة، وزيادة التجارة الدولية، والسياسات المناهضة للنقابات سعت - بشكل كبير للغاية - إلى تقليل الوظائف لزيادة ثروتهم على حساب العمال.

كانت شركة لوكاس واحدة من بين العديد من الشركات التي قضت الإدارة العليا فيها عقداً من الزمان في بدء عملية انكماش وتراجع متممة. مستشهدة بالتحولات في التكنولوجيا في الصناعة والمنافسة من الشركات المصنعة في بلدان أخرى «يجب أن يكون هذا مالوفاً جداً إذا كنت تتابع عمليات إغلاق مصنع الصلب في نيوبورت التي حدثت في عصرنا» بدأت بالمطالبة بالتسريح الجماعي وإغلاق المواقع. كان على نشطاء النقابات في الشركة أن يقودوا مقاومة للأعضاء، لكنهم كانوا يعرفون أن الأمر سيكون صعباً. سُمح لشركات أخرى بالانهيار فعلياً بسبب عدم الربحية - ولا سيما رولز رويس - بينما فرضت شركات أخرى مثل GEC خسائر في الوظائف بطريقة منهجية للغاية. كان الشعور بالخوف يتوسع في الأجواء عندما بدأت إدارة لوكاس إعادة هيكلة مشؤومة. ومع ذلك، لم يُصَب ممثلو النقابات بالذعر، فقد رأوا ما كان يحدث ونظموا أنفسهم.

الخطة تكتمل

في التاريخ الشامل الذي كتبه كل من هيلاري واينرايت وديف إليوت، والذي يُسمى ببساطة خطة لوكاس، فإنهما يستشهدان بالمبادرة القوية من جانب نشطاء مواقع العمل كأحد الأشياء الأولى التي ميزت هذا النزاع بأنه لم يكن كارثة فورية مثل رولز رويس حيث: بدأ مندوبو الورش في لوكاس إيروسييس في تشكيل لجنة الجمع الخاصة بهم قبل عامين تقريباً من تمكن الإدارة من توحيد تنظيم الشركات المختلفة في هيكل واحد في لوكاس إيروسييس. حتى بعد هذا التكامل، في عام 1971، كان هناك قتال داخلي مستمر بين الإدارة... في كثير من النواحي، كانت إدارة لوكاس إيروسييس في حالة من الفوضى مثل

إن التجارة العالمية في الأسلحة مثيرة للجدل دائماً لكن طبيعتها الإشكالية اكتسبت أهمية جديدة هائلة حيث تقوم الحكومات الغربية بتسليح دولة «إسرائيل» إلى أقصى حد

ما يمكن عمله بالتكنولوجيا



بل إنهم حصلوا، ولو بشكل عابر، على دعم من السياسة الرسمية، حيث قام توني بين، وزير العمل للتكنولوجيا في ذلك الوقت، والذي بدأ تحوله الشخصي نحو اليسار، بالتحقيق في الموقف وأدرك أن أفكار التحالف لديها إمكانات جادة.

الحدود المفروضة والحاجة إلى الاختراق
من المؤسف أن حسن النية لا يحل الصراع الطبقي في حد ذاته. ولم تكن إدارة لوكاس في أي وقت من الأوقات راغبة في مناقشة الخطة بجدية. وكانت فكرتهم عن الخطة تتلخص في استعادة الربحية، وإذا كانت أبسط طريقة لتحقيق ذلك هي التخلص من معظم الشركة، فإن هذا هو ما كانوا يبنون القيام به. ولا تؤثر الدعوة إلى المنفعة الاجتماعية على هذا الدافع. والواقع أن وجهة نظر بريان سالزبوري حول أنه من الظلم أن يضطر شخص ما إلى الاستغناء عن جهاز غسيل الكلى، لا تعني في نهاية المطاف أي شيء بالنسبة لشخص ينظر إلى صحة مريض الكلى باعتبارها اهتماماً ثانوياً. ولا ينبغي لنا أن نتفاجأ من أن الرجال الذين يسوقون الأسلحة للدكتاتوريين الوحشيين يفكرون بهذه الطريقة

تراكم رأس المال

إن الطبقة الرأسمالية لا تستطيع في الأساس أن توافق على التخلي عن السيطرة على الإنتاج، لأن هذه السيطرة هي التي تجعل تراكم رأس المال يحدث. إنهم يقرضون على أنفسهم حداً على الاستخدام المقبول للتكنولوجيا، ويشرعون في فرضه على بقية البشرية. والدولة التي تخدم مصالحهم في هذا أيضاً وسوف تستخدم وسائل عنيفة وخفية لتحقيق هذا الغرض. كان المحافظون في الحكومة بحلول عام 1979 قد خاضوا سلسلة وحشية من النضالات ضد الحركة النقابية بأكملها. وبالتدريج أدت عملية الاستنزاف إلى تفكك أماكن العمل والقوى العاملة في لوكاس.

في حين يواجه أولئك الذين يستطيعون إنتاجها احتمالات الاستغناء عنهم». وفي قطاع الطاقة، تضمنت المقترحات تطوير المضخات الحرارية، وتكنولوجيا الخلايا الشمسية، وطواحين الهواء، وتكنولوجيا خلايا الوقود. وفي قطاع النقل، تضمنت المقترحات حزمة طاقة هجينة جديدة للسيارات والمركبات التي تعمل على الطرق والسكك الحديدية. وفي وقت لاحق، أنتجت الجمعية حافلة تعمل على الطرق والسكك الحديدية، والتي جابت البلاد.

لقد كان الأمر وكأن القوة الإبداعية لهؤلاء العمال قد تم إطلاقها من خلال الحاجة البسيطة للدفاع عن أنفسهم. ولم تكن الأفكار التي خرجت من الخطة مفضلة فقط على بناء قنابل جديدة ووسائل إطلاقها، بل كانت أيضاً أفكاراً متقدمة على عصرها بجيل واحد.

لم يكن من المتصور أن الطاقة المتجددة والحفاظ على الطاقة من مجالات الدراسة الجادة في سبعينيات القرن العشرين. ورغم أن بعض العلماء ذوي التفكير المستقبلي كانوا يشبهون في أن تغير المناخ قد يشكل تهديداً مستقبلياً في ذلك الوقت، إلا أن ذلك كان قبل أن تؤكد الدراسات التي أجريت على كوكب الزهرة «تأثير الاحتباس الحراري». في ذلك الوقت لم يكن هناك أي حماية للبيئة بالمعنى الذي نعرفه. ومن المذهل بعض الشيء في عام 2024، حيث نواجه شتاءً آخر من عدم اليقين بشأن الطاقة في قبضة الاضطرابات البيئية الناجمة عن انبعاثات الكربون، أن ننصّر أن مجموعة من العمال قبل نصف قرن من الزمان كان يوسعها حل هذه المشاكل نيابة عنا!

ومثل عمال السفن في منطقة أبر كلايد، اجتذبت مصانع لوكاس دعماً واسع النطاق من الحركة العمالية الأوسع واليسار السياسي. وبالإضافة إلى العمل المعتاد المتمثل في تضامن العمال والمسيرات والمظاهرات، حاول الموظفون والطلاب في بوليتكنيك شمال شرق لندن «جامعة شرق لندن الحالية» إنشاء قسم كامل قائم على موضوعات الخطة: مركز الأنظمة الصناعية والتكنولوجية البديلة.

عليه ببساطة «الخطة» وفتحت عالماً جديداً من الاحتمالات فيما يمكن تخيله اقتصادياً وتكنولوجياً. كما طرحت سؤالاً لم يجرؤ أحد حتى تلك النقطة على طرحه: هل يمكننا استخدام القدرات الإبداعية التي تمثلها هذه المصانع لصنع شيء أفضل بشكل أساسي من الأسلحة؟

الفكرة الكبيرة

حقاً: الإنتاج المفيد اجتماعياً

في يناير 1976، أصدر عمال لوكاس النسخة الرسمية الأولى من الخطة. وكان من المفترض أن تكون نقطة الانطلاق لمشروع طويل. وقد أكمل عمال شركة كومبين مجموعة كبيرة جداً من مفاهيم التصميم - والتي تنطوي على تصميمات مفصلة للغاية وحالات استخدام شاملة. وكان من المفترض أن تكون هناك منشأة بحثية خاصة تهدف إلى الربح، لقد كانوا أكثر من فخورين بكمية العمل، على الرغم من أنهم رفضوا القصد منه.

لكن حجم الإنتاج لم يكن الشيء الأكثر لفتاً للانتباه. ما جذب انتباه الأشخاص الذين يراقبون لوكاس من الخارج حقاً هو الطاقة الإبداعية. لم يطلب المجمع من أعضائه ببساطة التوصل إلى طرق أحدث وأفضل لصنع الطائرات المقاتلة، بل روجوا عوضاً عن ذلك «للإنتاج المفيد اجتماعياً» كوسيلة لبناء تحالفات من أجل المجتمع الأوسع وإظهار القيمة الحقيقية لوظائفهم الخاصة. كما قال النائب بريان سالزبوري في تاريخه الخاص للخطة حيث قال:

طرحت القوى العاملة 150 فكرة منتج. ومن بينها، تم اختيار المنتجات لتقع في ست فئات: المعدات الطبية، ومركبات النقل، وأنظمة الكبح المحسنة، والحفاظ على الطاقة، والمحيطات، والآلات الأذرع الروبوتية. وشملت المقترحات المحددة، في القطاع الطبي، توسعاً بنسبة 40% في إنتاج آلات غسيل الكلى، والتي كانت تصنع في ذلك الوقت في أحد مواقع [لوكاس]. «لقد اعتبرت الجمعية أن موت الناس بسبب نقص أجهزة الكلى أمر فاضح

مندوبي الورش، إن لم يكن أكثر. وقد أعطى هذا اللجنة ميزة نادرة.

ستثبت هذه الميزة أنها ذات عواقب هائلة. تعني خطة المجمع، كما أصبحت معروفة ببساطة، أن المجموعات الفرعية والأقسام المختلفة في قوة العمل في لوكاس كانت أكثر عرضة للعمل معاً من العمل ضد بعضها البعض، مما يجعل من الصعب على صاحب العمل شراء أو تأخير فصيل واحد لترك فصيل آخر معزولاً للهجوم. كما يعني هذا أن الممثلين كانوا يحصلون على معلومات جيدة ومحدثة من القوى العاملة في أقصى انتشارها، ويشاركونها بشكل بناء.

كان اتحاد العمال محورياً لمدة نصف عقد من الزمان في استراتيجية دفاعية فعالة بشكل ملحوظ. انتهت بعض الإضرابات الكبرى بانتصارات قوية، بما في ذلك تحقيق بعض الانتصارات النقابية الأولى بشأن قضية معاشات التقاعد للشركات في التاريخ البريطاني. ومع ذلك، كما سجل وينرايت واليوت، بحلول عام 1974:

كانت المشكلة الأكثر صعوبة هي فقدان الوظائف. على الرغم من أن الحملات الدفاعية النضالية حققت نجاحات قصيرة الأجل، إلا أن عدد العمال انخفض مع ذلك. لم تكن القوة الدفاعية كافية.

مواقف استباقية

لقد شهدت السبعينيات بالفعل محاولة العمال اتخاذ مواقف استباقية تجاه مكافحة فقدان الوظائف. في عام 1971، فاز عمال حوض بناء السفن المسرحون في شركة بناء السفن Upper-Clyde في جوفان باسكتلندا بانتصار صناعي جريء من خلال القيام بـ «عمل داخلي» أكملوا فيه أوامر الشركة باليات جديدة بدلاً من قبول البطالة. لقد حاولت شركة لوكاس كومبين القيام بشيء أكثر إبداعاً فقد اشركت أعضائها، الذين عملوا على كل مستوى من مستويات العمليات التجارية، وتوصلوا إلى أفكار لمنتجات جديدة يمكنهم إنتاجها. وكانت نتيجة هذا ما أطلق

طرحت القوى العاملة 150 فكرة منتج ومن بينها تم اختيار المعدات الطبية ومركبات النقل وأنظمة الكبح المحسنة والحفاظ على الطاقة والمحيطات والآلات الأذرع الروبوتية

دلالات ما يقوله إعلام الكيان



من الاعتراف بمسؤوليته الأساسية... عن الفشل الذريع الذي سمح بـ «منذبة» 7 أكتوبر، ولا يذكر أنه هو من أطلق سراح السنوار «بتأييد من أغلبية الجمهور الإسرائيلي» عندما قرر الموافقة على صفقة شاليط في سنة 2011.

مقالة في «معاريف» في 20 تشرين الأول قالت: «الآن، حان الوقت لكي نتحرك بسرعة، وترجمة الإنجاز الكبير إلى رافعة تؤدي إلى وضع يقود إلى تحرير كل المخطوفين، بالإضافة إلى القضاء نهائياً على «حماس» واعترافها بهزيمتها. ويجب أن ننشر هذه السياسة لكي يدرك العالم أننا نريد السلام، وأنه من الممكن وقف المعاناة في غزة، لكن فقط إذا جرى تغيير حقيقي. ويجب أن تكون الخطة على الشكل التالي: يجب منح زعماء «حماس» أياماً قليلة لتسليم المخطوفين الـ 101 كلهم إلى إسرائيل، ولكي يعلنوا استسلامهم، والطلب من كل المسلحين تسليم سلاحهم، وفي المقابل، يحصلون على عفو، ويتم نفيهم حتى نهاية حياتهم. نظراً إلى أن فرص حدوث ذلك ضئيلة - يجب في المقابل، الإعلان أن أي شخص من غزة يسلم إسرائيل مخطوفاً، أو مخطوفة، سيحصل على مقابل مالي، وعلى العفو، وعلى الحق في تحرير أسيرين فلسطينيين اثنين يختارهما بالإضافة إلى ذلك، الإعلان أن أي مسلح يمكنه تسليم نفسه وسلاحه في مقابل الحصول على عفو، وعلى الحق في العيش في المنفى».

قالت **مقالة** نشرها موقع «قناة N12» في 20 تشرين الأول بعنوان «لا تنعوا حماس»، «يُعتبر اغتيال قائد «حماس» يحيى السنوار إنجازاً مهماً لإسرائيل، فإلى جانب الأهمية

بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، وإجراء عملية إعادة الإعمار، فقط بعد نزع السلاح». وتنتهي المقالة بالقول: «قد يرمز موت السنوار إلى بداية نهاية الحرب في غزة، وإلى نهاية بداية الحرب الإقليمية في مواجهة إيران ووكلائها. والكرة الآن في يد الحكومة الإسرائيلية».

وقالت **مقالة** في «هارتس» في 18 تشرين الأول، بأن «نهاية السنوار جاءت بالمصادفة... لم يُقتل في عملية اغتيال محكمة قام بها الشاباك والموساد، ولم يُقتل في معركة مع سيبريت ميتكال، ولا في قصف دقيق من سلاح الجو. لقد قُتل في مواجهة عادية للغاية في رفح مع قوة من سلاح المشاة والمدفعية الإسرائيلية، التي لم يكن لدى أفرادها أي فكرة مسبقة عن وجود زعيم «حماس»، المطلوب رقم واحد في المنطقة... الآن، السؤال الأساسي هو: كيف سيؤثر موت السنوار في استمرار الحرب، وخصوصاً في المفاوضات بشأن صفقة المخطوفين... الطرف الإسرائيلي وضع العديد من العقبات، وليس سراً أن سياسة التهريب المقصودة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أحببت فرص التوصل إلى صفقة خلال أشهر طويلة... يبدو أن التحرك الصحيح لإسرائيل هو العودة، الآن، وبكل قوة، إلى المفاوضات بشأن صفقة المخطوفين. إن حظوظها ليست واضحة، لكن من الأفضل محاولة استغلال المخاوف في «حماس» والإحساس بالإنجاز في إسرائيل من أجل فرض اتفاق سريع... لقد سارع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى أن ينسب إلى نفسه فضل قتل السنوار. لكن كالعادة، هو يواصل الامتناع من أمرين: يمنع

أنت أبناء استشهاد يحيى السنوار كمفاجئة لجمهور الكيان، بالأخص بعد انتشار المقطع المصور لآخر اللحظات في حياته، والتي إن كانت تحاول أن تعطي جرعة من التفاؤل لذلك الجمهور، كان لها تأثير عكسي تماماً، حتى إن البعض قال: إن المشهد جعل من السنوار بطلاً، حتى لدى بعض الجمهور الغربي. وعلى الرغم من محاولات مسؤولي الكيان، وعلى رأسهم نتنياهو، أن يستخدموا الحادث لادعاء الانتصار والتغطية على ما حصل كله وعلى الجبهات مع المقاومة كافة، سرعان ما بدأت المقالات التحليلية بالتدفق بكثافة في إعلام الكيان، وحتى أكثر الجهات تشدداً لم تستطع أن ترى في استشهاد السنوار الانتصار الذي أراد نتنياهو أن يستخدمه لتغطية الحقائق، مع التأكيد على أن جميع الجهات الإعلامية للكيان، وحتى الكثير من الإعلام الغربي، أبدى البهجة حول خبر موت السنوار. وكان هناك الكثير من المقالات والتصريحات حول الموضوع، في الكيان وكذلك في الغرب، وبقصر في هذه المادة على بعض المقالات في صحف الكيان الأساسية، والتي يمكننا من خلالها فهم ما يتم تداوله، وما تحاول تلك الصحف إيصاله للجمهور، وبالأخص الجمهور في الكيان.

مركز دراسات قاسيون

إعلام الكيان حول استشهاد السنوار

تقول **مقالة** في «يديعوت أحرونوت» في 17 تشرين الأول، أي يوماً واحداً بعد استشهاد السنوار، تقول في بدايتها: «يُعتبر اغتيال السنوار أكبر إنجازات إسرائيل في الحرب... وهو يضاها، أو ربما يفوق اغتيال نصر الله... لقد جاء اغتياله في وقت حساس للغاية، بالنسبة إلى حركة «حماس»، فيما يبدو محاولة لإعطاء وهم للجمهور في الكيان أن المقاومة باتت ضعيفة وقابلة للهزيمة. لكن المقالة تقول لاحقاً: «السيناريو الأقل احتمالاً للتحقق هو أن يؤدي اغتيال السنوار إلى انهيار شامل لهيكل «حماس»، أو هروب جماعي، أو استسلام واسع، وربما حتى انتفاضة شعبية ضد «حماس». سيظل أعضاء «حماس» متشددين، أيديولوجياً، حتى بعد اغتيال قائدهم، وسيظلون مخلصين لفكرهم «المتطرف» ومواصلة القتال، تماماً كما كانت عليه الحال بعد اغتيال القادة التاريخيين مثل: الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وأحمد الجبري... إن اغتيال السنوار لا يعني انتهاء التنظيم... سيتعين على إسرائيل، لتحقيق القضاء على القدرات الحكومية والعسكرية لحركة «حماس»، العودة إلى المعضلة التي ترافقها منذ بداية الحرب، وفي جوهرها الاعتراف بالحاجة إلى السيطرة على القطاع بكامله، والبقاء فيه فترة طويلة، وبصورة خاصة إذا كانت تريد خلق الظروف لإنشاء بديل عن حركة «حماس»... علينا

استغلال الصدمة التي تعيشها «حماس»، وأن نحاذر الوقوع في الاعتقاد أن الضربة التي تلقاها الحركة ستؤدي إلى الحسم».

مقالة أخرى نشرها موقع «قناة N12» في 18 تشرين الأول، بعنوان «بعد القضاء على السنوار يجب القضاء على رؤيته بشأن وحدة الساحات»، تقول المقالة: «إن العالم أصبح مكاناً أفضل، وأمنياً أكثر من دونه. قتل السنوار لن يعيد قتالنا... أيضاً موته لن يخفف عذاب عائلات المخطوفين، ولن يشفي من الأضرار النفسية التي انتشرت في مجتمعاتنا»، وتضيف: «الآن، المطلوب تفكير خلاق ومبادرة إسرائيلية بشأن المخطوفين... ويتعين على حكومة إسرائيل إعلان استعدادها لإنهاء الحرب، إذا جرى إطلاق كل المخطوفين دفعة واحدة، ووقف النار مدة أسبوع، وتقديم جائزة مالية وتأمين خروج آمن من القطاع لكل من يعيد مخطوفاً، أو مخطوفة. في المقابل، ممنوع أن تسمح إسرائيل باستمرار رؤيا السنوار بشأن وحدة الساحات... من المهم ألا نشعر بالنشوة، لأن كل زعيم «إرهابي» يوجد من يخلفه... الآن، الهدف الأساسي لإسرائيل الساحة الإيرانية التي تشكل تهديداً مباشراً يجب مواجهته... لا تزال إسرائيل في خضم مواجهة تدور على 7 جبهات مختلفة: بعد الهجوم الإسرائيلي على إيران، من الصائب أن تقترح إسرائيل إنهاء الحرب في الساحات التي تقبل مطالبها. والشروط التي ستضعها إسرائيل هي: عدم وجود تنظيمات «إرهابية» بالقرب من حدودها، ومطالبة الدولة في لبنان بأن تعود الدولة، وأن تشكل لجنة عربية في غزة،

نقتصر على بعض المقالات في صحف الكيان الأساسية والتي يمكننا من خلالها فهم ما يتم تداوله وما تحاول تلك الصحف إيصاله للجمهور



بعد استشهاد يحيى السنوار



الرسائل الأساسية

على الرغم من أن المقالات أعلاه، وكل ما ورد في الإعلام «الإسرائيلي» وبغض النظر عن توجه الجهات الإعلامية، ترى قتل السنوار أمراً إيجابياً، إلا أن حتى أكثرها تشدداً لم تستطع أن تتجاهل عدد من الأمور، وأهمها: قتل السنوار أو أي من قيادات حماس، لا يعني بأي شكل من الأشكال إنهاء التنظيم، حتى أن بعضها يلمح إلى أن حماس والمقاومة الفلسطينية بشكل عام، ما زالت قوية، وليس فقط في غزة.

لم ولن تتمكن أي اغتيالات من إنهاء المقاومة بكل أشكالها، لا في فلسطين ولا لبنان ولا المنطقة بشكل عام.

التهدد الأكبر على الكيان، كان وما يزال وسيبقى، وحدة الساحات. الهدف الوحيد الذي يمكن للكيان تحقيقه، ولذلك يجب أن يركز كافة جهوده للعمل عليه، هو إعادة الرهائن، وكل ما عدا ذلك، يشكل هدفاً غير واقعي.

يجب تجنب دخول إيران الفعلي إلى المعركة، لأن ذلك يعني المزيد من الخسائر المتراكمة وتسريع نهاية الكيان.

الحرب الجارية هي حرب استنزاف للكيان، وجيشه منكم على مستوى العدد والعناد، والاستنزاف جارٍ على الأضعدة والجوانب كافة، سواء عسكرية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، وهذه الحرب ستؤدي إلى إنهاء الكيان، وقد يكون فات الأوان لتغيير اتجاه سير الأمور.

الراهنة، معترفة أنه على الرغم من «أن اغتيال السنوار كان إنجازاً مهماً للغاية، لكنه لن يسقط «حماس» بالكامل»، وعلو على ذلك، فالوضع الحالي في الكيان يمكن تلخيصه بالتالي: 1- اليوم، إسرائيل في حالة انهيار اقتصادي... 2- بتنا نخسر دعم دول العالم بسبب الحرب... إذ يرى كثيرون من هذه الدول أن إسرائيل تجاوزت الخطوط الحمراء، وترتكب جرائم... وشيئاً فشيئاً، أصبحت إسرائيل دولة منبوذة لا تستحق أن تكون ضمن الدول المتحضرة... 3- لقد عمقت حرب الاستنزاف، المسماة «السيوف الحديدية»، الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي إلى درجة خطيرة... الانقسامات تتسع يوماً بعد يوم، وقد نصل إلى نقطة اللاعودة... 4- الجيش الإسرائيلي الذي لا يمكننا البقاء من دونه، حقاً، في هذه المنطقة المعادية، ينهار تحت الضغط... ومع استمرار حرب الاستنزاف، يزداد عدد جنود الاحتياط الذين يرفضون الامتثال للاستدعاء، بل إن الجنود النظاميين صاروا مستنزفين، يفقدون مهاراتهم المهنية بسبب تعطيل التدريبات والدورات، وهم ينهارون في حرب لا نهاية لها. وإذا استمرت هذه الحرب، فقد نفقد سلاح البر تماماً... 5- إلى جانب حرب الاستنزاف، فإن الجهاز التعليمي أيضاً يعاني، بالإضافة إلى العديد من المجالات الأخرى التي تشهد تراجعاً مشابهاً». وتضيف المقالة نقطة مهمة ولها دلالات كبيرة، وهي أن «هذا كله يحدث قبل ندخل إيران في المعادلة»، وتقول حول ذلك: «إن اندلاع حرب إقليمية شاملة مع إيران ووكلائها سيكون كارثياً. والجيش البري الإسرائيلي قد يستطيع بالكاد القتال في جبهة واحدة، ولن يكون هناك حماية لـ 90% من سكان إسرائيل في الجبهات الأخرى»، ويقول الكاتب: «مؤخراً، سمعت مسؤولاً كبيراً يقول في وسائل الإعلام: إن إسرائيل تستعد لتوجيه ضربة قوية جداً إلى إيران، ضربة لن تنتسها فترة طويلة. وأضاف، أن الرد الإيراني بإطلاق صواريخ على إسرائيل هو أمر مؤكد، لكنه لم يأخذ في الحسبان أنه قد يؤدي إلى اندلاع شامل للحرب، وقد يسقط دولتنا».

**قتل السنوار أو
أي من قيادات
حماس لا يعني
بأي شكل من
الأشكال إنهاء
التنظيم حتى
أن بعضها يلمح
إلى أن حماس
والمقاومة
الفلسطينية
بشكل عام ما
زالت قوية**

مخطوفين في شباط الماضي، لكن نتيناهاو أحببها. دعونا نطرح سيناريو افتراضياً، أن نتيناهاو وافق على الصفقة، في المرحلة الأولى، كان في الإمكان تحرير عشرات المخطوفين الأحياء، وكنا وفرنا موت العديد من الجنود، وربما تمكن سكان الشمال من العودة إلى منازلهم، وعاد الاقتصاد ينتفخ من جديد، وربما تحققت صفقة التطبيع مع السعودية، التي كان من الممكن أن تشكل محوراً معتدلاً ضد محور «الشر» الإيراني. وكان يمكن لهذا التعاون أن يساعد في إيجاد بديل من سلطة «حماس» في غزة... يخلط نتيناهاو وأبواقه، قصداً، بين الغاية والوسيلة. كان اغتيال كبار «الإرهابيين» مهماً، ومن المؤكد أنه يساعد على تعزيز الردع الإسرائيلي، لكن الهدف كان الوصول إلى واقع أمني أفضل، وليس وضع علامة X على رؤوس «الإرهابيين». لقد اغتالت إسرائيل أبو جهاد وأبو نضال وأحمد الجعبري، وبهاء أبو العطا، وإسماعيل أبو شنب، وعبد العزيز الرنتيسي، وأحمد ياسين ومئات «الإرهابيين». وفي موازاة هذه الاغتيالات، عزز حزب الله و«حماس» قوتيهما أكثر من أي وقت آخر. ليس بسبب الاغتيالات، بل على الرغم منها». وتضيف المقالة: «لقد أوصل نتيناهاو الحرب إلى حائط مسدود. استمرار الوجود في لبنان وفي غزة سيؤدي إلى مزيد من الضحايا، ولن يحمل الهدوء إلى الشمال. بدأ حزب الله بالتعافي، والضغط الدولية تتصاعد، والأسوأ، هو أننا غير قادرين على الخروج من لبنان، ومن غزة... الخلاصة، هي أنه من الممكن تصور كثير من السيناريوهات بشأن استمرار الحرب، وجزء منها سيؤدي إلى تآكل القدرات العسكرية لأعدائنا. هناك سيناريو واحد من الصعب أن نشهده: نهاية الحرب... وتقول مصادر مطلعة على المفاوضات: إن وضع الاتصالات تغير بعد اغتيال السنوار. لكن الأمر الوحيد الذي جرى هو أن نتيناهاو عزز حجته الضارة بشأن ضرورة الاستمرار في الحرب. وبعد أن قتلنا السنوار، علينا الآن أن نقلل شقيقه».

قامت **مقالة** في «معاريف» في 22 تشرين الأول بالنظر إلى وضع الكيان في المرحلة

الرمزية للاغتيال، من المتوقع أن تؤثر العملية أيضاً في مكانة الحركة، وسياساتها، ومواقفها، وسلوكها. ومع كل ما تقدم، لا نستطيع، حتى الآن، إعلان نهاية «حماس» التي أثبتت قدرتها على مواجهة الأزمات الصعبة. على إسرائيل مواصلة جهودها في قطاع غزة حتى استعادة المخطوفين وتحقيق الأهداف التي حددتها بالكامل». وتقول المقالة: إن «الأثر الرئيسية للاغتيال» هي: «ضربة لمحور المقاومة بقيادة إيران... ضربة معنوية وتنظيمية لـ «حماس» - غزة... نقل مركز صنع القرار في «حماس» إلى القيادة في الخارج... تعزيز الجهود في الضفة الغربية... مرونة أكبر في المفاوضات بشأن المخطوفين ومستقبل غزة». وتضيف المقالة، أن «الحرب ضد «حماس» بعد، وهي ليست مقتصرة فقط على حدود غزة. إن أه داف الحرب لم تتحقق بالكامل حتى الآن. واستعادة المخطوفين هي الهدف الذي يعتبر عنصر الوقت فيه حاسماً. وعلى المستوى الأمني، من الضروري الآن تكثيف الجهود في ثلاثة مجالات: 1- تعزيز الضغط العسكري في شمال القطاع، وفي مناطق أخرى. هذا ضروري لمنع تعافي «حماس»، وتعميق الضربة ضد عناصرها وما تبقى لديها من قدرات، وإفشال محاولاتها بشأن استعادة السيطرة، وقطع رؤوس القيادات التي سيتم تعيينها كبديل... 2- زيادة الضغط على دوائر صنع القرار في مقر قيادة «حماس» في الخارج، وعلى قطر التي تستضيفها على أراضيها... 3- تكثيف الجهود لضرب البنية التحتية العسكرية والتنظيمية للحركة في الضفة الغربية». وتنتهي المقالة بالقول: «تواصل إسرائيل توجيه العالم الغربي نحو الطريقة المثلى للتعامل مع أذرع «الأخطبوط» الإيراني. في غزة، ولبنان، واليمن، والضفة الغربية. نتائج العمل العسكري مثيرة للإعجاب، لكن المهمة لم تنته بعد. لا تزال أمامنا تحديات كبيرة. والأمر يتطلب إزالة كاملة للتهديدات، ومنع تجديدها، وكذلك مواجهة «رأس الأخطبوط»».

قالت **مقالة** في «هارتس» في 21 تشرين الأول: «لقد كان في الإمكان التوصل إلى صفقة

الأمريكي / «الإسرائيلي» ضد «أبو» / قلعة شقيف / والشرق العظيم!



- 1 -

هل استسلموا؟

لم يستسلم أحد منهم أبداً.

صاحب السؤال في الحوار أعلاه، هو مناحيم بيغن، رئيس وزراء الكيان «الإسرائيلي»، وصاحب الجواب هو أحد جنوده بعد انتهاء المعركة-الملحمة في قلعة شقيف في أرنون، في الجنوب اللبناني، بالضبط جنوب النبطية، وعلى بعد كيلومترات قليلة من الحدود مع فلسطين المحتلة. التاريخ هو حزيران عام 1982، أثناء الاجتياح «الإسرائيلي» للبنان.

■ مهند دليقان

في التفاصيل المعروفة للمعركة، أن أكثر من 1200 جندي «إسرائيلي» من القوات الخاصة للواء «غولاني»، اشتركوا في حصار القلعة. وتم إبطاها بالقصف المدفعي والقصف الجوي على مدى أيام، ومع ذلك لم تخضع، ولم تستسلم حتى استشهد آخر أبطالها الذين كبدوا المحتل خسائر كبيرة للسيطرة على القلعة...

بين المعلومات والتفاصيل المعروفة أيضاً عن ملحمة شقيف، أن عدد المقاتلين الذين تحصنوا فيها وأوقفوا جحافل العدو أياماً متتالية، لم يتجاوز 27 مقاتلاً، وأن هؤلاء المقاتلين كانوا من جنسيات وقوميات تكاد تشمل المنطقة كلها، وكان بينهم 13 مقاتلاً من حزب العمال الكردستاني، الذين انضموا للقتال من أجل القضية الفلسطينية، واستشهدوا جميعهم، ولم يستسلموا: «محمد أتاجا، ولي جاكما، عصمت أوزكان، كمال جليك، أمين ياشار، شريف أراس، مصطفى مارانكون، شهاب الدين كورت، عرفان أي، سليمان توزجو، كورجان أوزجان، عبد الله كومرال، عبد القادر جوبوك جو».



- 2 -

سمحت السلطات التركية لعائلة القائد الكردي عبد الله أوجلان، الزعيم التاريخي لحزب العمال الكردستاني، وبعد 43 شهراً من المنع، بزيارته في سجنه في إمرالي بتاريخ 23 تشرين الأول 2024. وأرسل أوجلان عبر ابن أخيه عمر أوجلان رسالة مكثفة جداً، نصها هو: «إذا توفرت الظروف، فإن لدي القوة النظرية والعملية لنقل هذه العملية من أرضية الصراع والعنف إلى الأرضية القانونية والسياسية».

- 3 -

بعد انتشار تصريح أوجلان بوقت قصير، جرى هجوم إرهابي في أنقرة على مصنع أساسي لإنتاج الدرونات، ويوقع 5 قتلى و14 جرحاً. وفي اليوم التالي تتبنى «قوات الدفاع الشعبي» التي تشكل أحد فروع حزب العمال الكردستاني الهجوم، في حين لا يتم تبني الهجوم سياسياً من الحزب نفسه!

- 4 -

سبق كل من تصريح أوجلان وهجوم أنقرة، إطلاق دولت بهتشي، زعيم حزب الحركة القومية، والمقرب من أردوغان، مبادرة جديدة تتعلق بمستقبل صراع تركيا مع «حزب العمال الكردستاني»، وشملت المبادرة دعوة تتمثل في إمكانية رفع العزل المفروض على زعيم الحزب عبد الله أوجلان، المعتقل في سجن «إمرالي» التركي منذ عام 1999، وطالب فيها بأن يقوم أوجلان بإلقاء خطاب في البرلمان التركي، ليعلن فيه إنهاء التهديد المسلح للبلاد.

- 5 -

في اليوم التالي للهجوم، تشن القوات التركية

هجمات «انتقامية» على شمال شرق سورية، بلغ عددها وفق بعض المصادر 685 هجمة بينها 114 هجمة بالطيران الحربي والمسير و573 بالمدمعية، أسفرت عن سقوط 14 ضحية، وإصابة 40 آخرين، إضافة لاستهدافها منشآت نفطية وكهربائية.

- 6 -

في تصريح لتلفزيون سوريا تعليقاً على هجوم أنقرة، يقول إسماعيل حقي بكين، رئيس الاستخبارات العسكرية التركية السابق: «استطيع أن أقول: إن وراء هذه العملية تقف CIA «المخابرات المركزية الأمريكية» والمخابرات «الإسرائيلية»، وربما أيضاً الاستخبارات الإنكليزية، ولكن سياستهم مختلفة بعض الشيء» وأضاف: «عبدالله أوجلان قال: إنه بإمكانه نقل المسألة من النزاع والعنف إلى السلام... الفرصة التي أمامنا تأتي كل 100 عام مرة واحدة، وعلينا أن نغتنمها، يجب ألا نترك هذه المسألة للولايات المتحدة، علينا كاتراك وكرد أن نجلس سوية وعلى قدم المساواة ونحلها داخلياً». وعند سؤاله عن الطرف الكردي الذي ينبغي لتركيا أن تجلس معه للوصول إلى الحل، يقول: «بشكل واضح المخاطب هو أوجلان، وأيضاً الرئيس السابق لحزب الشعوب ديمرطاش... تركيا تقول الآن: لا نحتاج إلى الولايات المتحدة، لا نحتاج إلى سايكس بيكو آخر، لا نحتاج إلى حدود جديدة ترسم من الخارج، فلنجلس مع بعضنا ولنحل هذه القضية».

- 7 -

قبل ثماني سنوات ونصف، وتحديداً يوم 22 آذار 2016، نشر حزب الإرادة الشعبية مسودة وثيقة بعنوان «القضية الكردية

وشعوب الشرق العظيم. في حينه كانت

ما تزال داعش قريبة من ذروة منحنى قوتها وانتشارها في كل من سورية والعراق، وفي حينه أيضاً، ورغم هذا الانتشار، كان واضحاً بالنسبة لـ«الإرادة» أن هذا التنظيم ذاهب باتجاه انحسار قريب، وأن الأمريكي سيضطر إلى إخراج أرنب آخر من قبعته: الصراع القومي... عربي/كردي، تركي/كردي، فارسي/كردي، فارسي/عربي... الخ.

من هذه الوثيقة، نقتبس هنا ما يلي: «إن قوى الحرب لم توفر وسيلة إلا واتبعها لتحقيق أهدافها في تفتيت واستباحة البلاد، وأهم وسيلتين متكاملتين تستخدمهما، هما «الإحراق من الخارج» عبر الغزو المباشر أو تصنيع وتسليح وتمويل غزو القوى الفاشية بنسخها النازية الجديدة والداعشية، وسياسة «الإحراق من الداخل» عبر افتعال وتأجيج نزاعات داخلية بين «مكونات» الشعوب، على أسس قومية ودينية وطائفية وغيرها، تضاف إلى محاولاتها الاستمرار في فرض وتثبيت نموذجها الاقتصادي الليبرالي الجديد، بما يشكله من حصان طروادة لها داخل البلدان المستهدفة.

«داعش»، وبوصفه أحد الأذرع الفاشية الجديدة لدى الأوساط الأكثر رجعية في رأس المال المالي الإجماعي العالمي، هو الأداة الأولى الدينية-الطائفية للتفتيت، وهو إن بات غير كاف للوصول إلى الهدف، فلا مانع لدى تلك الأوساط من اختراع أداة ثانية. الأداة الثانية في جعبة الاحتياطات القذرة لدى القوى الإمبريالية هي إشارة الفوالق القومية في المنطقة، وهنا تبدو «القضية الكردية»، وطروحات الاستقلال وتقرير المصير، بالصيغ المطروحة، مرشحة لقول كلمة حق فيها يراد بها باطل».

الفرصة التاريخية!

العدوان التركي على شمال شرق سورية هو

عدوان مدان بكل المعاني، ولا مجال لتبريره بأي حال من الأحوال... مع ذلك يمكن تفسيره، ويمكن أيضاً تفسير هجوم أنقرة ضمن سياق واحد متصل.

الدولة التركية، مثلها مثل كل دول المنطقة، مهددة بشكل فعلي من جانب الأمريكي و«الإسرائيلي»؛ مهددة بالفوضى الهجينة الشاملة، التقسيمية والتفتيتية. ولا مخرج لها، ولا لدول المنطقة وشعوبها، سوى توحيد الجهود ضد الأمريكي والصهيوني.

من المؤكد أن داخل الدولة التركية، وداخل القوى الكردية في كامل الإقليم، من يعمل بشكل مباشر أو غير مباشر لمصلحة الأمريكي والصهيوني، ولكن المؤكد أيضاً، أن تاريخ شعوب المنطقة، ودماء شهدائها، ونضالات تلك الشعوب المترامية، تسمح اليوم باغتنام فرصة تاريخية قد لا تتكرر في أي وقت قريب، بل وقد يؤدي عدم اغتنامها إلى كوارث كبرى لمجمل شعوب المنطقة...

الفرصة تسمح بالوصول إلى تسوية سياسية عادلة، تضع الأساس لحل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في منطقتنا، ابتداءً ربما بحل عادل في تركيا نفسها، حيث مركز الثقل البشري والسياسي للقضية الكردية في منطقتنا.

وبالنسبة لسورية والسوريين، فإن الدفع باتجاه اتحاد شعوب الشرق العظيم، بكل قومياتهم، يشكل تريباقاً مضاداً للمشروع الصهيوني الأمريكي التخريبي...

هل يبدو هذا الكلام حالماً؟ هجوم أنقرة والعدوان التركي الانتقامي على الشمال الشرقي، وعلى عكس ما يظهر على السطح، يؤكدان أن احتمال الوصول إلى تسوية وانسجام وتعاون بين شعوب المنطقة، هو احتمال مرعب للامريكان والصهاينة، ولبعض القيادات الانتهازية من هنا ومن هناك... هذا الرعب نفسه، هو أهم شواهد إمكانية الوصول إلى هذا الحلم!

احتمال الوصول إلى تسوية وانسجام وتعاون بين شعوب المنطقة هو احتمال مرعب للامريكان والصهاينة وللبعض القيادات الانتهازية من هنا ومن هناك

مسيرة استكمال التصحية بالقطاع العام مستمرة!

يواجه قطاع الإنتاج الصناعي جملة من المعوقات والصعوبات، ويأتي ذلك نتيجة التوجهات والسياسات الحكومية في إدارة هذا القطاع منذ سنوات ما قبل الأزمة، والمستمرة خلال سنوات الأزمة، حيث تفاقمت هذه الصعوبات بشكل كبير بسبب الحصار والعقوبات الاقتصادية، وبسبب الاستمرار بالسياسات والتوجهات الرسمية نفسها!

معن الأمير

فالقطاع الصناعي المنتج، بشقيه العام والخاص على السواء، يعاني من العديد من المشكلات المشتركة المزمدة، ومنها على سبيل المثال صعوبات تأمين مستلزمات الإنتاج وارتفاع تكاليفها، وارتفاع تكاليف حوامل الطاقة ومحدودية توفرها، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والبضائع، بالتوازي مع انحسار وتآكل قدرة عموم السوريين على الاستهلاك نتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة عموماً وسياسة الأجور خصوصاً، ما يعني استمرار تفاقم الصعوبات والمعوقات التي تواجه هذا القطاع!

الخصخصة المبينة

والمعلنة هي الحل السحري!

أشار البيان الحكومي، الذي صدر الأسبوع الماضي، إلى ضرورة معالجة الوضع القانوني للمنشآت الصناعية العامة المدمرة وغيرها، بالتوازي مع إتاحة فرص الاستثمار بين القطاعين العام والخاص لكل المطارح القابلة للاستثمار، المتضررة أو المتوقفة أو الخاسرة! وقد وردت العبارة الآتية على لسان رئيس الحكومة خلال عرضه البيان أمام مجلس الشعب:

«في ظل الصعوبات المالية العميقة التي تواجهها المالية العامة للدولة، وفي ضوء الانتشار العشوائي للاستثمار العام، الناجح في بعض الأماكن والفاشل في أماكن أخرى، وفي ضوء الصعوبات البالغة التي تواجه تجديد الاستثمار العام، أو إعادة تأهيله أو تطويره فإن القرار بالانسحاب من الجهات الفاشلة هو قرار استثماري راجح لن تتردد الحكومة في اتخاذه عند استيفاء متطلبات صنعه، وعند ثبوت جدواه من وجهة النظر الوطنية العليا، ولا يفوتني هنا أن أؤكد على أن القول بوجود أبعاد اجتماعية للقطاع العام، لا يبرر إطلاقاً وجود مؤسسات خاسرة، بل غارقة في الخسارة، في حين لا يكاد يظهر هذا البعد الاجتماعي، وإن ظهر فهو لا يرقى إلى مستوى تبرير مثل هذا العجز الاقتصادي والتشغيلي والمالي».

يتضح من خلال ماورد أعلاه استمرار الحكومة بنهج التخلي عن القطاع العام وتكريس الانسحاب منه، وخاصة المنتج، بذريعة «الجهات الفاشلة»، والأكثر وضوحاً هو التخلي عن الأبعاد الاجتماعية لهذا القطاع، بذريعة «الخسارة» بالمعنى الاقتصادي، والعبء على الموازنة العامة، وبالتالي طرح وتبني اللجوء إلى القطاع الخاص تحت عناوين الاستثمار والشراكة والتشاركية، كخصخصة غير مباشرة للجهات العامة المنتجة!

واللافت بهذا الطرح أن القطاع الخاص الذي يجري الحديث عنه وكأنه قادم من عالم آخر! فالمستثمرون في القطاع الخاص الصناعي، والصناعيون عموماً، يعانون سلفاً من مشكلات كثيرة تعيق نمو صناعاتهم واستثماراتهم واستمرارها!

فإضافة إلى المعوقات المرتبطة بالأزمة والعقوبات، يواجه قطاع الإنتاج الصناعي الخاص تحديات كبيرة سببها الرئيسي الإجراءات والقرارات التي تتعمدها الحكومة،

بدءاً من سياسات تحرير أسعار حوامل الطاقة والانسحاب من تأميناها، وليس انتهاءً بالتجاهل المستمر لمطالب الصناعيين القديمة والمتكررة، مثل حماية المنتج المحلي من المنتجات المستوردة أو المهربة الشبيهة، وتخفيض أسعار حوامل الطاقة، وتسهيل عمليات استيراد مستلزمات الإنتاج، ومعالجة السياسات الجمركية والضريبية والمالية المشوهة، وغيرها الكثير من المطالب التي تساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة معدلات الاستهلاك، وزيادة فرص التصدير وفتح أسواق تصديرية جديدة!

ولا ندري من هو المستثمر الخاص، الذي يعاني ما يعانيه في منشأته وإنتاجه، وفي الوقت نفسه سيغامر بمزيد من الاستثمار غير المضمون في شركات القطاع العام «المتضررة أو المتوقفة أو الخاسرة»، في ظل الاستمرار بالنهج والسياسات الرسمية ذاتها والمتسببة بمعاناته وصعوباته!؟

خسارة أم تخسير متعمد!

الحديث عن خسارة شركات القطاع العام المنتج ومؤسساته قديم، لكن تزايدت جرعاته خلال السنوات الماضية، لتبدو المشكلة وكأن أي شركة عامة مصيرها الخسارة حتماً، مع جرعات إضافية من اليأس والتئيب من هذا القطاع، وذلك بوصفه عاماً فقط، لكن حقيقة الأمر ليست كذلك من كل بد!

فمعيار خسارة الشركات العامة المنتجة، أو تحقيقها الجدوى الاقتصادية المطلوبة منها، هو حسن إدارتها وتوظيف الموارد المتاحة بالشكل المطلوب افتراضاً، وهذا طبعاً بحال اقتصر الحديث عن الجدوى على الجانب الاقتصادي فقط، بمعزل عن الجدوى على الجانب الاجتماعي، وهو ما تم الإعلان عن تجاوزه صراحة!

فتراجع وعجز الشركات العامة المنتجة، أو ما

تبقى منها، له الكثير من الأسباب الجوهرية التي لا بد من معالجتها من أجل أن تقوم بدورها وواجباتها المفترضة، اقتصادياً واجتماعياً، وذلك شرط توفر النية الرسمية الجادة في ذلك!

ولعل أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع القطاع العام المنتج هو تخفيض الإنفاق الاستثماري الموجه لهذا القطاع طوال السنوات السابقة، وبشكل ممنهج ومتعمد، وبالتالي إعاقة استمراره وعدم تطويره، بالإضافة إلى التوقف الجزئي أو الكلي لبعض منشأته بسبب عدم توفر بعض مستلزمات الإنتاج، أو المواد الأولية، مع عدم تغييب سبب إضافي لا يقل أهمية يتمثل بزيادة تكاليفه لدرجة الإنهاك، بما في ذلك حجم النهب والفساد الذي تتعرض له الشركات المنتجة العامة، والتي أدت بمحصلتها إلى خسارة بعضها، أو تخسيرها بمعنى أدق!

فالنهب والفساد يستنزف جزءاً هاماً من موارد الشركات العامة ومخصصاتها، ويبدو أن الحكومة الجديدة كغيرها، تعتبر هذا النهب قدراً لا راد له، لا يمكن معالجته ولا محاربته ولا محاسبة القائمين عليه، مما أوصلها إلى الحل السحري وهو التخلي عن شركات القطاع العام لصالح القطاع الخاص، بدلاً من النهوض بها ودعمها!

وكمثال على ذلك فقد انخفضت اعتمادات الإنفاق الاستثماري في الموازنات السنوية بين عامي 2020 و2024 بنسبة 74% تقريباً، حيث كانت في عام 2020 حوالي 3 مليارات دولار، في حين انخفضت في عام 2024 إلى ما يعادل حوالي 780 مليون دولار، وهذه هي القيم الفعلية للاعتمادات المخصصة لهذه الغاية بعد تحويلها من الليرة إلى ما يعادلها بالدولار وفقاً لسعر الصرف الرسمي في هذه السنوات! وعلى الرغم من الزيادة المقدرة للإنفاق الاستثماري في عام 2025، حيث قدر حجم هذا الإنفاق بنحو 1,16 مليار دولار، إلا أنه لا

يزال منخفضاً عن الإنفاق الاستثماري ضمن عام 2020 بحدود 60% تقريباً!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن تخصيص اعتمادات استثمارية في الموازنات السنوية لا يعني بالضرورة توجيهها إلى القطاعات العامة المنتجة، كما لا يعني أن هذه الاعتمادات جرى حسن استثمار ما صرف منها على المشاريع بحسب نسب تنفيذها المعلنه، وهذا ما يعكس التوجه الممنهج لتقويض دور الدولة وقطاعها العام المنتج في الاقتصاد الوطني!

كيفية للقطاع العام المنتج أن يستمر، أو أن يقوم بمهامه وواجباته الاقتصادية والاجتماعية، وهو مثقل لدرجة الإنهاك بالصعوبات والمعوقات، وبضعف الاستثمار فيه، وبغوامل النهب التي يتعرض لها، وفوق كل ذلك توجهات رسمية تمييزية منه!؟

أرقام تفند ادعاءات الخسارة وجرعات التئيب المنهجية!

هنا سنستشهد ببعض الأرقام التي أوردتها قاسيون مؤخراً بمادة حملت عنوان «حملة الإعدام لشركات القطاع العام الإنتاجي مستمرة!» بتاريخ 2024/10/20:

«في عام 2023 حققت المؤسسة العامة للصناعات الهندسية أرباحاً بعد الضريبة بمبلغ 65 مليار ليرة، وقد كان مجموع قيمة الإنتاج في الشركات والمعامل التابعة مبلغ 462 مليار ليرة، على ذلك فقد حققت المؤسسة نسبة أرباح صافية 14% تقريباً! أما المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية فقد حققت أرباحاً في عام 2023 بعد الضريبة بمبلغ 15 مليار ليرة، وقد كان مجموع قيمة الإنتاج في الشركات والمعامل التابعة مبلغ 102 مليار ليرة، على ذلك فقد حققت المؤسسة نسبة أرباح صافية 15% تقريباً! على الرغم من أن بعض شركات ومعامل المؤسسات متوقفة أو خارج الخدمة نسبياً مع عدم إغفال كل عوامل زيادة التكلفة بما في ذلك هوامش النهب والفساد!».

أهم الأسباب التي

أدت إلى تراجع

القطاع العام

المنتج هو تخفيض

الإنفاق الاستثماري

الموجه له طوال

السنوات السابقة

بشكل ممنهج

ومتعمد وبالتالي

إعاقة استمراره

وعدم تطويره

الهيئة العامة لإدارة وتنمية وحماية البادية من الضرورة إلى الإلغاء!

وافق مجلس الشعب خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 2024/10/8 على إحالة مشروع القانون المتضمن إلغاء المرسوم التشريعي رقم 78 لعام 2011 المتضمن إحداث الهيئة العامة لإدارة وتنمية وحماية البادية وتعديلاته إلى لجنة الزراعة والموارد المائية لدراسته موضوعاً، وإعداد التقرير اللازم حوله، وذلك نظراً لعدم استكمال دراسته خلال الدور التشريعي الثالث.



إذا فالهيئة الوليدة، التي لم يتجاوز عمرها 13 عاماً، سيصدر قريباً صك قانوني يقضي بحلها! للتذكير، وبحسب المادة 3 من قانون إحداثها، تهدف الهيئة إلى تطوير البادية وحمايتها وتنمية مجتمعاتها المحلي ومواردها الطبيعية والبشرية والبنى التحتية وإدارة وتنشيط الفعاليات المختلفة فيها والتنسيق بين الجهات المعنية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والخدمية في البادية. على ذلك فالمهام الموكلة إلى الهيئة كبيرة، ولها طابع اقتصادي واجتماعي وخدمي، ومساحة رقعة تنفيذ هذه المهام واسعة جداً! فهل السبب بإنهاء الهيئة الآن مرتبط بانتهاج ضرورات مبررات إحداثها وأسباب وجودها وأهدافها؟ أم لتعارض جزء من مهامها مع مهام وأهداف جهات عامة أخرى؟!

إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل 13 عاماً!
كان مجلس الوزراء بتاريخ 2024/4/7 قد ناقش مشروع الصك التشريعي المتضمن إلغاء الهيئة العامة لإدارة وتنمية وحماية البادية، وإحداث مديرية مركزية ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لتنفيذ المهام الموكلة إلى الهيئة. فاستبدال الهيئة بمديرية محدثة الآن يمثل عودة إلى ما قبل 13 عاماً قبل إحداثها! فالفقرة ج من المادة 3 من قانون إحداث الهيئة، وبما تتولاه من مهام، تنص على ما يلي: حماية البادية وتطبيق الأحكام المتعلقة بها الواردة في القانون رقم/62 لعام 2006، وتحل الهيئة محل مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في مهمة تطبيق الضوابط ودراساتها وإياداعها إلى النيابة العامة لتحريك دعوى الحق العام بحق المخالفين أمام المحاكم المختصة ومتابعتها.

على ذلك فهمام الهيئة وأهدافها ستعود لتقوم بها مديرية محدثة في وزارة الزراعة، بمعنى أدق يبدو من الخطوة أعلاه أن الهيئة كانت تمثل تضخماً غير مبرر في الجهاز الإداري،

والتوجه بإنهائها هو تصويب لذلك الآن! فهل هذا تخطيط رسمي؟!

تتويج إنهاء العديد من الجهات الرسمية!

عند صدور مرسوم إحداث الهيئة العامة لإدارة وتنمية وحماية البادية وتعديلاته حلت محل الجهات التالية: الهيئة العامة لإدارة وتنمية البادية وفروعها في المحافظات- مديرية حماية البادية ودوائر حماية البادية في مديريات الزراعة والإصلاح الزراعي في المحافظات- مكتب مشروع تنمية البادية السورية وفروعها في المحافظات- واحة البطمة التابعة لمديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في ريف دمشق- الواحات الحراجية «وادي الأحمر- الحفنة- خنيفي- الأبتز- أرك- المنصف- سبخة الموح/الواحد» التابعة لمديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في حمص.

فبعد 13 عاماً من إحداث الهيئة، وبعد أن حلت محل كل الجهات الرسمية المبوبة أعلاه، بمهامها وبما لها من حقوق وما عليها من التزامات، كتقليص مكثف للجهات أعلاه بمهامها وواجباتها، سيتم تتويج ذلك بإلغاء الهيئة نفسها واستبدالها بمديرية مركزية محدثة في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، بحسب ما ورد أعلاه!

أراضي البادية تعتبر من أملاك الدولة الخاصة!

تجدر الإشارة إلى أن أراضي البادية فيها العديد من المحميات والمواقع الرعوية

المنتشرة على اتساع رقعتها التي تشمل الكثير من المحافظات، بالإضافة إلى الكثير من المشاريع الخدمية التي تمس سكان تلك المناطق ورعاية مجتمعاتهم المحلية. ويشار إلى أن مساحة البادية تزيد عن 10,2 ملايين هكتار، أي ما يعادل 55% من مساحة القطر، وقد نظم القانون 62 لعام 2006 أراضي البادية باعتبارها من أملاك الدولة الخاصة. فهل اعتبار أراضي البادية من أملاك الدولة الخاصة له علاقة بإنهاء الهيئة الآن ارتباطاً مع القانون رقم 43 لعام 2023 المتعلق بإحداث الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة؟!

ففي جلسة الحكومة بتاريخ 2024/10/22 ناقش مجلس الوزراء مشروع الصك التشريعي الخاص بتعديل بعض مواد القانون رقم 43 لعام 2023 المتعلق بإحداث الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة، وذلك ضمن التوجه الحكومي نحو الإصلاح الزراعي والاستفادة المثلى من أملاك الدولة الخاصة بما يخدم متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، حيث تم التأكيد على أهمية الآلية التنفيذية وتوضيح الأدوار بشكل دقيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة، بما يساهم في الوصول إلى الغاية والهدف من إحداث الهيئة. وللتذكير تنص الفقرة أ من المادة 2 من القانون رقم 43 لعام 2023 على ما يلي: تحدث في الجمهورية العربية السورية هيئة عامة ذات طابع إداري تسمى الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة مقرها دمشق، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وترتبط بالوزير. وتنص المادة 3 من القانون على ما يلي:

يهدف هذا القانون إلى إدارة وحماية أملاك الدولة الخاصة على الوجه الأمثل وصيانتها واستثمارها بما يحقق موارد ثابتة ودائمة للخزينة العامة للدولة.

على ذلك يتبين أن إنهاء الهيئة الآن، كتتويج لإنهاء العديد من الجهات العامة الأخرى، واستبدالها بمديرية في وزارة الزراعة، ربما يكون بغاية استكمال وضع يد الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة على أراضي البادية باعتبارها من أملاك الدولة الخاصة، وصولاً إلى فسخ المجال أمام المستثمرين للتفول فيها وعلى حسابها، كما على حساب محمياتها ومشاريعها والمجتمعات المحلية فيها!

فنسبة 55% من مساحة سورية، لا شك، فيها الكثير من الإغراءات للمستثمرين، وذريعة تحقيق الموارد للخزينة بوابة مشرعة للخصخصة المباشرة وغير المباشرة على حساب أملاك الدولة الخاصة، خاصة بعد أن تم تنظيم ذلك بموجب قانون يتيح ذلك!

ونعيد ما سبق أن ورد بقاسيون بتاريخ 2023/10/16، في مادة حملت عنوان «التفريط بأموال الدولة باسم الحماية والاستثمار»: عبارة «حماية وإدارة أملاك الدولة» ربطاً مع عبارة «استثمارها بما يحقق موارد ثابتة ودائمة للخزينة العامة للدولة»، ووفقاً للنهج الحكومي التفريطي المعمول به، تعني أن الحكومة ماضية بسياسات الخصخصة، المباشرة وغير المباشرة، تحت عناوين الاستثمار وبذريعة الموارد، وبما يضمن المزيد من المصالح لكبار أصحاب الأرباح طبعاً، وهذه المرة على حساب كل أملاك الدولة الخاصة!

نسبة 55% من

مساحة سورية لا

شك فيها الكثير

من الإغراءات

للمستثمرين

وذريعة تحقيق

الموارد للخزينة بوابة

مشرعة للخصخصة

المباشرة وغير

المباشرة على

حساب أملاك الدولة

الإعفاءات الجمركية لدعم الإنتاج استثناء أم قاعدة؟!



خلال جلسة الحكومة بتاريخ 2024/10/22 درس مجلس الوزراء مشروع صك تشريعي لإعفاء مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية البشرية من الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعريفات الجمركية الناقد بالمرسوم رقم 377 لعام 2014 ومن الضرائب والرسوم الأخرى كافة والمفروضة على الاستيراد.

الإعفاءات، وهي مبالغ كبيرة من المفترض أنها انعكست على المواطنين إيجاباً، ناحية توفر الدواء وناحية سعره ومواصفته وجودته!

الإعفاء الجمركي أعلاه إيجابي وهام من دون أدنى شك، لكنه إعفاء الاستثناء الذي تفرض الظروف الراهنة تعميمه!

الضرورة والغاية!

أكد مجلس الوزراء أهمية اتخاذ الإجراءات التي تضمن استفادة المواطنين من هذا الإعفاء لناحية أسعار مبيع الدواء في السوق المحلية. وقد أشار وزير الصحة، في مؤتمر صحفي عقب جلسة الحكومة حول مشروع الصك التشريعي، إلى أهمية عرض صك المشروع، والذي يظهر مدى الشراكة بين الحكومة والصناعيين المنتجين عموماً، ولا سيما صناعة الأدوية البشرية، على حد قوله. فهل من ضمان لتحقيق الغاية أعلاه المتمثلة بمصلحة المواطن؟ وكيف تترجم الشراكة بين الحكومة والصناعيين على ضوء الإعفاء الجمركي الخاص أعلاه كاستثناء؟!

مع إعادة التأكيد على أهمية هذا الشكل من الإعفاءات لقطاع صناعة الأدوية البشرية الهام، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة عدم وضع سقف زمني لها، وبالتالي الاضطرار إلى إصدار صك تشريعي جديد للغاية نفسها! إلا أن الغاية المتمثلة بتخفيض أسعار الأدوية، أو استقرارها بالحد الأدنى، مقابل مبالغ الإعفاء المبينة أعلاه، لم تتحقق كما يجب خلال مدة العام التي تضمنت الإعفاءات المذكورة في متن المرسوم، حيث سجلت الكثير من الأصناف الدوائية ارتفاعات سعرية، وبعضها تم تقنين توزيعها، أو حجبتها في بعض الأحيان، بالإضافة إلى استمرار مطالبة معاملة الأدوية بتعديلات سريعة على الأصناف الدوائية المنتجة من قبلها!

إعفاء مجدداً!

وبهذا الجانب فإن المسؤولية الرقابية تقع على وزارة الصحة، المسؤولة عملياً عن إصدار النشرات السريعة للأصناف الدوائية المنتجة محلياً، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن مواصفاتها وجودتها، والأهم توفرها في الصيدليات بما يلبي احتياجات المواطنين منها!

المشروع أعلاه يعتبر تجديد للمرسوم رقم 19 لعام 2023 المتضمن الإعفاءات ذاتها أعلاه الخاصة بقطاع الصناعات الدوائية، والذي كان مسقوف المدة الزمنية لمدة عام واحد اعتباراً من تاريخ صدوره.

خطوة إيجابية المطلوب تعميمها!

النقطة الأكثر أهمية بما يخص مثل هكذا خطوة إيجابية تجاه قطاع صناعة الأدوية البشرية، هي تعميمها على قطاعات الصناعة المحلية كافة! فحديث وزير الصحة أعلاه كان فيه تعميم عن

وبحسب ما ورد على صفحة الحكومة بأن قيمة التوريدات التي استفادت من الصك التشريعي رقم 19 لعام 2023 نحو 482 مليار ليرة سورية، فيما بلغت قيمة الإعفاءات ما يقارب 23 مليار ليرة سورية، حيث تبلغ هذه الإعفاءات ما نسبته 4.7% من قيمة المواد المشمولة بالمرسوم. الأرقام أعلاه تبيّن حجم الاستفادة من

البشرية فقط، حتى ولو كان مسقوفاً زمنياً بمدة محددة تحقق الغاية منه، بما يدعم الإنتاج ويزيده ويخفض تكاليفه، وبما ينعكس إيجاباً على السوق والمستهلكين، ناحية زيادة السلع والبضائع وتخفيض أسعارها وتحسين جودتها، وخاصة قطاع الصناعات الغذائية، بهذه الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يدفع ضريبتها الغالبية الفقيرة؟!

وبحال كان المبرر لتكريس الاستثناء بهذا الجانب من الإعفاءات الجمركية بدلاً من تعميمه ليصبح القاعدة، هو الحرص على موارد الخزينة، فإن زيادة الإنتاج المحلي وتخفيض تكاليفه وارتفاع معدلات الاستهلاك وحدها كفيلاً بتغطية جزء هام منها!

إظهار مدى الشراكة بين الحكومة والصناعيين المنتجين عموماً، لكن هذه الشراكة تبدو شكلية ومنقوصة، حيث لم تستفد القطاعات الصناعية المحلية بإعفاءات جمركية شبيهة بقطاع صناعة الأدوية البشرية!

فالواقع يقول إن قطاع الإنتاج الصناعي المحلي يعاني من الكثير من الصعوبات والمعوقات، وجزء هام من هذه الصعوبات يتمثل بزيادة تكاليف الإنتاج، بما في ذلك تكاليف مستلزمات إنتاجه ومواده الأولية، والتي تظهر على شكل ارتفاعات سريعة على السلع والبضائع المنتجة التي يتحملها المستهلك بالنتيجة!

فلماذا لا يتم تعميم الإعفاءات الجمركية على كل القطاعات المنتجة المحلية، بدلاً من هذا الشكل الاستثنائي لقطاع صناعة الأدوية

الخبز... عتبة سعرية رسمية جديدة لها تداعياتها وسيناريوهاتها السلبية المتوقعة!



كان مدعوماً أو لم يكن مدعوماً... بمعنى أن ربطة الخبز للمدعوم بقيت 400 ل.س، وللمستبعد من حاملي البطاقة 3000 ل.س. يتم حجب الدعم عن مازوت التدفئة والغاز والخبز للمستفيدين الأجانب حاملي البطاقات العائلية الإلكترونية/ أي من حاملي الجنسيات الأجنبية من غير السوريين ومن في حكمهم كالبعثات الأجنبية أو القنصليات أو الشركات الأجنبية وغيرهم، بحيث يتم بيع ربطة الخبز الواحدة لهذه الشريحة بسعر 9000/ل.س.

أما بالنسبة للمواطنين السوريين المهجرين القادمين من لبنان «والى» حين استصدار بطاقات إلكترونية للأسر المستحقة للدعم منهم»، والأشقاء اللبنانيين الوافدين جراء العدوان الإسرائيلي فهم وبموجب قوائم لجان الإغاثة الصادرة عن السادة المحافظين سبق وصدور لهم تعميم حدد سعر ربطة الخبز بـ 3000 ل س وهذا يبقى على حاله ساري المفعول دون تغيير. ماذا عن السوق السوداء؟! المشكلة بخصوص اعتماد هذا

صدر عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 2024/10/24 تعميم موجه إلى مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات يتضمن، بالإضافة إلى تأكيده على الشرائح المستفيدة من الدعم، حجب الدعم عن الغاز ومازوت التدفئة والخبز للمستفيدين الأجانب حاملي البطاقات العائلية الإلكترونية، وبحيث يتم بيع ربطة الخبز الواحدة بسعر 9000 ليرة اعتباراً من تاريخ 2024/11/1.

لم يتضح من المقصود بالتعميم أعلاه كأجانب، فلم يسبق الإعلان عن توزيع بطاقات عائلية إلكترونية لأجانب مخصصة للمواد المدعومة! لكن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سارعت وأوردت توضيحاً على صفحتها الرسمية يتضمن ما يلي:

يستفيد من الدعم كل من حاملي الجنسية العربية السورية ومن في حكمهم ممن لديهم بطاقات عائلية، أي إن منظومة الدعم لم تتغير بالمطلق على أي من حاملي البطاقة الإلكترونية من السوريين ومن في حكمهم من الأشقاء العرب سواء إن

من تخفيض الدعم على مادة الخبز عملياً! وهذه السيناريوهات ليست بعيدة عن التوجه الحكومي بخصوص ملف الدعم وتكريس تخفيضه أكثر فأكثر، ضمن الإستراتيجية الرسمية المختصرة بعبارة «إعادة هيكلة الدعم»!

9000 ليرة للربطة، هدفاً رسمياً لتعميمها على شرائح المستبعدين من الدعم لاحقاً، باعتبارها سعر التكلفة لربطة الخبز، وبالتالي زيادة السعر على هؤلاء! والسيناريو الأسوأ أن تصبح هذه العتبة السعرية مبرراً لزيادة سعر الربطة لمستحقي الدعم، أي مزيداً

السعر الجديد المرتفع للخبز هو أن هذه العتبة السعرية الجديدة المرتفعة ستكون مهمزاً لزيادة سعر ربطة الخبز في السوق السوداء، ما يعني مزيداً من الأعباء المادية على المضطرين للجوء إلى هذه السوق لتغطية احتياجاتهم من الخبز، باعتبار أن المستحقات من المادة بموجب البطاقة الإلكترونية مسقوفة بواقع 3 أرغفة لكل مواطن يومياً فقط، سواء للمدعومين أم للمستبعدين من الدعم! فعندما كانت العتبة السعرية هي 3000 ليرة للربطة خارج الدعم وصل سعرها في السوق السوداء إلى 5000 ليرة، ومع اعتماد السعر الجديد أعلاه، بعتبة 9000 ليرة للربطة، فإن السعر في السوق السوداء ربما سيقفز إلى عتبة 10000 ليرة للربطة، وذلك ارتباطاً بكثافة وزيادة الطلب، وحسب الحاجة والاضطرار ودرجة الاستغلال!

السيناريوهات الأسوأ!

أما الأخطر فهو سيناريو اعتبار العتبة السعرية الجديدة، بواقع

تغيير الوجوه دون تغيير النهج:



الاقتصادية تدهوراً. كان من المفترض أن تُقدّم الحكومة حلولاً ممكنة لرفع مستوى الإنتاج الوطني وتقليل الاعتماد على الواردات، غير أن البيان لم يتناول سياسات جادة لمعالجة العوامل الداخلية المسببة للأزمة، مما يثبت مرة أخرى عدم استعداد الحكومة الحالية لإحداث أية إصلاحات مهما بلغ حجمها.

فشل متكرر

في معالجة أزمة الكهرباء والطاقة يبدو أن الحكومة تتقن تدبير العبارات العامة حول أن أزمة الكهرباء والطاقة هي إحدى المشاكل الرئيسية التي تعاني منها البلاد، لكنها تعجز عن تقديم حلول واقعية وجادة لمعالجتها. ويستمر البيان الحكومي بتكرار العبارات العامة حول إدارة «مصادر الطاقة بكفاءة» و«التخصيص الأمثل للكهرباء المتوفرة»، لكنه لا يطرح أي آلية عملية لكيفية تحقيق هذا التخصيص ولكيفية تأمين حاجات الناس من الطاقة. الواقع يشير إلى أن أزمة الطاقة في سورية ليست مجرد نتيجة للعبوات الخارجية، بل هي نتيجة الفساد ورغبة الفاسدين بإعدام منظومة الدعم الاجتماعي وبشكل خاص دعم الكهرباء، إذ فشلت كل وعود الحكومات المتعاقبة كلها حول الاستثمار في مشاريع الطاقة أو في بناء بنية تحتية حديثة. وقد أظهرت التجربة أنه لا يمكن لقطاع إنتاجي أن يستمر دون تلبية احتياجات الطاقة الأساسية، وكان الأولى بالحكومة أن تضع هذه الأزمة في صدارة أولوياتها بخطط واضحة وأرقام معلنة.

غياب رؤية شاملة للقطاع الزراعي والصناعي

لم يظهر البيان الحكومي أي إرادة واضحة لإحداث تغييرات هيكلية تنعش قطاعي الزراعة والصناعة. فبدلاً من

بذكرينا بالتشديدات المثيلة للحكومات السابقة، التي تبين أن كلامها عن دفع القطاع الخاص للأمام لم يكن يهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص المنتج، بقدر ما كان طريقاً لتقليص دور الدولة في القطاعات الأساسية، كالزراعة والصناعة. وذكرنا سابقاً في العديد من المقالات كيف كان أداء القطاع الخاص أسوأ بما لا يقارن بنظيره العام خلال سنوات الأزمة من حيث النتائج الكارثية وانخفاض نسب التوظيف. ويتضح أن البيان الحكومي الحالي يتجاهل هذه النتائج، معتبراً ما بين السطور أن الخصخصة ستؤدي إلى النمو، متغافلاً عن زيف هذه الفكرة وتأثيراتها الاجتماعية الكارثية. ويدعي البيان التوجه نحو دعم الفئات الفقيرة، لكنه في الوقت نفسه يستمر في إحالة سياسات الدعم إلى «إعادة هيكلة» تستهدف «توجيه الدعم لمستحقيه» عبر إجراءات وصفها البيان بأنها «عصرية وديناميكية». هذه الإشارة تنذر بتقليص الدعم المباشر، مما يثقل كاهل الطبقة المسحوقة التي تعتمد على دعم السلع الأساسية والطاقة.

استمرار الحجج الخارجية لتبرير الفشل الداخلي

رغم أن سورية تعاني من آثار واضحة للحرب والإجراءات القسرية الأحادية التي تفرضها بعض الدول، إلا أن البيان الحكومي يحاول تحميل هذه العوامل مسؤولية تدهور الاقتصاد بشكل كامل، دون أن يعترف بالإخفاقات الداخلية المتراكمة منذ عقود، ودون أن يعطي برنامجاً لتجاوزها.

تكرار هذا الخطاب، الذي يعتمد بشكل أساسي على التذرع بالعقوبات الخارجية، يفشل في الإشارة إلى جذور الفساد والبيروقراطية وسوء إدارة الموارد الوطنية، والتي زادت الأوضاع

يعكس البيان الحكومي الأخير للحكومة السورية استمرار النهج ذاته الذي اعتمدته الحكومات السابقة دون أي تغيير يذكر، ورغم الحديث عن «الشفافية» و«الواقعية»، تبدو معظم مضامين البيان في العمق امتداداً مباشراً لسياسات التقشف والخصخصة والانحسار التدريجي للدولة من التزاماتها تجاه الشرائح الأفقر من الشعب. وبالتالي، يمكن القول إن الحكومة الحالية، رغم تغيير الوجوه، لا تختلف في جوهرها أو سياساتها عن الحكومات السابقة، حيث تعيد إنتاج ذات السياسات الاقتصادية ذاتها، التي تعمق معاناة الأغلبية الساحقة من الشعب السوري.

مكتفياً بوعود غير محددة بـ«تحسين إدارة الموارد».

وغياب هذه الأهداف يعكس مشكلة جوهرية في نهج الحكومة وما سبقها من حكومات، تتجنب عمداً تحديد أهداف ملزمة يمكن للشارع السوري ومجلس الشعب - ولو نظرياً - تتبعها ومساءلة الحكومة عن تحقيقها. هذا النمط من الغموض يوفر للحكومة مبررات مفتوحة لتسويق الحل الممكن لبعض المشكلات وتقديم تبريرات دائمة دون نتائج ملموسة.

إصرار على التخلي

عن الدور الاجتماعي للدولة

يعكس البيان استمرار التوجهات الاقتصادية الرامية إلى ضرب القطاع العام، مما يثير التساؤلات مجدداً حول مدى التزام الحكومة بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه الشعب، وخاصة الطبقات الفقيرة.

تشديد البيان الحكومي على إشراك القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد الوطني واعتباره «شريكاً وطنياً»،

أحمد الرز

من أبرز نقاط الضعف في البيان الحكومي افتقاره إلى التزامات واضحة وأهداف محددة بأرقام فعلية قابلة للقياس، وهو أمر يعد أساسياً لأي خطة حكومية جادة تسعى لتحقيق تغيير ما. إلا أن البيان الحكومي، بالرغم من كثرة العبارات الإنشائية الفضفاضة، يبقى مبهماً وخالياً من أي معايير أو أهداف رقمية قابلة للقياس.

لقد قد غابت الأرقام المستهدفة في قطاعات حيوية كالنمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وضبط معدلات التضخم، وكذلك نسب التحسن المطلوبة في خدمات حيوية مثل الطاقة والبنية التحتية. والأمر البديهي في أي بيان حكومي هو أن تفصح الحكومة عن نسب محددة لخفض العجز المالي، وزيادة الاستثمارات، وتقليل الفقر أو البطالة، وأن تحدد إطاراً زمنياً واضحاً لتحقيق هذه الأهداف. على سبيل المثال، في ظل أزمة الطاقة، لم يقدم البيان أي أرقام حول حجم الطاقة المتوقع توفيره،

افتقر البيان الحكومي إلى التزامات واضحة وأهداف محددة بارقام فعلية قابلة للقياس وهو أمر يعد أساسياً لأي خطة حكومية جادة

بيان الحكومة السورية يؤكد المؤكدا!



تزامنها كلمات كـ«الاستثمار» و«القطاع الخاص». وبينما تستمر الكلمات الكبرى مثل «الوطنية» في الظهور، فإن ذكر «الفساد» و«الهدر» يأتي بشكل عابر ودون خطط واقعية، وكأنهما أمور هامشية لا تتطلب علاجاً جاداً. يبدو أن البيان أشبه بتمرير لغوي، حيث استبدلت الالتزامات الحقيقية بإعادة تدوير كلمات رنانة لا تنعكس في الواقع، وكان تكرارها كاف لطمأنة الشعب بأن الحلول قادمة وإن لم يعرف أحد متى وكيف!

ويضعف الطبقة العاملة، مما يزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي الاجتماعي، ويعزز الاعتقاد بأن تغيير الوجوه لا يعني بالضرورة تغيير النهج المتبع. ومن المثير للسخرية أن البيان الحكومي يغرق في تكرار كلمات مثل «الواقعية» و«التنمية» و«الشفافية»، وكان تكرارها هو الحل السحري لكل الأزمات. لكن، عند إحصاء عدد مرات ذكر «الفقراء» - الشريحة التي من المفترض أن يكون البيان معنياً بإنقاذها - نجدها بالكاد وردت، وكأنها واجب شكلي لا أكثر، بينما

وتبدو هذه الوعود أشبه بمحاولة لاحتواء الانتقادات لا التزاماً حقيقياً.

تهميش القطاع العام وتجاهل تأثيرات الخصخصة

أحد أكثر الجوانب المثيرة للجدل في البيان الحكومي هو تجاهل الواضح لأهمية القطاع العام في دعم الاقتصاد. بدلاً من توجيه الموارد نحو إصلاح القطاع العام وضمّان قدرته على تقديم الخدمات الأساسية، يركز البيان على إشراك القطاع الخاص في مختلف المجالات الاقتصادية، بما في ذلك الصحة والتعليم والبنية التحتية. ورغم أن البيان يعترف بالاحتياجات التنموية الكبيرة، إلا أنه يضع القطاع الخاص في مقدمة الحلول الاقتصادية، مما يؤدي إلى تعميق الأزمة وتحميل الفقراء أعباء إضافية، بينما يتزايد التركيز على المكاسب المالية للمستثمرين.

الحكومة الجديدة امتداد للحكومات السابقة

لا يقدم البيان الحكومي الأخير أي تغيير جوهري يميز الحكومة الحالية عن الحكومات السابقة، بل يواصل السياسات ذاتها التي أثبتت فشلها في تلبية احتياجات المواطنين وحل الأزمة البنيوية في الاقتصاد السوري. ورغم الحديث عن «واقعية» و«شفافية»، تظل «الحلول» المطروحة بعيدة عن معالجة جذور الأزمة وتصب في مصلحة فئات محدودة على حساب الأغلبية.

يتضح من استعراض هذا البيان أن الحكومة الجديدة ليست سوى امتداداً للحكومات السابقة، تسير على النهج ذاته الذي يعتمد على الخصخصة وتهميش القطاع العام، وتحمل المواطن العادي أعباء التفتيش وتخفيض الدعم الحكومي. هذا الاتجاه المتزايد يفاقم الفقر والبطالة

دعم الإنتاج الزراعي وضمّان وصول المنتجات للمستهلك بأسعار مناسبة، يعتمد البيان على «حلول» عامة لا تنطرق إلى الأزمة الحقيقية التي تعاني منها الزراعة، ابتداءً من ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ندرة المدخلات، وليس انتهاءً بالتغير المناخي وعوامل الجفاف. أما بالنسبة للقطاع الصناعي، فالبيان يكتفي بتكرار عبارات حول دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكان دور الدولة ينحصر في دعم هذه الصناعات، دون أي إشارة إلى ضرورة العودة عن سياسات تصفية القطاعات الإنتاجية التابعة للدولة التي جرت في عهد الحكومات السابقة، والواضح أنه سيستمر في عهد الحكومة الحالية، ونتيجة لذلك، يظل الاقتصاد السوري مكبلاً دون أن يقترب حتى من زيادة عوامل الاكتفاء الذاتي، وسيستمر في الاعتماد على الواردات الأجنبية التي تزيد من عبء العجز التجاري للدولة ويراكم ثروات هائلة في جيوب المحظيين المستفيدين من الاستيراد.

انعدام إجراءات عملية لمكافحة الفساد

رغم أن البيان يشير إلى مكافحة الفساد بشكل سطحي، إلا أن عدم إعلان آليات واضحة لتحقيق هذا الهدف يطرح تساؤلات عن مدى جدية الحكومة. لا يمكن لأي دولة أن تحقق تقدماً اقتصادياً حقيقياً دون القضاء على الفساد الكبير المستشري في مؤسساتها، والذي ينهب في الوضع السوري نسبة لا تقل عن 60-70% من الدخل الوطني، ويؤثر سلباً على الكفاءة الاقتصادية ويزيد من الفجوة الطبقة.

يستمر البيان بتقديم عبارات عامة لا تتجاوز «التطمينات» بأننا سنحارب «فساداً ما»، ما يوحي بأن الحكومة لن تتخذ خطوات جادة في هذا الاتجاه.



لا يقدم البيان الحكومي الأخير أي تغيير جوهري يميز الحكومة الحالية عن الحكومات السابقة التي أثبتت فشلها في تلبية احتياجات المواطنين وحل الأزمة البنيوية في الاقتصاد السوري. ورغم الحديث عن «واقعية» و«شفافية»، تظل «الحلول» المطروحة بعيدة عن معالجة جذور الأزمة وتصب في مصلحة فئات محدودة على حساب الأغلبية.

يتضح من استعراض هذا البيان أن الحكومة الجديدة ليست سوى امتداداً للحكومات السابقة، تسير على النهج ذاته الذي يعتمد على الخصخصة وتهميش القطاع العام، وتحمل المواطن العادي أعباء التفتيش وتخفيض الدعم الحكومي. هذا الاتجاه المتزايد يفاقم الفقر والبطالة

بريكس يجب أن تحارب «العقوبات الثانوية»



إن وجود منظمة بريكس ونموها وعدد الراغبين بالانضمام إليها هو بحد ذاته إشارة هامة على أن النظام العالمي الجديد ينضج بسرعة كبيرة. لكن بريكس، مثل غيرها من المنظمات المحورية التي تسعى للإسهام في استبدال القديم، لديها مؤسسات يجب أن تبنيها، وعقبات وتحديات يجب أن تتجاوزها، وذلك بأكمله ضمن ديناميكية معقدة، لا يمكن التنبؤ بها، ولكن يمكن مواكبتها من حيث التحليل والمتابعة. في هذا المقال، اليكم أبرز ما تحدث عنه شو بولينغ، مدير المكتب الاقتصادي الروسي بمعهد الدراسات الروسية وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، والخبير الخاص في حوار بكين، عن أن دول بريكس يجب أن تتمكن من تخطي العقوبات الثانوية «التي تفرض على الكيانات والأشخاص الذين يتعاملون مع الكيانات والأشخاص المفروض عليهم عقوبات أصيلة».

■ شو بولينغ
ترجمة: اوديت الحسين

أن تقدم الدعم من الأعلى إلى الأسفل، حتى يصبح من الممكن تعويض تكاليف الشركات المشاركة في التعاون وتقليل المخاطر عندما تكون الكفاءة منخفضة. تتبع جميع الحلول التي يقترحها الخبراء المنطق من السهل إلى الصعب، ومن الملموس إلى التفصيلي. ولا ينبغي لنا أن نتعجل ونسعى إلى تسوية العملة المشتركة القابلة للاستبدال بالكامل منذ البداية، لأن آليات الترويج والتسعير للعملة المشتركة معقدة للغاية. يمكننا، كما قال بروفيسور العلاقات الدولية في جامعة تسنغهوا، تانغ شيواو يانغ، تحقيق المصالح قصيرة المدى أولاً، وجذب المشاركة من جميع البلدان، وعلى هذا الأساس، تعزيز تطوير التعاون المتبادل وأنظمة التسوية.

العقوبات الثانوية قد تكون أسوأ من المباشرة

إن تعاون الجنوب العالمي من خلال آلية بريكس هو في الواقع ثورة. إن بريكس هي في الواقع منصة ثورية تهدف إلى حل التهديدات الحالية بالعقوبات المباشرة والعقوبات الثانوية على فرصنا التنموية. بالنسبة للصين وروسيا، لا تمثل العقوبات المباشرة مشكلة، إلا أن نظام العقوبات الثانوية الذي أنشأته الولايات المتحدة، بناءً على شبكة سيطرتها، يشكل شبكة تحريم الدول النامية من مزاياها. ولذلك، فإن معظم البيانات العامة حول مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني الروسي والتغيرات الحالية فيه غير دقيقة.

هناك أيضاً أخبار جيدة على المستوى الثنائي للتعاون الاقتصادي والتجاري الصيني الروسي. قبل عام 2022، كان نموذج التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني الروسي تقوده الحكومة بشكل أساسي، حيث تنفذ الشركات

الكبيرة المشاريع وتتبعها الشركات الصغيرة، وهذا نموذج تجاري يقوده الأمن. وبعد عام 2022، اغتتم رواد الأعمال من القطاع الخاص الفرصة وشاركوا بنشاط في التجارة، فحوكوا التجارة الصينية الروسية من تجارة واحدة يقودها الأمن إلى تجارة مزدوجة يقودها الأمن والسوق. وبعد هذا المحرك ذو العجلتين مصدر النمو السريع في حجم التجارة الصينية الروسية في الأعوام 2022، و2023، وحتى 2024.

التعددية تضمن النجاح

الواقع أن احتياجات التعاون الصيني الروسي وسبل حل المشاكل الداخلية أصبحت صعبة على المستوى الثنائي، ولا بد من التحرك نحو التعددية. إن التحديات الداخلية والخارجية وشروط التعاون التي تواجهها الصين وروسيا حادة نسبياً. وفيما يتعلق بالظروف الخارجية للتعاون، فإن المنافسة الحالية بين الصين والولايات المتحدة هي في الواقع معركة حاسمة. تقوم الولايات المتحدة بتأخير وتقييد التنمية في الصين من خلال «إشارة المشاكل» في جميع أنحاء الصين.

تعمل الصين على تعزيز إعادة العولمة من خلال الانفتاح والاتحاد مع الدول الأخرى رداً على الضغوط الأمريكية. إلا أن النظام العالمي الحالي يعيش حالة من الفوضى، تشبه ما عاشه في الفترة الانتقالية بين ما بعد الحرب الباردة وتشكيل نظام جديد. كما أشار رئيسا روسيا والصين في مباحثاتهما العام الماضي، فإن التغيير الجاري هو على مستوى كبير بحيث لم يحدث مثله منذ نحو قرن من الزمان، ونحن بحاجة إلى تعزيز تنميته بشكل مشترك. والأمر الأكثر أهمية هو أنه على الرغم من أن هيمنة الولايات المتحدة تضعف، إلا أنه لا يمكننا أن نتوقع انهيارها السريع، لتمتعها بالمرور. تشهد الصين نمواً، وتعود روسيا إلى مسارها باعتبارها قوة عظمى، ولكننا لا نستطيع أن نتنبأ بتفاصيل ما سيحدث سياسياً في المستقبل.

تواجه روسيا والصين في الواقع بعض التحديات الداخلية، وكلاهما بحاجة إلى بيئة تنموية سلمية للتعامل مع المشاكل الداخلية. لا يزال الصراع بين روسيا وأوكرانيا قائماً، ولا تزال روسيا في النفق ولم تر النور بعد. وسوف تصبح العقوبات التي تفرضها

الولايات المتحدة والغرب أكثر صرامة، مما يفرض تحديات خطيرة على تعزيز النمو الاقتصادي.

تواجه الصين أيضاً العديد من التحديات الآن، وقد أدى عدم اليقين الاقتصادي المحلي إلى انخفاض الاستثمار الخاص. على الرغم من زيادة إجمالي الاستثمار في الصين بنسبة 3.6% في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/حزيران، زادت الصادرات بنسبة 7%. إلا أن الناس ورجال الأعمال يشعرون عموماً أنه من الصعب كسب المال، وتوقعاتهم للمستقبل ضعيفة نسبياً. تحول العديد من رجال الأعمال الجنوبيين إلى السوق الروسية عندما انخفضت الصادرات إلى الغرب. سجلت صادرات فوشان «القرية من هونغ كونغ» نمواً سلبياً بنسبة 24.6% في النصف الأول من هذا العام.

تمر الصين بفترة حساسة من إعادة الهيكلة الاقتصادية وحل المشكلات. ورغم أننا نواجه مشكلة ضعف التوقعات، فإن التحدي الرئيسي يكمن في أن المنافسة بين الصين والولايات المتحدة تمر بفترة حرجة. كيف يمكن حل هذه المشكلة؟ يوفر التعاون بين الصين وروسيا الظروف الملائمة للتنمية كلاً منهما. وفي العامين الماضيين، استخدمت روسيا التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني الروسي لتحقيق النمو، كما حصل بعض رجال الأعمال الصينيين على عوائد سخية من خلال تطوير السوق الروسية. لكن هذا التعاون الثنائي يواجه الآن مشاكل يصعب حلها على المستوى الثنائي.

يتعين علينا أن نلاحظ أن الصين وروسيا لديهما أولويات مختلفة، ولكنهما تشتركان في الأهداف في العديد من الجوانب. إنهما تشتركان في هدف معارضة الهيمنة الأمريكية، وتعزيز التعددية القطبية العالمية، وتشكيل آلية تعاون لدول الجنوب العالمي. ضمن هذه الآلية، يجب منع تأثير العقوبات الثانوية على المياليين لمنصات العالم متعدد الأطراف، وإلا فلن نتضمن من حل مشكلة تسوية التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني الروسي مع البلدان النامية الأخرى. ولذلك، نعتقد أن أفضل طريقة لحل هذه المشكلة هي الانتقال من علاقة ثنائية إلى متعددة الأطراف، وتشجيع التغييرات في النظام العالمي، وتشكيل بيئة دولية مفيدة لكليهما.

تواجه الصين وروسيا مشاكل على المستوى الثنائي ويجب تحييد العقوبات الثانوية المعرقة للتعاون مع البلدان النامية

كفاءة إدارة توزيع المشتقات النفطية بالاهتمام الحكومي لكن دون جدوى!



أزمة المحروقات وتفاقمها استدعت تدخل رئيس مجلس الوزراء بكل نقله من أجلها!
ولكن هل نلاحظ بوادر لانفراجات؟

والحكومة قامت بما يجب عليها فعلة؟
فالتصريح أعلاه لم يتعد كونه تقديماً لمبررات وذرائع واهية دون الوقوف على الأسباب الحقيقية لاستمرار أزمة المشتقات النفطية المتمثلة بالتوريدات كما وتوقيتاً فكمية التوريدات التي لم يصرح بها أبداً، والمواعيد غير معروفة وعشوائية!
وقد تابع الوزير حديثه عن آلية تخصيص الكميات، دون أن يأتي على ذكر حجم الموارد النفطية المتوفرة حالياً، أو «المناحة» كما أسماها، رغم ذكره المفصل للاحتياجات اليومية، وهذا يتعارض مع مبدأ الشفافية التي أعلنت الحكومة الجديدة التمسك به!
فهل هناك تحفظ من الجهات المعنية، أم أن هذه المعلومات غير متوفرة لديهم؟

وحول آلية التخصيص أفاد الوزير بأن «تخصيص الكميات يبدأ بتقديم الاحتياجات من خلال اللجان الموجودة في كل المحافظة والتي تضم كل الفعاليات من الوزارات والصناعة والسياحة والزراعة والتي يرأسها المحافظ، حيث يتم من خلال كل مديرية تقديم احتياجاتها من المحروقات في كل محافظة وبناء عليه يتم رفع الكتب عن طريق وزارة الإدارة المحلية إلى لجنة الخدمات حيث يتم بحضور الوزير المختص مناقشة احتياجات كل وزارة وبناء عليه رفع الكميات المطلوبة إلى رئاسة مجلس الوزراء، والتي تقوم بتحويلها إلى وزارة النفط التي بدورها تقوم بتقدير الأرقام لكل القطاعات، وبناء على حجم الكميات ومقارنتها مع الاحتياجات لكل وزارة

وجّه رئيس مجلس الوزراء كتاباً «بناء على ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 2024/10/22»، وطلب من وزير النفط والثروة المعدنية والإدارة المحلية والبيئة العمل على عقد اجتماع مشترك يحضره محافظا «دمشق واللاذقية» ومديرو المحروقات المعنيون للوقوف على أسباب ظاهرة الازدحام في مراكز وكراجات الانطلاق في المحافظات، ومدى كفاءة إدارة توزيع المشتقات النفطية من لجان المحروقات في المحافظات ولا سيما المخصصة لقطاع النقل، واتخاذ الإجراءات المطلوبة لمعالجة هذه الظاهرة بشكل فوري.

على أصداء ذلك التدخل من قبل رئيس الحكومة صرح وزير النفط والثروة المعدنية لصحيفة «الوطن» بتاريخ 2024-10-24: «أن الوزارة تعمل على تأمين المشتقات النفطية وتوزيعها على مستحقيها في مختلف القطاعات وفق الكميات المتوفرة منها»، وأضاف: «إن احتياجات البلاد من المازوت 7,1 ملايين لتر يومياً بالحد الأدنى، ومن البنزين نحو 3,8 ملايين لتر يومياً بالحد الأدنى».

حديث وزير النفط أعلاه لا يعني ولا يسمن، إذ لم يقدم أي تفسيرات رسمية عن استمرار أزمة المحروقات، أو أجوبة لتساؤلات المواطنين المحقة عن مسبباتها وطرق حلها النهائي!
فنصريح الوزير أعلاه نستطيع اختصاره بمقولة شعبية «نحن علمنا يلي علينا» مرتكزاً على العبارة الرسمية المكررة «الكميات المتوفرة»!
والسؤال هنا هل فعلاً الجهات المختصة

باختصار لم يقدم وزير النفط أي معلومات من شأنها أن تهتم المواطنين، أو تجيب عن تساؤلاتهم بخصوص توفر المحروقات وأسباب تراجع المخصصات، وهل سيحصل المواطن المفقر على مازوت التدفئة أم لا، ومتى ستنتهي الأزمة الأليمة؟
والخلاصة أن أزمة المشتقات النفطية ستبقى مستمرة إلى الأزل طالما أنها مرتبطة بخطط التوريد غير الواضحة، وطالما أنها تقابل بتصريحات رسمية ذرائعية، والنتيجة عدم الالتزام بالكميات المخصصة لكل القطاعات، مع أزمات خانقة فيها كافة!
وخلاصة الخلاصة أن تدخل رئيس الحكومة بتقله على ملف المشتقات النفطية لم يقدم ولم يؤخر!

يتم التنسيق، وتحديد تخفيض التوزيع وفق عدد من السيناريوهات تحكمها الإمكانيات المتوفرة، باستثناء 4 قطاعات لا يمكن تخفيض الكميات المطلوبة من احتياجاتها من المخصصات وهي الأفران والمشافي والمياه والاتصالات، ويتم أخذ مخصصات النقل بعين الاعتبار لأهميته».

بعد كل السرد أعلاه عن الآلية أعادنا الوزير إلى التخفيض مجدداً، وإلى الإمكانيات المتوفرة، لكنه لم ينسَ التحدث عن مخصصات العوائل من مازوت التدفئة، واعتبر أنه من الأولويات، لكنه مرتبط أيضاً بالكفاية وتوفر المادة، حيث قال: «لدينا 4,650 ملايين عائلة، منهم 4,1 ملايين عائلة يحصلون على مازوت التدفئة بالسعر المدعوم وهو ما يعادل 2,5 مليون لتر».

خبر عام وتعليق هام... النقص الحاد في الكادر البشري يشكل عائقاً كبيراً!



وتشرح... بس كيف ح تنحل قصة التوريدات التي تعتبر من أسباب الازدحام... غير العذر غير المباشر انو شركة النقل عملت اللي عليها... يعني المشكلة ح تستمر...!!
يقول الخبر: نائب محافظ دمشق: المكان البديل لبسطات الكتب التي أزيلت من تحت جسر الرئيس هو خلف وكالة سانا بالقرب من جامعة دمشق.
تعليق: هلا ما ح نحكي عن بسطة

تعليق: لك والله في مبالغة بالحكي انو جودة الخبز جيدة جداً... يعني فيك نقول مقبولة أو لا بأس فيها مو أكثر... لأن إذا هيك الجيد جداً بالنسبة الكم فكيف الرديء والسيء!!
يقول الخبر: قال مدير شركة النقل الداخلي عبر شام-إف-إم إن دمشق مدينة مزدحمة كونها العاصمة وأغلب المؤسسات والوزارات متمركزة فيها، بالتالي سيتواجد الناس بها، خاصة خلال أوقات الذروة بين الساعة الواحدة والثالثة ظهراً، يتجمع الناس في مراكز الانطلاق ما يؤدي إلى حصول ضغط على وسائل النقل... هناك أزمة نقل بين دمشق وريفها، إلى جانب أن انخفاض التوريدات أثر على تواتر الرحلات... شركة النقل الداخلي وضعت كل إمكانياتها على شبكة خطوط النقل في دمشق وهناك تواصل مستمر لمعالجة أي ازدحام.
تعليق: يعني التوصيف والشرح كتير ظابط... علماً انو ما في شي جديد كل الناس بتعرف توصف

بعدين معقول مهمة جمع العلامات محصورة بموظفة وحدة وبس... وكانت هي المسؤولة عن التلاعب؟! يقول الخبر: التأكد من سلامة أسطوانات الغاز ودقة وزنها لدى تعبئتها أهم الأمور التي ركز عليها وزير النفط والثروة المعدنية خلال تفقده اليوم معمل غاز عدرا بريف دمشق، اطلع فيها على سير العمل. وأكد وزير النفط على ضرورة تأمين وصول أسطوانات الغاز بشكل آمن وسليم وبالوزن المحدد إلى المواطنين.
تعليق: انشالله تكون نتيجة الزيارة ملموسة بالنسبة للمواطنين ويصير التزام بالوزن وبالعوامل الأمان... بس الأهم بالنسبة الههم كمان انو مدة الاستلام ما تبقى طويلة لأن مدة 3 أشهر بين توزيعين كثير طويلة... وعم يضطروا يشتروها من السوق السوداء بأسعار كاوية...!
يقول الخبر: مدير فرع المؤسسة السورية للمخابز بدمشق: جودة الخبز جيدة جداً لدى أغلب مخابز دمشق ويتم العمل على نقلها إلى ممتازة في كل أفران دمشق.

يقول الخبر: مدير المكتب المركزي للإحصاء: النقص الحاد في الكادر البشري يشكل عائقاً كبيراً، وخاصة بعد هجرة عدد كبير من الكفاءات والخبرات العلمية، فمن 601 موظف في عام 2009 إلى 281 في مختلف المديريات التابعة للمكتب، ما انعكس سلباً على سير العمل.

تعليق: نقص الكادر البشري بالموظفة العامة مشكلة معممة... بس مو صح انو الهجرة هي السبب... لأن السبب الفعلي هي الرواتب الهزيلة... وإذا استمر الوضع هيك يمكن ما يبقى ولا موظف أو عامل بالدولة... يعني ح تصير مؤسسات الدولة بح بسلاصتك ما فيها حدا يشتغل...!!
يقول الخبر: الأمن الجنائي يلقي القبض على الموظفة المسؤولة عن عملية جمع العلامات في وزارة التربية لطلاب الشهادات دفعة 2024 وتعترف بالتلاعب ببعض العلامات من أجل مبالغ مادية!
تعليق: يعني يعطيك العافية... بس السؤال لوزارة التربية شو مشان طلاب الشهادات اللي صابهم ضرر ع حساب مستقبلهم من التلاعب...

فلسطين واستحالة «الحياد» في الدورات العلمية

تشكّل القضايا الكبرى، وخاصة في أوقات الأزمات الشاملة، محكاً كاشفاً واستقطابياً ليس في السياسة العلنية أو المباشرة فقط، بل وتحترق في قوة مغنّطها حتى أكثر الجهات التي تصوّر تقليدياً على أنها «حيادية» لأنها «علمية»، بينما الحقيقة هي أن من الخطأ الشائع اشتراط أن يكون العلم «حيادياً» اجتماعياً وسياسياً كي يعتبر «غير زائف»، وهو وهم ينبع من مطابقتة خاطئة بين مفهوم «الموضوعية» و«الحيادية»، ووفق هذا المعيار الخاطئ يصنّف بعض النقاد البرجوازيين الماركسية «علماً زائفاً» لأنها منحازة للطبقة العاملة والكادحين والشعوب المضطهدة والمستعمرة.

إعداد: د. أسامة دليقان

مع تطوّر التناقضات التنافسية في المجتمع تصبح شرائح أوسع منه مضطربة أكثر لاتخاذ جانب أحد النقيضين ولا سيما عندما يكون تناقضهما تناحرياً كما هو الحال بين شعب تحت الاحتلال وبين مستعمره. القضية الفلسطينية بعد عدوان الإبادة الجماعية الجاري على غزة منذ عام وحتى الآن تشكل قضية من هذا النوع الذي أجبر كل العالم على اصطاف وفرز غير مسبوق إلى جانب أحد النقيضين. وسوف نتناول هنا مثلاً على تمظهر هذا الفرز في نموذجين لدوريتين علميتين في الغرب: مجلة «العلم/science» العالمية الشهيرة، التي تصدرها الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم، ومجلة أخرى مغمورة إلى حد ما: «العلم من أجل الناس/science for the people» التي تنتمي في جذورها إلى الحركة المناهضة للحرب داخل الولايات المتحدة الأمريكية منذ ستينيات القرن العشرين وحرب فيتنام، وتوقفت عن الصدور عام 1989 وهو تاريخ لا يبدو مصادفة أبداً، حيث نعلم أن المفصل بين نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات تزامن مع تفكك الاتحاد السوفيتي والهزيمة المؤقتة للحركة الثورية والشوعية العالمية. ولكن منذ العام 2014، أعاد ناشطون في مختلف أنحاء الولايات المتحدة والمكسيك بناء منظمة «العلم من أجل الناس/SftP»، لتضم الآن نحو 12 فرعاً محلياً نشطاً ومجموعات عمل عديدة تجمع الناس في مواقع مختلفة للعمل على قضايا تقدمية محددة. ومع تنشيط هذه المنظمة، تواصل مجلتها الجديدة الصدور، وفي صيف 2019 أطلقت المجلد 22، العدد 1، تحت عنوان «عودة العلوم الجذرية لقيادة سعيينا نحو التغيير الاجتماعي»، بحسب ما ورد على الموقع الرسمي للمنظمة.

وكان ملحوظاً منذ بدء العدوان الصهيوني الإبدي على غزة، عقب 7 أكتوبر 2023، أن هذه المجلة العلمية التقدمية فتحت صفحاتها لعدد من المقالات التي تدين العدوان والاحتلال وتدعم القضية الفلسطينية، بما في ذلك مساهمات أكاديميين فلسطينيين من غزة نفسها أو في الجامعات الغربية، كما وتعنتي بتوثيق أسماء الشهداء الأكاديميين في جامعات غزة وتنتشر أسماءهم على موقعها.

تحيز مجلة

«العلم Science» ضد فلسطين

بالمقابل قامت منظمة «العلم من أجل الناس» المنحازة إلى القضية الفلسطينية بالكشف عن مراسلات بينها وبين مجلة «العلم» الأمريكية المنحازة إلى الاحتلال الصهيوني، فاضحة موقف هيئة تحرير هذه الأخيرة من الحرب على غزة. إن نضال هذه المجلة التقدمية ضد مجلة «العلم» التابعة للمؤسسة الأمريكية الرسمية ليس جديداً، حيث تميّزت السنوات الخمس الأولى على الخصوص من ظهور



أسابيع. وقد دفعت هذه الهجمات المستهدفة للحياة الأكاديمية في غزة منظمة «علماء ضد الحرب على فلسطين» إلى وصف الجيش «الإسرائيلي» بأنه يرتكب «إبادة مدرسية» تدمير منهجي، كلياً أو جزئياً، للحياة التعليمية لمجموعة وطنية أو عرقية أو إثنية أو دينية. وأخيراً، يقتبس المقال دون تعليق تكهات لا أساس لها من الصحة من أحد الأكاديميين «الإسرائيليين» حول «منحدر زلق من الكراهية» يؤدي إلى إخضاع أي شخص يحمل «اسماً يهودياً» للمقاطعة. ومع ذلك، تنص الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لـ«إسرائيل» PACBI بوضوح في «المبادئ التوجيهية للمقاطعة الأكاديمية الدولية [لإسرائيل]» على أنها ترفض من حيث المبدأ مقاطعة الأفراد على أساس هويتهم الجنسية أو العرقية أو الدينية... وتركز بدلاً من ذلك على مقاطعة الشركات مع المؤسسات «الإسرائيلية» مثل برنامج «أفق أوروبا» التابع للاتحاد الأوروبي.

من خلال عدم شرح مبادئ المقاطعة الأكاديمية لـ«إسرائيل» أو حتى الاستشهاد بمنقذ واحد لسياسات «إسرائيل» وأفعالها إزاء الشعب الفلسطيني، يخلط المقال بين معارضة التهجير والقمع الذي دام عقوداً من الزمن للفلسطينيين، و«معاداة السامية»، وهو مظهر شائع من مظاهر العنصرية المعادية للفلسطينيين. بالإضافة إلى توفير غطاء لهذا القمع...

أصل أن تبدأ العلوم في تكريس قدر أكبر من الاهتمام المنتاسب للعلماء الفلسطينيين الذين يعيشون تحت القصف العشوائي ويواجهون الآن ظروف المجاعة بسبب القيود «الإسرائيلية» على دخول المساعدات إلى غزة، فضلاً عن المداهمات والاعتقالات المستمرة وغيرها من العراقل التي تواجه الجامعات في الضفة الغربية. التوقيع: جوش لالوند، معلم من أجل الناس.

عن مخاوف الأكاديميين «الإسرائيليين»، المبلغ عنها ذاتياً بشأن الصعوبات المحتملة في نشر مقالاتهم، دون الإشارة حتى إلى أن الجيش «الإسرائيلي» قتل ما لا يقل عن 94 أستاذاً جامعياً فلسطينياً وأكثر من 4000 طالب منذ أكتوبر. تم تدمير أو إتلاف جميع الجامعات الـ 12 في غزة. يقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن 625000 طالب في غزة حالياً ليس لديهم إمكانية الوصول إلى التعليم، ناهيك عن 1.7 مليون نازح داخلياً و2.2 مليون يواجهون حالياً مجاعة حادة في مستويات المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل للامن الغذائي أو أعلى.

إن المقال يشير بشكل عابر إلى «المشروع العلمي الصغير نسبياً في قطاع غزة» ويقارنه بـ «مجتمع البحث الأكبر» في «إسرائيل»، والذي كرس له باقي المقال. ويبدو الأمر وكأننا نهدف إلى استنتاج أن تدمير «المشروع العلمي الصغير نسبياً» في غزة لا يهيم بالمقارنة مع احتمال دعوة الأكاديميين «الإسرائيليين» بشكل أقل تكراراً إلى المؤتمرات. إن الفشل في ذكر الحصار «الإسرائيلي» لغزة لمدة 16 عاماً، والذي منَع -قبل فترة طويلة من 7 أكتوبر- دخول المعدات والمواد اللازمة للبحث وكذلك خروج الأكاديميين الذين يحاولون التعاون مع شركاء خارج غزة، هو إغفال صارخ.

ويذكر المقال أن «الهجمات التي شنتها القوات العسكرية «الإسرائيلية» على قوات حماس دمّرت المباني الجامعية والبنية الأساسية الأخرى»، على الرغم من الأدلة الساحقة على أن القوات «الإسرائيلية» استهدفت عمداً الهياكل المدنية مثل الجامعات ولم يكن تدميرها لها عرضياً في هجمات على حماس. إن المثال الأوضح على ذلك هو الهدم المتعمد الذي قامت به القوات العسكرية «الإسرائيلية» لجامعة «الإسراء» في كانون الثاني، بعد أن استخدمت الموقع كقاعدة ومركز احتجاج لعدة

مجلة «العلم»
الأمريكية من أكبر
تجمعات العلماء
المنحازين لواشنطن
و«إسرائيل»
والمتورطين بالحرب
الإمبريالية

منظمة «العلم من أجل الناس» بنشاط أعضائها الهادف إلى تفكيك الجهة الناشرة لمجلة «العلم» وهي «الجمعية الأمريكية لتقدم العلم/AAAS» حيث اعتبرتها «أكبر تجمع للعلماء المنحازين للحكومة والطبقة الحاكمة الرأسمالية والمتورطين بالحرب الإمبريالية والتمييز على أساس العرق والجنس» في العالم.

وفي 27 آذار من العام الجاري، نشر جوش لالوند، رئيس تحرير «مجلة العلم من أجل الناس» انتقاداً لتغطية قديمها مجلة «العلم» في 28 آذار 2024 بشأن غزة، متعاطفة ليس مع ضحايا الإبادة بل مع «تأثير الحرب على الأكاديميين [الإسرائيليين]». ووصفها لالوند بأنها «سخيفة وأحادية جانب»، وقال إنه كتب بريداً إلكترونيّاً إلى محرر الأخبار في مجلة «العلم» للتدخل. وكانت استجابة هذا الأخير أنه عرض على لالوند أن يتم نشر أجزاء من البريد الإلكتروني «رسالة» رداً على القصة المنحازة للاحتلال. ويقول لالوند: «قمت بإعادة صياغة نص البريد الإلكتروني لإعادته للنشر وقدمت مسودة. لكن محرر «العلم» رد الرسالة إلي مع حذف كبير، ولا سيما إزالة الفقرة التي تصف الطبيعة المتعمدة للتدمير العسكري «الإسرائيلي» للحياة الأكاديمية في غزة. كما تمت إزالة الجملة التي أوضحت فيها مبادئ الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لـ«إسرائيل» PACBI، وقد تدرّع بأنه حذفها لأننا بحسب قوله غالباً «لا نعرف» دوافع أولئك الذين يدعون إلى المقاطعة أو يمارسونها».

وأصر لالوند على الاحتفاظ بالفقرات دون حذفها، الأمر الذي رفضه محرر «العلم»، ليقرر لالوند في النهاية عدم السماح بنشر رسالته بشكل مبتور. وفيما يلي أبرز ما ورد فيها متضمنة ما رفضت مجلة «العلم» نشره.

أبرز ما ورد برسالة لالوند

من غير المنتاسب بشكل غريب نشر قصة

قضايا الشرق

استحقاقات واجبة

تستمر الحرب بالرغم من أصوات احتجاجية تُسمع من داخل الكيان، ولا يمكن حتى اللحظة رؤية مخرج واضح لوقف العدوان الصهيوني المدعوم أمريكياً، لكن هذا التوصيف لا يعني على الإطلاق أن المنطقة تعيش حالة انتظار سلبية، بل إن انقشاع غمامة الحرب التي تريدها وتدعمها واشنطن سيكشف واقعاً جديداً.

خرج رئيس وزراء الكيان بنيامين نتنياهو يوم الأحد 27 تشرين الأول الجاري ليقول: إن «إسرائيل تخوض حرب وجود طويلة وصعبة وندفع فيها أثماناً كبيرة» وأعاد التذكير بأن جيش الاحتلال يخوض حرباً على سبع جبهات، ومع حجم العدوانية الهائل وغير المسبوق، نشهد فعلياً تحولات كبيرة، فمن المفترض أن تبدأ جولة جديدة من المفاوضات في الدوحة، والتي تتمسك فيها المقاومة الفلسطينية في شروطها حول وقف الحرب والانسحاب «الإسرائيلي» من غزة تمهيداً لعودة النازحين، ما يعني أن جولة العنف والاعتقالات الصهيونية لم تسمح بتغيير المواقف على طاولة المفاوضات، أي إن الكيان سيجد نفسه أمام الخيارات الصعبة ذاتها، فإما الاستمرار بالحرب، أو إيجاد مخرج من المأزق الحالي.

لكن من جانب آخر، وتحديدًا بعد الضربة التي وجهها جيش الاحتلال ضد إيران في يوم السبت 26 تشرين الأول الجاري، يبدو أن الولايات المتحدة تسعى لعدم تطوير الحرب نوعياً، وهو ما يفرض عليها انخراطاً مباشراً، بل تأمل أن تحقق أهدافها الخبيثة بالاعتماد على مستوى العمليات الحالية، لكن الضغط الهائل الذي سببته الحرب الصهيونية لم يحقق الهدف الحقيقي منه، بل إننا نشهد اليوم عملاً حثيثاً على تدعيم الإقليم عبر سد الثغرات كلها، التي يمكن أن يستغلها الأعداء، ويمكن القول: إن الحرب الأخيرة، ورغم قسوتها، كشفت أن المخطط المرسوم للمنطقة هو واحد، ولا تستثنى واشنطن أحداً، وأدركت القوى الإقليمية أن استمرار وتيرة العمل ضمن المعدلات السابقة لن يكون كافياً، بل ينبغي إنجاز الملفات كلها، الموضوعية على طاولة البحث سريعاً، وتحديدًا تدعيم العلاقات البينية كلها، بين دول المنطقة، وحل القضايا الخلافية عبر التفاوض.

عملت واشنطن منذ عقود على زرع مجموعة من الخلافات، وعمّقت الشروخ الموجودة وضخمت المشاكل، واليوم لا تملك المنطقة ترف الانتظار والتباطؤ، فوقف الحرب لم يكن ممكناً خلال الأشهر الماضية، لكن انتهاءها دون تحقيق إنجازات سياسية لن يحمي المنطقة مستقبلاً، فتطوير التفاهات الإقليمية يمكن أن يخلق حالة نموذجية لحل أزمات اليمن وسورية وليبيا وغيرها، ويمكن أيضاً أن يضع الأطراف الفلسطينية بشكل جدي أمام استحقاق طال انتظاره، لإعادة صياغة مشروع وطني عابر للجزيرة والفضائل، وقادر على مقاومة المشروع الصهيوني، وجاهز لمرحلة بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

هاليفي نحن ندفع ثمناً باهظاً جداً!



والإجرام، إلا أنها لم تحقق شيئاً يذكر بالنسبة للكيان، وضعفت صورة المؤسسة العسكرية أمام العمليات المصوّرة والمسجلة، والتي أكدت دائماً ضعف جيش الاحتلال أمام ضربات المقاومة الموجهة، فضلاً عن القتلى والجرحى في صفوف جيش الاحتلال الذين قضا هباءً! - وذلك بالمناسبة، يوضح النجاني مع شهدائنا الذين يعبدون طريق التحرير بدمائهم- فأمام هذه التجربة، وما يجري من محاولة تكرار شبيه لها في جنوب لبنان، ضمن شروط وظروف أصعب بكثير، وبمواجهة قوة مقاومة أكثر تجهيزاً وتحضيراً من الناحية العسكرية.

لا يعني ذلك مطلقاً أن تمرد جيش الاحتلال هو أمر حتمي، فالحرب مستمرة طالما هناك قرارٌ سياسي بها، مع أو بدون هاليفي وغالانت، إلا أن ذلك يشكل إشارة أخرى لضغوط متزايدة على الحكومة، وأزمة داخلية تتفاقم أكثر فأكثر.. وإذا ما كان بالإمكان ضبطها حتى الآن، فيعد قليل قد نرى تظاهرات مناهضة ليس لنتنياهو فحسب، بل وللولايات المتحدة من قبل المستوطنين في تل أبيب نفسها، ومواجهات أكثر حدة.

يدرك السياسيون والعسكريون هذه المسألة، وأولهم حقيقة: أولئك الموجودين ضمن قيادات الكيان الصهيوني، ففي المشهد الداخلي كان قد ظهر منذ ما قبل بدء الهجوم على جنوب لبنان، تباين بالمواقف ما بين القيادتين السياسية والعسكرية، ما بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يواف غالانت، بين بدء الهجوم على جنوب لبنان أو تأجيله وعدم فتح الجبهة أساساً، والآن يتكرر الأمر نفسه فيصريح رئيس أركان جيش الاحتلال هيرتسي هاليفي يوم الخميس: «هناك احتمال للتوصل إلى نهاية حاسمة في الشمال. لقد قمنا بتفكيك سلسلة القيادة العليا لحزب الله بشكل كامل»، وذلك في حين تستمر حكومة الاحتلال السياسية برئاسة نتنياهو تؤكد: لن تنتهي المعركة حتى عودة المستوطنين بأمان إلى الشمال.

يعكس موقف هاليفي في لبنان وغزة وقبله موقف غالانت وما بينهما، وتحديدًا نظراً لكون الكيان يدخل حرباً لا تظهر نهايتها في الأفق، وهو ما يؤثر بشكل كبير على فاعلية الجيش وقدراته القتالية وخصوصاً أنه يعتمد على عدد كبير من قوات الاحتياط، ومع ذلك ورغم التدمير

■ يزن بوظو

تمكّن الكيان الصهيوني على مدى عام، من تدمير قرابة ثلاثة أرباع قطاع غزة، وقتل عشرات آلاف المدنيين، واغتال مجموعة من قيادات المقاومة الفلسطينية، ويتكرر الآن منذ شهر المشهد نفسه على جبهة الشمال أو الجنوب اللبناني، إلا أن أيّ من أهداف الكيان السياسية والعسكرية لم يتحقق، فلا المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة قضي عليها، أو زال تهديدها عن الكيان، ولم يستعد أسراه الموجودين لدى المقاومة، والآن عوضاً عن العودة الآمنة للمستوطنين في شمال فلسطين المحتلة، غادر ويغادر العديد منهم بشكل مستمر تحت النار.

وأكثر من ذلك، أن الكيان يتراجع ويفرق في مستنقع الأزمة الداخلية أكثر سواء بالاستحقاقات المطلوبة من «القيادة السياسية» أو بعدد قتلى الجيش المتصاعد، أو بالخسائر الاقتصادية، سواء بالتكاليف العسكرية وحتى المدنية، أو بالتوتر الاجتماعي الجاري، وعلى المستويين الإقليمي والدولي، ظهرت صورة الكيان بأوضح أشكالها الإجرامية من ماضيها وحاضرها، بطريقة لم يعد بإمكان أحد تجميلها، وبات موقف الكيان سلبياً على الساحة العالمية، بل ومنبوذاً أمام المجتمع الدولي ككل باستثناء رعاته الأساسيين.

تضحيات في المكان الصحيح

لا يعني ذلك بالتأكيد أن خسائر المقاومة قليلة، أو أن منازل المدنيين المهتمة ودمائهم لا تحتسب، فهي تدفع ثمن هذه الانتصارات التي تحتسب تكتيكياً واستراتيجياً فيما يتعلق بالجانب السياسي والأهداف العسكرية ومستقبل الكيان! موقف هاليفي يعكس مأزق جيش الاحتلال

يظهر الكيان الصهيوني حالة من التخبّط حيال الجبهات المختلفة المفتوحة ومستقبلها، فعلى الرغم من أن طيرانه الحربي ومدافعه لم تهدأ منذ عام، إلا أن هذا بالضبط ما يسبب هذا التخبّط: إلى متى؟ يؤجج هذا السؤال، مشكلةً داخليةً تنضج على نار هادئة، تعكس إلى حدٍ كبير حجم المغامرة العسكرية التي يخوضها الكيان وتأثيراتها على الأزمة الداخلية المتفاقمة.

قائد أركان جيش الاحتلال يرى وضوحاً، أن المعركة الدائرة حالياً تضع قواته في وضع صعب، وأعلن أن «ثمن الدفاع عن الأرض» باهظ جداً، وهذا تحديداً ما يجعل استراتيجية المقاومة ووحدة الساحات السبيل الوحيد لإنهاء المشروع الصهيوني في منطقتنا، فالضربات المؤلمة التي وجهها جيش الاحتلال إلى المقاومة لم تستطع تكييلها، بل إن إذاعة جيش الاحتلال نقلت عن مصدر عسكري: أن حزب الله نجح للمرة الأولى منذ بدء الحرب في إطلاق 50 صاروخاً على الجليل في خلال دقيقتين فقط، هذا فضلاً عن تحذيرات المقاومة اللبنانية المستمرة بضرورة إخلاء مستوطنات جديدة، ما يمكن أن يدفع أعداداً كبيرة للنزوح، قد تصل إلى 150 ألفاً، وهو ما يثبت فشل الكيان في الوصول إلى أهدافه المعلنة، بل إن استمرار الحرب يمكن أن يعمق الحفرة التي علق بها.

«قمة قازان» طريقة جديدة لفهم العلاقات الدولية



فرضت قمة بريكس- التي عقدت أعمالها في قازان الروسية- حضوراً قوياً على الساحة الدولية، ونالت حصّة كبيرة من اهتمام وسائل الإعلام، فهذا الحدث لم يعد مجرد نادٍ لتبادل وجهات النظر كما يحلو للبعض أن يصفه، بل هو في الواقع الشكل الأبرز للتعاون بين «دول الجنوب» النامية، ويتحول تدريجياً إلى زئير مزلزل لم يعد ممكناً تجاهله.

■ علاء ابوضراج

قمة بريكس السنوية لا تقدم مادة مكثفة لكل المهتمين بالعلاقات الدولية فحسب، بل باتت أيضاً تفرض نقاشاً ما يرتبط بالنظام الدولي والتغيرات الجذرية التي تطرأ عليه كلها، والقمة لهذا السبب بالتحديد تتحول إلى فرصة لقياس حجم التحولات العالمية، والأفكار المرتبطة بهذه العملية كلها.

«قراءة متواضعة»

نقلت وكالة بلومبرغ آخر توقعات صندوق النقد الدولي بشكل متزامن مع انعقاد قمة بريكس، التي قالت فيها المؤسسة: إن «الاقتصاد العالمي سيعتمد على دول بريكس بشكل أكبر من اعتماده على دول مجموعة السبع خلال السنوات الخمس المقبلة»، وإن كانت هذه الأحاديث تبدو استشرافاً للمستقبل بالنسبة للبعض، إلا أنها تبدو متواضعة في قراءة الواقع الحالي، وحقيقة التوازنات الاقتصادية العالمية الجديدة، فمع تقدم دول الجنوب وزيادة إسهامها غير المسبوق في الاقتصاد العالمي، باتت تطمح بشكل واضح إلى إيجاد معادل سياسي لأوزانها الاقتصادية، يمكنها من انتزاع حقلها في تقرير شكل ومستقبل العالم الذي نعيش فيه معاً.

من هنا يمكننا النظر إلى مسألتين أساسيتين حول قمة بريكس الأخيرة، الأولى: ترتبط بكيفية فهم وتقييم ظاهرة مثل «بريكس». الثانية: ترتبط بموضوع إنهاء الدورة في اقتصادات دول المجموعة وضرورة إيجاد بدائل عن المؤسسات المالية التي يسيطر عليها الغرب.

استضافت قازان عاصمة جمهورية تاتارستان في الاتحاد الروسي أعمال قمة «بريكس+» التي انطلقت يوم الثلاثاء 22 واستمرت حتى 24 من شهر تشرين الأول الجاري، وشاركت

هل تتناقض

مواقف الدول من الدولار حقاً؟

مسألة الدولار ودوره في الاقتصاد العالمي لم تنتشأ من منابر «بريكس» أو حتى «بريك» بل هي مسألة فرضها الواقع الموضوعي، والتراجع الأمريكي، وتحديداً حصة الولايات المتحدة في الإنتاج العالمي، فالواقع الذي سمح بفرض الدولار الأمريكي على العالم تغير، وكانت طروحات بريكس في هذا الخصوص إحدى نتائج هذا التغيير وليس العكس، ومن هذه النقطة بالتحديد، يمكننا القول: إن مسألة مصير ودور الدولار في الاقتصاد العالمي مطروحة، لا فقط داخل غرف دول بريكس المغلقة، بل في العالم أجمع، لكن المشكلة تكمن في أن الدولار الأمريكي لا زال قادراً وبقوة العاطلة، أن يترك أثراً كبيراً في الاقتصاد العالمي، فمع وجود إجماع عالمي على إلغاء حصرية الدولار في التبادلات التجارية، إلا أن نسبة إنجاز هذه المهمة لا تزال متباينة من دولة إلى أخرى، وتسهم بريكس فعلياً بتسريع هذه العمليات، بل وأيضاً إيجاد البدائل الملائمة.

وبالرغم من دخول دول جديدة إلى المجموعة لا تزال متخلفة في عملية إنهاء الدورة، إلا أن ذلك يعني أن إتمام المهمة سيقصص حصة الدولار من الأسواق أكبر بكثير من السابق، فروسيا مثلاً وتحديداً بعد الحرب الأوكرانية باتت تعتمد في 95% من تعاملاتها الخارجية على عملات أخرى غير الدولار، بل وتلجأ إلى وسائل أخرى، مثل: اتفاقيات مقايضة البضائع، كتلك التي حصلت فيها روسيا على

فاكهة اليوسفي من باكستان في مقابل تصدير الحمص والعدس، وهو ما يضعنا أمام نموذج متقدم في إنهاء الدورة، ولكن ينبغي الانتباه إلى أن ظرفاً روسياً محدداً ساهم في تسريع هذه العملية بشكل غير مسبوق، فالرئيس الروسي أشار في أثناء انعقاد قمة قازان «نحن لا نمتنع عن استعمال الدولار، أو نحارب، ولكن إذا كانوا لا يسمحون لنا بالتعامل به، ماذا نفعل؟» فالواقع وضع أمام موسكو خيارات محدودة للحفاظ على بقاء الدولة، وكان الاستغناء عن الدولار شرطاً أساسياً في استمرار عجلة الاقتصاد، وهو ما سمح لروسيا بتحقيق قفزات نوعية في هذا الإطار. حرب أوكرانيا أدت دوراً كبيراً في تسريع عملية إنهاء حصرية الدولار، وضرورة إعادة صياغة علاقة الدول في المؤسسات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، فروسيا التي رأت نفسها مضطرة للدخول في حرب دفاعاً عن مصالحها، وجدت نفسها عرضة لنوع جديد من البلطجة، فيعمل الغرب بقيادة واشنطن على نهب ما يقارب 300 مليار دولار من أموال الشعب الروسي، جرى تجميدها في البنوك الغربية، هذه الحادثة كانت بمثابة إنذار خطير لدول كثيرة أخرى، أدركت أنها قد تجد نفسها في موقع موسكو ذاته! وربما يكون الإقبال الشديد على التعاون مع بريكس هو أحد أشكال الاستعداد لمواجهة محتومة مع الإمبراطورية الأمريكية المتداعية، التي دخلت تحت وطأة أزمتها المتفاقمة في حلقة من البطش لن يسلم منها حتى «الأصدقاء».

من الطروحات البارزة في قمة قازان الأخيرة كان الحديث عن إنشاء نظام مدفوعات سيسمح للدول بإجراء تسوية تجارية بينية، دون اللجوء إلى نظام سويت المرتبط بالدولار والخاضع إلى سيطرة الولايات المتحدة، ومن المقرر أن يصبح النظام «جسر بريكس» جاهزاً للعمل في غضون عام، ويمكن لهذا النظام فعلياً أن يفتح الباب لتسهيل عمليات التبادل بالعملات المحلية، عبر إيجاد معادل بديل عن الدولار يمكن أن يكون عملة إلكترونية خاصة ببريكس، وبالرغم من أن التفاصيل الكاملة حول هذه الخطوة لا تزال غير مكتملة، إلا أن خطوة من هذا النوع يمكن أن تخلق مساراً لدول بريكس للابتعاد عن الدولار، وتمكنها من امتلاك الأرضية التقنية اللازمة لذلك، والتي سيجري إنشاؤها بشكل توافقي، ويلائم مصالح دول المجموعة جميعها.

في أعمالها 36 دولة مكّلت 22 منها على أعلى المستويات، بالإضافة إلى حضور 6 منظمات دولية، كان أبرزها مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وكان لهذا الحضور الدولي الواسع، صدقاً واسعاً، إذ جاء بمثابة إشارة جديدة إلى أن روسيا لا تعيش أي عزلة في ذلك القطاع الحيوي من العالم، الذي بات يساهم اليوم بأكثر من 37% من الناتج الإجمالي العالمي، وحصّة كبيرة من الإنتاج الصناعي والزراعي العالمي تحديداً، بل إن دول المجموعة والمهتمين فيها يعيدون عن الشروط التي يحاول الغرب فرضها في العلاقات الدولية، فهم يبحثون عن تحقيق أكبر كم من المصالح الاقتصادية، ويرون في المجموعة إطاراً ملائماً لتحقيق هذا الهدف.

وبالنظر إلى طبيعة النقاشات الدائرة حول المجموعة وأهدافها المعلنة، يبدو أن هناك سوء فهم كبير، ربما يكون منشأه شكل العلاقات الدولية التي سادت في ظل عالم الأحادية القطبية، فنرى أن هناك محاولة لقياس مدى متانة كتلت بريكس باستخدام أدوات قياس عفا عليها الزمن، ونقصد تحديداً ذلك النمط البيغاني الغربي، فما عرفناه سابقاً كان شكلاً يجري فيه عرض الموقف الأمريكي ذاته، لكن بلغات مختلفة، وظلّت التباينات خجولة وتكاد تكون غير ظاهرة، بينما نرى اليوم أن بين دول بريكس اختلافات في عدد من المجالات، لكن وجودها ضمن المجموعة يعني شيئاً واحداً، وهو أنهم يمضون جميعاً في مسار تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، وهذا ما قاله الرئيس الروسي في افتتاح القمة، وأضاف، أن المسار «دينامي ولا رجعة فيه» وإن شراكة هذه الدول في إنجاز هذه المهمة تمر تحديداً عبر إقرار تنوع العالم ورؤى دوله، وتؤكد أن اختلافات من هذا النمط ليست معيقة في خلق نموذج جديد يؤمن مصالح الجميع.

حرب أوكرانيا أدت دوراً كبيراً في تسريع عملية إنهاء حصرية الدولار وضرورة إعادة صياغة علاقة الدول في المؤسسات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة

«منتدى التعاون»... أنقرة تطرق بوابة أفريقيا

انعقد المنتدى الـ11 للتعاون بين تركيا وأفريقيا في منتصف الشهر الجاري، واستمر لمدة يومين، جامعاً أكثر من 1500 مشارك من 54 دولة أفريقية لمناقشة سبل تعزيز التعاون التركي- الأفريقي. يأتي هذا المنتدى كإضافة هامة لمسار التعاون بين تركيا وأفريقيا، في ظل تزايد أهمية القارة الأفريقية على الساحة الدولية، وسعي تركي لآداء دور اقتصادي ودبلوماسي واسع في القارة.

■ كنان دويصر

تطور العلاقات التركية الأفريقية

تعود جذور العلاقات التركية الأفريقية إلى عام 2005، عندما انضمت تركيا إلى الاتحاد الأفريقي بصفة مراقب، وفي عام 2008 أعلنت تركيا شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأفريقي، مما أدى إلى تطور ملحوظ في العلاقات الثنائية. وقد أكد وزير التجارة التركي، عمر بولات، على الأهمية المتزايدة للمنتدى ضمن سياق «سياسة الشراكة مع أفريقيا»، مشيراً إلى أن عدد السفارات التركية في أفريقيا قفز من 12 سفارة في عام 2003 إلى 44 سفارة في عام 2024، مع توقعات بزيادة العدد قريباً إلى أكثر من 50 سفارة.

شهدت العلاقات التجارية بين تركيا وأفريقيا أيضاً نمواً كبيراً خلال العقد الماضي، حيث تضاعفت صادرات تركيا إلى أفريقيا عشر مرات منذ عام 2003، لترتفع من 2,1 مليار دولار إلى 22 مليار دولار في عام 2023. وعلى الجانب الآخر، بلغت واردات تركيا من أفريقيا 15 مليار دولار، ما يعكس التوسع الملحوظ في الشراكة التجارية بين الطرفين. كما تسعى تركيا لآداء دور أكبر في عدد من الملفات الساخنة في أفريقيا، خاصة في القرن الأفريقي، ودورها في محاولة تخفيف حدة التوتر بين الصومال وأثيوبيا، من خلال عقد عدة جولات حوار جديّة غير مباشرة بين الدولتين، كذلك الحضور التركي في الساحل الأفريقي، بالإضافة إلى دورها في الملف الليبي، هذا كله يحمل المنتدى الاقتصادي أبعاداً سياسية واستراتيجية للعلاقات التركية الأفريقية، وهذا ما ظهر بشكل واضح بكلمات المتحدثين في المنتدى، وتركيزهم على أنّ العالم يتغير، والموقع الذي تحتله أفريقيا ضمن هذا التغيير.

مخرجات المنتدى

ركز المنتدى على توسيع نطاق التعاون بين تركيا وأفريقيا في عدة مجالات رئيسية، تشمل الاقتصاد: الطاقة، والتعليم، والصحة. وقد شارك رئيس «منتدى التعاون الصناعي العالمي»، أوتغو بنكيسو، الذي أكد على أن «العالم سيصبح أكثر ارتباطاً بأفريقيا مع مرور الوقت»، مشيراً إلى فرص الاستثمار الهائلة المتاحة في القارة. وأوضح بنكيسو، أن السوق الأوروبية تتقلص بسبب الركود الاقتصادي إذ قال: «نشهد الآن تقلصاً في السوق الأوروبية أيضاً، فالاقتصاد الألماني يتقلص في ظل تنامي خطر الركود، وفرنسا تعاني من وضع مشابه، وسوق التصدير في إيطاليا، بدأ يدخل مرحلة الشخوخة، وسكانها أخذون في التناقص خلال العقد الأخير». مما يدفع العالم للبحث عن أسواق جديدة تتمتع بإمكانات كبيرة، وتعد أفريقيا اليوم أحد هذه الأسواق الواعدة، كما أفاد بنكيسو بأن حجم التجارة التركية مع أفريقيا قد وصل إلى 35,5 مليار دولار، مما يعكس مستوى الشراكة القائم بين الجانبين. وفيما يتعلق بالاقتصاد الأفريقي، ذكر أن القارة تضم حوالي 1,5 مليار نسمة، وأن الناتج الاقتصادي يصل حالياً إلى 3,25 تريليون دولار، مع توقعات بزيادة عدد السكان إلى 2,8 مليار نسمة بحلول عام 2050، ما يشير إلى إمكانات هائلة لنمو اقتصادي مستقبلي.

تنافس على

ملء الفراغ الاستعماري في أفريقيا

تسعى تركيا إلى استغلال موقعها الجيوسياسي لتقديم نفسها كبديل عن القوى



إن طبيعة الدور الذي تسعى له تركيا في القارة السمراء يحتاج إلى وقت أطول حتى تتضح ملامحه، لكن ما يمكن قوله: إن أنقرة ترى أن الساحة الأفريقية شديدة الاتساع ومليئة بالفرص، وتدرك القيادة التركية أنه ينشأ في القارة تيار متنامٍ يطمح لبناء علاقات ندية مع دول أخرى، وتحديدًا بعد تجربة طويلة ومريرة مع الاستعمار، لذلك تحرص تركيا على تقديم نفسها بشكل مختلف، وهو الطريق الوحيد لبناء شراكات استراتيجية حقيقية، وهو ما يمكن أن يساهم في حل الكثير من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد التركي، فمن جهة يمكن أن تدخل البضائع التركية إلى أسواق جديدة، ومن جهة ثانية يمكن أن يفتح أمام هذا الاقتصاد كنوزاً من الخامات التي يحتاجها، وهو ما ظهر بشكل واضح مع زيارة وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي، أرسلان بيرقدار، إلى مقديشو للمشاركة في حفل استقبال سفينة التنقيب التركية «الريس عروج».

الاستعمارية الغربية، وشريك اقتصادي موثوق، بالإضافة إلى دعمها العسكري، وخاصة بالطائرات دون طيار للدول الأفريقية، هذا النهج يجد ترحيباً في القارة، التي تتطلع إلى شركاء جدد بعيداً عن الهيمنة التاريخية لبعض القوى الأوروبية، وتأمل أن تجد شركاء جديرين بالثقة، ويفتح ظرفاً كهذا، الباب واسعاً أمام تركيا في توسيع نشاطها وشراكاتها الاقتصادية، وتحديدًا في مجالات الطاقة، شرط أن تبني علاقات بمنظور مختلف عن القوى الاستعمارية.

هل تحظى تركيا بثقة أفريقيا؟

يمثل المنتدى الـ11 للتعاون بين تركيا وأفريقيا نقطة انطلاق جديدة لمستقبل التعاون التركي الأفريقي، ويعكس الرؤية التركية تجاه تعزيز العلاقات التجارية والسياسية مع دول القارة، مع إعلان أنقرة التزامها بتوفير الدعم التنموي والاقتصادي.

السعودية وإيران في مناورات بحرية مشتركة!



قبل استئناف العلاقات الإيرانية السعودية أساساً، وتحديدًا من خلال العلاقات المتطورة بين قوى المقاومة كلها، بغض النظر عن مذاهبها وتوجهاتها السياسية، وجاءت استعادة العلاقات بين القوتين الإقليميتين خطوة إضافية مهمة في رأب الفالق «السنّي - الشيعي» الذي عملت الولايات المتحدة على تضخيمه وتعزيزه.

من الولايات المتحدة الأمريكية، وكيفية تعامل السعودي والخليجي مع الكيان الصهيوني في المنطقة، وبالرغم من أن حدوث انتكاسات مؤثرة في ظل الضغط الحالي هو أمر وارد، لكن لا توجد مؤشرات بعد على هذه الانتكاسة.

على أي حال، إن هذا التقارب كان قد وضع سمته وتحدد مساره بشكل موضوعي وتاريخي منذ ما

السياسية الثنائية التي وصلت إلى حد سمح ببدء التعاون العسكري، حتى وإن كانت هذه التطورات غير معلنة، أو غير واضحة تماماً، ليأتي هذا التعاون العسكري - وبالجملة المذكورة: التدريبات المشتركة - بمثابة إعلان واضح لهذا الأمر.

لا يزال الطريق شائكاً في سياق تطور العلاقات الإيرانية السعودية بالتأكيد، وخاصة ما يتعلق بالموقف

كل منهما [...] المقترح شمل إجراء تدريب ثنائي بالإضافة إلى تدريبات بمشاركة دول أخرى. ويتم التنسيق بين الجهات المعنية... وسيجري وقدما البلدين مشاورات لازمة حول كيفية إجراء مناورة مشتركة» دون أن يعلن أي من الطرفين تأكيداً رسمياً عن التوصل لاتفاق لإجراء هذه المناورات في أي زمان ومكان. ثم وبشكل مفاجئ، صرح المتحدث باسم وزارة الدفاع السعودية تركي المالكي يوم الخميس 24 من شهر تشرين الأول الجاري، أن «القوات البحرية الملكية السعودية أجرت مؤخراً مناورة بحرية مشتركة مع القوات البحرية الإيرانية، إلى جانب دول أخرى، في بحر العرب».

تشير هذه الأحداث إلى تقارب كبير في العلاقات الإيرانية السعودية، شأنها شأن انتقال الأخيرة من مراقب إلى مشارك مباشر بخضم أسبوع واحد، ويعرف عادةً أن الوصول لأي شكل من أشكال التعاون بطبيعة الحال تطور في العلاقات

خلفاً لمسعى الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية في ضرب العلاقات الإيرانية-السعودية، والإيحاء بأن مصالح البلدين متناقضة، جاء الجواب، عملياً، وعسكرياً بمناورات بحرية مشتركة بين البلدين، هي الأولى منذ الأولى من نوعها بعد استعادة العلاقات الثنائية.

■ ملاذ سعد

في الـ 20 من الشهر الجاري، تناقلت وسائل إعلام إيرانية رسمية، بأن القوات الإيرانية أجرت تدريبات عسكرية بحرية مشتركة مع روسيا وعمان شمال المحيط الهندي، بمشاركة 6 دول مراقبة من بينها السعودية.

وفي مساء اليوم التالي، نقلت وكالة «ايسنا» الإيرانية تصريحاً عن قائد البحرية الإيراني شهرام إيراني، أن «السعودية طلبت من تنظيم مناورات مشتركة في البحر الأحمر» مضيفاً «وجه كلا البلدين دعوة لبعضهما البعض للتواجد في موانئ

لمحة التراجع الإمبريالي



جهود الحرب الهجينة الإمبريالية لزعة الاستقرار، والسعي إلى تغيير النظام في البلدان التي انضمت إلى مناهضي الإمبريالية مثل الصين وبقية مجموعة البريكس.

الإمبريالية في مرحلة تراجع

يتعين علينا أن نعمل باستمرار على الحفاظ على موقفنا الاستراتيجي الصحيح، لأن هذا هو ما يبقى النضال ضد الإمبريالية على المسار نحو تصحيح هذا الظلم الهائل. إن الهجمات على غزة والضفة الغربية ولبنان تظهر الطابع العنيف للعدو الذي نواجهه، وإذا تصرفنا باستسلام فإن هذا العدو يمكن أن يستمر في القتل إلى أجل غير مسمى.

إن أولئك الذين يقاثلون الكيان الصهيوني يدركون هذا. عندما بدأت روسيا جهودها لتطهير أوكرانيا من النازية، انتبه قادة المقاومة الفلسطينية إلى ذلك، وعلوا من مواقفهم وفقاً لذلك. قال عضو المكتب السياسي لحماس، موسى أبو مرزوق، عن العملية العسكرية الروسية: «إن أحد دروس الحرب الروسية الأوكرانية هو أن عصر الهيمنة الأحادية القطبية الأمريكية قد انتهى. لم تكن الولايات المتحدة في وضع يسمح لها بإعلان الحرب على روسيا، ومن لا يستطيع إعلان الحرب لن يحدد الأجندة الدولية. من هنا يمكننا أن نبدأ الحديث عن مستقبل الكيان الصهيوني». ثم في العام التالي، نفذت حماس عملية طوفان الأقصى، موضحة بذلك الجرأة التي شعرت بها المقاومة الآن بأنها مناسبة، فقد أظهرت روسيا أن الإمبرياليين أصبحوا الآن في وضع أكثر ضعفاً مما كانوا عليه في الماضي، وأن مناهضي الإمبريالية أمامهم العديد من الثغرات الاستراتيجية الجديدة. في جميع أنحاء العالم، أصبح الكفاح المسلح تكتيكاً ملائماً في أماكن أكثر بكثير مما كان عليه في السابق.

لكن الوضع لم يكن مواتياً دوماً لخوض مثل هذا النوع من القتال الذي تخوضه حماس وتحالفها الآن. فقبل نصف قرن من الزمان، عندما كانت الصهيونية وداعموها في مرحلة

الأمينة المفترضة، معتمدة على تقنيات مراقبة متطورة كانت بها نقاط ضعف خفية. لم يكن السابغ من أكتوبر خطة من تلتها لخلق ذريعة للعمل العسكري، بل لقد فوجئ حقاً هو وجميع الصهاينة.

أما بالنسبة لمن يقولون إنهم «ضد الصهيونية وضد حماس معاً» فإنهم يتدعون بأن حماس ليست أكثر من «إخوان مسلمين»، مستشهدين بكلمة حق يراد بها باطل تتعلق بواقع تاريخي تلت فيه جماعة الإخوان المسلمين التسامح أو حتى الدعم المباشر أو غير المباشر من الإمبريالية والصهيونية لغايتين أساسيتين: 1. فرق تسد. 2. لإبقاء الإخوان المسلمين بعيداً عن مقاومة النظام الاستعماري. لكن تأسيس حماس كان على وجه التحديد قطيعة جذرية مع هذه السياسة السابقة للإخوان المسلمين التي خدمت الصهاينة. حيث أصبحت حماس العدو اللدود للصهيونية نتيجة لأوسلو والانتفاضة الثانية.

من الصواب أن تقاوم مجموعة مسلحة الدولة التي ترتكب الإبادة الجماعية. لقد قامت حماس بما هو صحيح استراتيجياً في إطار مهمة إنهاء الدولة النازية «الإسرائيلية»، مما يعني أن التاريخ سيحكم عليها بأنها قدمت مساهمة حيوية. إن هذه المصادفة التي اكتسبتها حماس هي جزء من سبب قيامها بدور في مفاوضات بكيين من أجل الوحدة الفلسطينية، حيث تسعى بنجاح للشم الفلسطيني مع فتح وخصومها السابقين الآخرين. لو كانت حماس أداة لتتياها، فلن تكون في طريقها إلى الاحتفاظ بمكانة داخل الدولة الفلسطينية القادمة، ولن تكون على استعداد للمشاركة في المحادثات التي تقرب قيام تلك الدولة. إن إدراك هذه الأشياء يعني تبني وجهة نظر مختلفة لمناهضة الإمبريالية عن القول إن «الحرب سيئة، لذا فإن كلا الجانبين سيئان»، وهي الفكرة التي تزوج لها مثل هذه التشهيرات المناهضة لحماس ضمناً، والمقاومة عموماً.

في هذه المرحلة من انهيار الصهيونية والإمبريالية، يلعب الصهاينة دوراً خاصاً في

يكتب رينر شيا، الذي يعرف نفسه «بالمحلل الماركسي-اللينيني للشؤون الجيوسياسية وعلم الاجتماع الاقتصادي»، منتقداً مدعي اليسارية ومناهضة الحرب، الذين يحاولون الترويج لفكرة خبيثة مفادها أن الحرب سيئة عموماً ولذلك فإن حماس والكيان الصهيوني في خانة واحدة، وكذلك المدعين بأن حماس صنيعة متطرفي الكيان، في محاولة يائسة لمنح الكيان الوقت والفرصة للتوصل من جرائمه وضعفه، من خلال خلق ثنائية زائفة: «المتطرفون» بقيادة نتانيا هو أو سموتريتش أو بن غفير أو أيًا كانت الأسماء، ضد «المعتدلين» في «إسرائيل»، وهي ثنائية مصطنعة تنسى بأن الكيان بأكمله هو أحد المشاريع الإمبريالية الغربية.

راينر شيا

ترجمة: قاسيون

الإمبريالية سوف يتم التراجع عنها. في هذه المرحلة من انهيار الصهيونية والإمبريالية، وجهود الحرب الهجينة، لا يوجد إنقاذ للصهيونية. إن مشروع «إسرائيل» بأكمله يتفكك، ويعاني من أزمات اقتصادية وطاقيّة وديموغرافية مع استمرار تراجع الدعم العالمي لـ «إسرائيل». هذا يعني أن الخيار الأفضل للقوة المهيمنة هو الاستثمار في حملة جديدة كبيرة لزعة الاستقرار، والسعي إلى تغيير النظام في البلدان التي انضمت إلى الصين والبريكس. من الواضح أنه لا يزال من المفيد للإمبرياليين دعم «إسرائيل»، على الرغم من أنها غير قابلة للإقناع.

تتعمد الحجج التي تزوج لـ «المؤيد لفلسطين والمناهض لحماس» على أكاذيب، وهي جزء من الجهد لتضليل المؤيدين لفلسطين بشأن دور حماس. حيث تتعاضد هذه الحجج عن حقيقة أنه حتى لو كان لدى «إسرائيل» خطة للاستفادة من نجاح حماس بانتخابات 2006، فإن خطتها أتت بنتائج عكسية؛ فقد انضمت حماس إلى الفصائل الفلسطينية الأخرى سواء «الإسلامية» أو «اليسارية» أو «القومية العربية» في تحالف مقاومة، شارك أعضاؤه الآخرون بشكل مباشر في السابع من أكتوبر. يؤدي النجاح الاستراتيجي الذي حققته هذه العملية إلى تسريع انهيار «إسرائيل» حيث تصبح فلسطين أقرب من أي وقت مضى إلى الدولة، وهذا يبذل أي روايات حول أن السابع من أكتوبر كان «راية كاذبة» -بمعنى مفبركة أو سمح بها الاحتلال- فالواقع أن «إسرائيل» فشلت في وقف العملية لأنها أصبحت راضية عن نفسها ومفرطة الغطرسة والثقة في قوتها

وفي التحليلات المناهضة للإمبريالية لهذه المرحلة القصيرة، ولكن المحورية، هناك جانبان رئيسيان: أحدهما يركز على التطورات العديدة المباشرة التي يشهدها العالم، والتي يمكن إجمالها بتطور بريكس وبروزها بشكل واضح كمجموعة بديلة عن الغرب، وتعاطف الشعوب العالمية المتزايدة مع القضية الفلسطينية والوعي بالنهج الاستعماري «الإسرائيلي» المدعوم غربياً. أما الجانب الآخر فيركز على الحقائق الحزينة المزججة التي تضطر لأن نعيشها ونشهدها، وأبرزها عمليات التدمير والقتل والهجومية المستمرة اليوم خاصة ضد الفلسطينيين واللبنانيين. من الضروري فهم أن هذين الجانبين ليسا متناقضين بل متسقان مع التغيير المرهلي الذي نشهده. وتدفعنا هذه الازدواجية لإيلائها اهتماماً مضاعفاً. وعلى هذين الجانبين ركز رينر شيا في مقالات حديثة له، نورد فيما يلي أبرز ما تناولته من أفكار.

مقاومة الصهيونية

والإمبريالية هي المعيار

يتجه العالم نحو التعددية القطبية والمساواة وتعاون دولي تعمل فيه البلدان بشكل متبادل نحو التقدم البشري، وعلى رأسها مجموعة بريكس التي تدفع لتسريع هذا التحول، للوصول إلى مستقبل خال من إملات رأس المال الاحتكاري. مع ذلك، لا يعني أي من هذا أن عمليات الإبادة الجماعية التي تنفذها

رغم عدم إمكانية

إنقاذ «إسرائيل»

لا يزال مفيداً

للإمبرياليين دعمها

لزعة المنطقة

ضد خصوم واشنطن

الاستراتيجيين

وتوقيت انتصار الحركات المقاومة



من بدء حرب شاملة مع إيران، لأن هذا من شأنه أن يخلق أزمة اقتصادية غير مسبوقه؛ وقد تجلّى هذا بوضوح في الطريقة التي مارست بها واشنطن ضغوطها على «إسرائيل» لحملها على ضرب الأهداف العسكرية الإيرانية فقط، على أمل عدم تحريض إيران لشن هجوم انتقامي أكبر. في الواقع إن مدى الضرر الذي قد تلحقه الإمبريالية أصبح محدوداً على نحو متزايد. فضلاً عن ذلك فإن المقاومة الفلسطينية جاهزة لإفشال مشروع التطهير العرقي في غزة. وقد ازداد عدد أعضاء حماس منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وأصبحت الأفكار التي تحركها تتمتع بقوة أكبر من أي وقت مضى.

إن حماس وأعضاء حلف المقاومة الآخرين سوف يهزمون الكيان، مما يخلق الظروف لقيام دولة فلسطينية ويعجل بسقوط الصهيونية. سوف تكثف القوة المهيمنة هجومها ضد المعسكر المتحالف مع الصين، وهو ما من شأنه أن يعجل بزوال واشنطن نفسها. لكي نجعل هذا النصر النهائي يصل في وقت أقرب، ولإنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح، يتعين على مناهضي الإمبريالية الآخرين أن يأخذوا مثلاً من أولئك الذين حققوا انتصارات على الوحش الإمبريالي.

نجحت حماس وإيران وروسيا وغيرها من القوى المناهضة للإمبريالية لأنها تبنت دوراً نشطاً في مكافحة العدو. إن المناهضين للإمبريالية مثل مجموعة البريكس ليست قادرة بالضرورة بمفردها على الاضطلاع بهذا الدور، وهي تضم أعضاء متحالفين في نواح كثيرة مع الولايات المتحدة، عدا عن أنهم لديهم بعض المصالح المتنافسة فيما بينهم أيضاً. يتعين علينا أن ندعم مجموعة البريكس ضد الهجمات الهيمنة، في حين نكافح ضد الأفكار الاستسلامية التي تنتبها الجهات التي تسعى إلى إضعاف مجموعة البريكس من الداخل. وهذا ما أبرزته الإبادة الجماعية؛ لا يمكننا تحقيق العدالة إلا من خلال التعامل مع عدونا باعتبارها المعتدي الوحشي الذي هو عليه في الواقع.

فإنه سيتمكن من إزهاق أرواح أكثر بكثير.

محاولة تثبيت واقع جديد

إن زوال المشروع الصهيوني حتمية لا راد لها، فقد جلبت أفعاله زخماً عالمياً لفلسطين لدرجة أن قيام دولة فلسطينية أصبح أمراً لا مفر منه. ويمر المجتمع «الإسرائيلي» بأزمات داخلية لدرجة أن العديد من المستعمرين سوف يغادرونه بالتأكيد. إن الجناح التكنوقراطي للجهاز الإمبريالي يمكنه أن يستشعر أن هذا الكيان الفاشي يدمر ذاته، وينظر إليه كأداة يمكن استخدامها لتعزيز أهداف الحرب الهيمنة، على الرغم من أن وقت هذه الأداة محدود. بسبب هذه الإرادة اليائسة داخل الجناح التكنوقراطي للجهاز الإمبريالي لدعم «إسرائيل»، شعرت الدولة الصهيونية أنها يمكن أن تفلت من العقاب على ارتكاب نكبة أخرى. لقد رأى نتنياهو أن مؤيديه في واشنطن يعتمدون بشكل متزايد على «إسرائيل» مع تراجع الهيمنة الأمريكية، لذلك كان يعلم أن البيت الأبيض سيستمر في مساعدته بغض النظر عن مدى انحطاطه.

إلى جانب تأخير خسارة أهم أصول واشنطن الاستراتيجية في أوراسيا، هناك هدف آخر تسعى القوة المهيمنة إلى تحقيقه من خلال المساعدة في هذه الإبادة الجماعية؛ تطبيع وضع غزة الراهن. فسوف تكرر الإمبراطورية الإبادة الجماعية الحاصلة في غزة في العديد من الأماكن الأخرى إذا تمكنت من الإفلات من العقاب، فقد وسعت بالفعل نطاق الدمار إلى لبنان. ومن المفترض أن تكون هذه طريقة لإخبار البلدان: «هذا ما سنفعله بكم إذا تحديتمونا».

إن هذه الخطة لا تتمتع بفرص جيدة للنجاح، لأن الجميع يدركون أن واشنطن لا تستطيع أن تفعل ذلك في أغلب الأماكن. يتعين على القوة المهيمنة أن تكون أكثر قدرة على التمييز بين الأهداف التي سوف تستهدفها في المرحلة التالية، لأنها لا تستطيع ببساطة أن تعلن الحرب ضد كل عضو يرفض هيمنتها، بما في ذلك أعضاء مجموعة البريكس. هناك تخوف

يلخص أرون كوندناني الأجزاء من نظريات المفكر الباكستاني إقبال أحمد، المعروف بنشاطه المناهض للحرب، التي تتوافق مع الكفاح المسلح، موضحاً كيف أنه لم يعارض الأسلحة إلا عندما تحولت الأسلحة دون تحقيق تكتيكات أفضل: لقد اعتقد أحمد أن هناك ظروفًا تجعل الكفاح المسلح ضرورياً. ولكن ما يهم هو أن يتم تنفيذه في إطار يعرف من ينتقي لاستهدافه، ويهدف إلى توسيع الدعم السياسي بدلاً من تغيير الحلفاء المحتملين. حيث أشار إلى أن الحركات التي تؤسس نضالاتها في منطقة معينة وتسعى إلى التعبئة الثورية للشعوب التي تعيش هناك تميل إلى أن تكون «انتقائية اجتماعياً ونفسياً» في استخدامها للعنف... ويعتقد أن المقاومة الفعالة تتطلب نهجاً مرناً يتم فيه الجمع بين التكتيكات العسكرية والسياسية المتعددة، اعتماداً على موقف الخصم والسياق السياسي الأوسع، بدلاً من النظر إلى العنف واللاعنف باعتبارهما استراتيجيتان مطلقتان وتنفيان إحداهما الأخرى. بهذا المعنى، فإن تحليل أحمد للعنف السياسي كان له أساس مختلف عن الإدانات «اليسارية» الأخيرة لعنف حماس.

أصبحت المقاومة الفلسطينية، وتحالف المقاومة الأوسع، و«المتحدون الجيوسياسيون الأوراسيون» ضد واشنطن، يوجهون أنفسهم بشكل متزايد نحو ساحة المعركة. لقد توصلت الدول التي تسعى إلى الاستقلال الاقتصادي إلى العقلية الاستراتيجية نفسها التي يتبناها المقاومون المعادون للاستعمار من الذين لا ينتمون لجنسية محددة: إنها العقلية التي لا يمكن فيها التخلي عن أي تكتيك بالكامل، حيث هناك لحظات تتطلب العمل المسلح. ليس هناك شك في أن عالماً جديداً قادم، وأن التحول الاقتصادي بعيداً عن الأحادية القطبية سوف يكتمل. مع ذلك، فإن الإمبريالية ترتكب جرائم إبادة جماعية متعددة بينما تتم قراءة هذه الكلمات، وهذا يعني أننا لا يمكن أن نكون سلبيين. نحن بحاجة إلى التصرف بما يتناسب مع الطبيعة العنيفة للعدو الذي نواجهه، والـ

صعود، كان أكبر حلفاء فلسطين في ذلك الوقت -الاتحاد السوفييتي- في حالة تراجع. خلال تلك الحقبة، تمكنت الانتفاضة من دفع النضال إلى الأمام، فقد كشفت عن الطبيعة العنيفة المتأصلة للكيان الصهيوني، وأظهرت دور فلسطين كضحية للاستعمار.

ثم اكتسب المعسكر المناهض للإمبريالية المزيد من القوة، ونما الوعي العالمي بفلسطين بشكل هائل وأصبحت معدة العالم بالغريان عندما أطلق الجيش «الإسرائيلي» النار على احتجاجات الفلسطينيين السلمية والصحفيين، وأطلق النار على الأطفال والموقين، كل ذلك رداً على مسيرة سلمية للتذكير بحق العودة «حدث ذلك في يوم الأرض في سبتمبر/أيلول 2018، والتي بات اسمها احتجاجات غزة الحدودية أو جمعة انتفاضة الأقصى - المترجم».

عندما كشفت روسيا عن مدى ضعف الإمبريالية الأمريكية، أدركت المقاومة أن لديها فرصة حقيقية لنش صراع مسلح يؤدي بالفعل إلى إنهاء الاحتلال «الإسرائيلي». من خلال مسيرة العودة الكبرى، تأكد أن التكتيكات السلمية وحدها لم تكن كافية؛ منذ تلك النقطة فصاعداً، كانت المقاومة تبحث عن إشارة إلى أن العمل المسلح من شأنه أن يفرز نتيجة مفيدة، وقد قدمت روسيا تلك الإشارة.

لقد كان طوفان الأقصى جرة استراتيجية؛ وكان أحد الأسباب التي دفعت حماس إلى القيام بذلك هو أن غزة أصبحت تعتبر غير صالحة للعيش منذ عدة سنوات، وكان لا بد من إحداث نوع من الاضطراب من أجل تجنب مستقبل من التعذيب الجماعي الذي لا ينتهي. نجحت حماس في إحداث مثل هذا الاضطراب، لأن الظروف الجديدة جعلت العمل المسلح مفيداً على نحو لم يكن متاحاً من قبل. الآن أصبح المجتمع «الإسرائيلي» في طور الانهيار، وأصبحت الصهيونية في طريقها إلى فقدان هيمنتها الديموغرافية مع فرار «الإسرائيليين»، وأصبح إنشاء دولة فلسطينية أمراً لا مفر منه في ضوء الاتجاه الذي يسلكه الدعم والتضامن العالمي مع القضية الفلسطينية.



يتعين علينا

دعم مجموعة

البريكس ضد

الهجمات

الهيمنة

ومكافحة الأفكار

الاستسلامية

التي تسعى

لإضعافها من

الداخل

دير الزور... القطن الأبيض والسياسات الزراعية السوداء!



كان محصول القطن يعتبر محصولاً استراتيجياً، ويرفد الاقتصاد الوطني كمادة خام للتصدير، أو ما ينتج عنه من صناعة، كحلج الأقطان وصناعة الغزل والنسيج، والتي كانت تشتهر بها سورية عبر التاريخ، لكن السياسات الزراعية الليبرالية المستمرة إلى الآن، من رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج والطاقة وتحرير أسعارها، تحت حجب واهية والخطط والوعود الوهمية، أودت بالمشروع إلى الحضيض!

أكد العديد من الفلاحين، أن الزراعة وأوضاعهم في كل عام من سيئ إلى أسوأ، ومن الأسوأ إلى الأكثر سوءاً، ومنها زراعة محصول القطن، سواء نتيجة ارتفاع مستلزمات وتكاليف الإنتاج، أو الأسعار البخسة لمحصولهم!

تكاليف الدونم

ارتفعت تكاليف زراعة دونم القطن هذا العام عن العام السابق، وبحسب بعض الفلاحين فقد بلغت كلفة حراثة الدونم 150 ألفاً، وثمان كغ البذار تتراوح أسعاره بين 20 ألفاً للبذار المحلية من تعقيم الفلاحين أنفسهم، إلى المستورد والمهرب الأمريكي 40 ألفاً، وكل دونم يحتاج إلى 10 كيلوغرامات، إذا تمت زراعته بطريقة «التقبيع»، التي توفر كمية البذار لكنها تحتاج جهداً إضافياً، حيث تحتاج زراعة الدونم إلى 3 عمال، وأجرة العامل الواحد 30 ألفاً، أي ما مجموعه 90 ألفاً، ويحتاج الدونم إلى أربع ربات ماء، وأجرة العامل 10 آلاف ليرة، أي 40 ألفاً، وأجرة التعشيب «الركاش» 25 ألفاً، لكل عاملة ويحتاج لثلاث عاملات، ولمرتين، أي 150 ألفاً، ويحتاج لأدوية زراعية لمكافحة الحشرات 12 ألفاً و500 ليرة، أما أجرة قطاف القطن «اللكاط» 25 ألفاً لكل عاملة ويحتاج لأربع عاملات، أي 100 ألف ليرة، أما أجور النقل فتختلف حسب بعد المنطقة وقربها من مركز التسليم، وفي هذا العام المراكز قليلة وبعيدة!

بين 100 و150 كغ! وفيما يلي ما تحدث به بعض الفلاحين لقاسيون عن واقعهم مع محصول القطن: الفلاح أ/أ: زرعت هذا العام 7 دونمات، كلفتني زراعة الدونم مليوني ليرة، ولم تنتج سوى شلاً «كيساً» واحداً حوالي 200 كغ، أي إن قيمتها لم تغط تكلفة دونم واحد، والسبب إضافة لارتفاع التكاليف والمستلزمات والجفاف العام، عدم انتظام تشغيل الري من حوض الفرات، وعدم إصالتها من القناة الرئيسية إلى القنوات الفرعية، وعندما طالبنا بذلك قالوا لنا «دبروا حالكم» لا يمكن ذلك، مما اضطرنا لمد خرطوم من القناة الرئيسية إلى الفرعية، وهذا عرضنا للمساءلة والمخالفة، حيث مخالفة ذلك 300 ألف ليرة سورية، بالإضافة إلى أن خنادق تصريف المياه المالحة ممتلئة، ولا تصرف المياه بسبب نمو الزل والحلغا والأعشاب، حيث الثعبان غير قادر على المرور فيها، بسبب عدم تعزيلها في القطاع الثالث من استصلاح الأراضي» موحسن وتوابعها» وطالبنا مراراً بذلك، لكن لا حياة لمن تتأدي!

تكاليف الدونم

الفلاح م/ب: لعدم قدرتي على تأمين مستلزمات وتكاليف الإنتاج، اتفقت مع فلاح لزراعتها بالقطن، مني الأرض ومنه المستلزمات والتكاليف، والمسكين لم يحصل على ربع التكاليف نتيجة قلة المحصول وقلة السعر، فكيف يدفع لي أجرة الأرض؟

الفلاح ف/ح: لن أدخل في التفاصيل، وباختصار، الأرض نفسها زرعتها بالقطن في الموسم الماضي، أعطتني 4 شلول «أكياس» وهذا العام أعطتني شلين «كيسين» فقط،

الإنتاج والأسعار

تتراوح أسعار كغ القطن نحو 10 آلاف ليرة، حسب درجات الرطوبة، ويتراوح إنتاج الدونم

الفلاح ليس بخير وكذلك الوطن!

هناك مقولة متداولة تقول: «إذا كان الفلاح بخير فالوطن بخير» كوننا بلدًا زراعيًا! والأكد: أن الفلاحين ليسوا بخير، وبالتالي الوطن ليس بخير!

فالسياسات الزراعية الليبرالية السوداء دمرت الزراعة، وخاصة المحاصيل الاستراتيجية، وما يرافقها من صناعات في سورية كلها، ناهيك عن الفساد والنهب والمحسوبية، وفي دير الزور خصوصاً، لأن الزراعة فيها تعتمد على المحاصيل المروية، وليس البعلية كما في الجزيرة مثلاً، لأنها تقع ضمن خط الأمطار القليلة!

فلمصلحة من يجري تطبيق هذه السياسات المدمرة؟!!

وقررت أن أزرعها موسماً ثالثاً بالشعير، والأنتى من ذلك، أوقفوا ضخ المياه في قنوات الري، حتى لا نزرع الشعير، لأن الدولة لا تسوقه، علماً أن الشعير مادة مهمة وضرورية كعلف لثروتنا الحيوانية، كما أن له فائدة زراعية للأرض حيث يقوم بالتخفيف من ملوحة الأرض واستصلاحها!

المهندس الزراعي م/ن: هذا العام ولأول مرة أصيب محصول القطن بحشرة «الجاسيد» ونتيجة عدم المتابعة والاهتمام والمكافحة المتأخرة لها، سببت أضراراً كبيرة وخاصة في الريف الشرقي أكثر من الريف الغربي، وهذه الحشرة تسبب انخفاض الإنتاج في محصول القطن.

الحقيقة المرة والوهم المريح طرح حكومي مختصر يؤكد المضي نحو الأسوأ!



الوهم وحصاد السراب!

الفقرات أعلاه غيضا من فيض، فهناك الكثير من الفقرات والعبارات في متن البيان الحكومي التي تؤكد الحقيقة المرة الوحيدة المتمثلة باستمرار سياسات الإفكار وتكريسها وتعميقها أكثر فأكثر! أما الوهم الحقيقي فيتمثل ببعض العبارات والمفردات التجميلية المذبذبة الواردة في متن البيان، والتي تتحدث عن الإنتاج وعن الرغبات العاطفية والنفسية، وغيرها من عبارات الوهم التي لن نحصد منها إلا السراب فقط!

تتجاوز شبكات الترهل والفساد، نحو آليات تقنية وشفافة وكفؤة تضمن إيصاله إلى مستحقيه... الاستمرار في إعادة هيكلة سياسات الدعم الحكومي لزيادة كفاءتها وخلق ترابط بين الدعم الاجتماعي والدعم الموجه لأغراض الإنتاج. الفقرة أعلاه تبين السيناريو الأسوأ بما يخص ملف الدعم، فالحكومة على عجلة من أمرها لإنهائه على ما يبدو، والحديث هنا من الواضح أنه يشمل كل الدعم الحكومي، ومن المفروغ منه أن المتضررين من ذلك بشكل رئيسي هم الغالية الفقيرة!

عمليات تمويل المشاريع الإنتاجية، ومتابعة إجراءات ترشيد حجم الإصدار النقدي، وإدارة إصدار سندات وأذونات الخزينة، والتعامل بمرونة وكفاءة مع تغيرات سوق القطع الأجنبي، وزيادة نطاق وفعالية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني... وعلى الرغم من الاستقرار النسبي في سعر الصرف خلال الفترة الأخيرة إلا أن معدلات التضخم العالمية المرتفعة ساهمت باستمرار ارتفاع الأسعار وتآكل القوة الشرائية.

الفقرة أعلاه تعني الاستمرار بالسياسات النقدية المتبعة، بأدواتها بما يخص الإصدار النقدي وسندات الخزينة، وبناتجها المتمثلة بالتضخم العالمي، أي صعوبة الحد منه بالمحصلة، والنتيجة الأسوأ استمرار ارتفاع الأسعار وتآكل القوة الشرائية، أي مزيد من الإفكار المعمم للغالبية الفقيرة أصلاً!

وبما يخص ملف الدعم فقد ورد في البيان الحكومي ما يلي: لم يعد أمام الحكومة متسع من الوقت للانتهاء من ملف إعادة هيكلة الدعم الحكومي على سبيل المثال، لإدارته وفق أسس عصرية، بل وديناميكية،

العاطفية والنفسية، فالتمويل بالعجز ليس مصدراً آمناً ومستداماً لتمويل التنمية في مثل حالتنا، ما لم يترافق بنمو ملموس في معدلات الاستثمار والإنتاج، بل إنه سيؤدي إلى نتائج عكسية ستكون حريصين على عدم الانجرار إليها تحت أي ظرف كان. فالحقيقة المرة أسلم من الوهم المريح».

الفقرة أعلاه من البيان الحكومي توضح أن «المنطق» هو استمرار الخلل في مقاييس المال والاقتصاد، مع التأكيد على استمرار محدودية الموارد المترافق مع تنامي عجز الموازنة، ونتيجة هذا «المنطق» الرسمي ستبقى سياسة تجميد الأجور على حالها، أي سيستمر حال محدود الدخل والمفقرين على ما هو من سوء، بل مع الدفع بهم إلى مزيد من السوء!

وبما يخص السياسات النقدية ورد التالي: السعي إلى تحقيق استقرار النظام النقدي والمصرفي وتطوير القطاع المالي، بما يحقق الاستقرار النسبي لسعر الصرف والمستوى العام للأسعار، من خلال تطوير الإجراءات التنفيذية لدعم النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل والحد من التضخم، وذلك بتطوير

الحرب والعقوبات وقلة الموارد كانت وما زالت ذرائع لتبرير موبقات السياسات الرسمية وتكريسها، وهو ما بدأ واضحاً في البيان الحكومي الجديد!

فالسياسات الجائرة المعتمدة ستبقى على حالها، بل مع مزيد من السوء بنتائجها، وخاصة بالنسبة لذوي الدخل المحدود والمفقرين!

مقتطفات من البيان الحكومي للتوضيح!

ورد في البيان الحكومي ما يلي: «ثمة محدودية واضحة في الموارد المالية للدولة، تتوافق مع تنامي عجز الموازنة العامة للدولة إلى مستويات غير مسبوق، وهي حالة المال والاقتصاد، فإنها تبدو طبيعية في موازين «المنطق» لبلد لا يزال يعيش حرباً وجودية منذ ما يقارب ثلاثة عشر عاماً، ويعيش في بيئة مضطربة تهدد الاستقرار العالمي وليس الإقليمي فحسب. في ظل هذا الواقع، لن يكون أمام الحكومة مساحة واسعة لخلق الموارد الإضافية لتمويل مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وضعها الراهن. فلن يكون هناك قدرة على مضاعفة الرواتب والأجور أو زيادتها إلى مستويات تلبى رغبات المواطنين ورغباتنا

عدو الشمس والبشر والشجر والحجر



في حرب الصهيونية اليوم ضد شعوب المنطقة، يستعيد الكيان الصهيوني استراتيجيته المعتمدة منذ تأسيسه على ثلاثية «الإبادة والتهميش والإلغاء» لتحقيق أهدافه وفرض واقع جديد على الأرض من خلال إبادة ممنهجة للسكان «قتل وتجويع وتعطيش وترهيب وتهجير» لدفع الناجين نحو هجرة قسرية، مع تدمير دقيق لكل مقومات البقاء المكاني-البيني للإنسان فرداً ومجتمعاً.

■ إيمان الأحمد

يقوم الاحتلال الصهيوني اليوم في غزة ولبنان بشطب متعمد لمؤسسات التعليم والثقافة والمواقع الأثرية، وقد وُثق أشخاص ومنظمات محلية وأمية استهدافات عديدة، موازية لحرب الإبادة الجماعية ضد السكان، لمواقع أثرية هامة في قطاع غزة ومعالم تاريخها الممتد إلى آلاف السنين، بما في ذلك أكثر من 200 موقع مسجل على قوائم مختلفة للتراث الإنساني تعرضت للتدمير الكامل، إلى جانب تفجير مباني كل الجامعات والكليات والمكتبات والمؤسسات الثقافية ومعظم المدارس.

وفي الأونة الأخيرة طالبت وزارة الثقافة اللبنانية «اليونيسكو» باتخاذ خطوات عاجلة لحماية عشرات المواقع الثقافية اللبنانية التي تعرضت بعضها للقصف، و«حماية المعالم الثقافية والمدن التاريخية في لبنان، بما في ذلك مدينة بعلبك الأثرية ومدينة صور الفينيقية ومواقع صيدا التاريخية

والتراث الثقافي الحيوي في بيروت وطرابلس...». بعد استهداف العدو لعدة مناطق أثرية... مؤكدة أنّ استهداف هذه المواقع والمدنيين يُعد جريمة حرب كبرى وأنّ الاستهداف الممنهج والمتعمد لها «يهدف إلى محو تاريخ شعب بأكمله وهويته».

قاسيون العدد 1997. وقد أعلنت وزارة الثقافة اللبنانية، أن المجلس التنفيذي لمنظمة «اليونيسكو»، في رده عليها، اعتمد مشروع قرار في دورته الـ 220، يوم الإثنين 21 تشرين

الأول الجاري، لحماية القطاع التربوي والعلمي والتراث، ولا سيما المواقع اللبنانية المدرجة على لائحة التراث العالمي ومنها بعلبك وعنجر وصور والإعلام، إضافة إلى سلامة الصحفيين في ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل على البلاد. ووفق بيان وزارة الثقافة فإن نص القرار، الذي دعمته 36 دولة، حدد آلية من 3 مراحل سنتبناها «اليونيسكو» هي «تقييم الوضع وتحديد حاجات لبنان»، و«رسم خطة عمل من أمانة اليونسكو»، و«إنشاء صندوق طوارئ يؤمن تنفيذ خطة العمل وتموله الدول الأعضاء».

ودعت بعثة لبنان لدى «اليونسكو» إلى عقد جلسة استثنائية للجنة المنبثقة عن

البروتوكول الثاني عام 1999 لمعاهدة لاهاي لعام 1954، بشأن حماية الممتلكات الثقافية، بغية تفعيل الحماية المعززة التي تنص عليها المعاهدة لصالح المواقع الأثرية اللبنانية. كما تقدمت بطلب إضافة بند عن حماية الصحفيين في لبنان.

يتجاهل الكيان الصهيوني منذ تأسيسه، القرارات الدولية وحتى الأعراف الإنسانية، وهو مستمر اليوم في ممارساته الوحشية لتنفيذ برنامج إغناء مكثف لكل أثر مكاني للناس يمكن أن يعتد به يوماً للعودة: سواء كان منزلاً كان أو مؤسسة خاصة، أو بنية مجتمعية. ومع ذلك لن يضيع حق وراءه مطالب.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



سيدات سورية ينتظمن في المقاومة الشعبية في عام 1956 أيام العدوان الثلاثي على مصر



«نافذة على فلسطين»

تظاهرة سينمائية مستقلة خصصتها إدارة مهرجان الجونة السينمائي للقضية الفلسطينية تقضي بعرض 9 أفلام فلسطينية ضمن الدورة السابعة التي افتتحت الخميس في 24 من الشهر الجاري وتستمر حتى الأول من الشهر المقبل.

وأعلنت المديرية الفنية للمهرجان ماريان خوري «إن وجود برنامج يركز على فلسطين أمر بالغ الأهمية وأولوية قصوى للمهرجان حيث لا يمكن أن يكون مهرجان في المنطقة العربية دون أن يكون جزءاً مما يحدث في فلسطين». وتتوزع الأفلام الفلسطينية ما بين القصير والطويل والوثائقي: من الأفلام القصيرة، «خالد ونعمة»، للمخرج سهيل دحلل، و«فيلم قصير عن الأطفال»، للمخرج هيثم حنضل.

ومن الأعمال القصيرة أيضاً: «المفتاح»، للمخرج ركان مياصي، و«مقلوبة» للمخرج مايك الشريف، و«برتقالة من يافا» للمخرج محمد المغني، و«ما بعد» للمخرجة مها حاج والفيلم الوثائقي القصير: أندر، للمخرج كمال الجعفري. ومن الأعمال الطويلة: «المخدوعون» للمخرج المصري توفيق صالح وإنتاج المؤسسة العامة للسينما في سورية، عن قصة للكاتب غسان كنفاني، و«شكرًا لأنك تحلم معنا» للمخرجة ليلى عباس.

«مهرجان نواكشوط السينمائي»

يحتفي بالسينما الفلسطينية

حلت السينما الفلسطينية كضيف شرف في الدورة الثانية من «مهرجان نواكشوط السينمائي الدولي»، الذي انطلقت فعالياته يوم الأربعاء 23 من الشهر الجاري، في العاصمة الموريتانية ويستمر 4 أيام.

وتشهد الدورة الحالية تنافساً كبيراً بين أسماء وأفلام في عالم السينما العربية، بما فيها أفلام روائية طويلة وقصيرة وأفلام متعلقة بورشات التكوين. وقد أشاد وزير الثقافة والفنون الموريتاني، الحسين ولد مدو، باختيار السينما الفلسطينية ضيف شرف، مؤكداً أن «فلسطين شكلت دائماً أرضية لسينما من نوع آخر من خلال تراجمها مؤلمة من القتل والدمار والتشريد». وأضاف «إن استضافة نواكشوط للسينما الفلسطينية هي استضافة للقضية التي نؤمن بها ونساندها».

من جانبه، أشار مدير المهرجان، المخرج محمد المصطفى ولد البان، إلى استحداث مسابقة خاصة بصنّاع المحتوى لأول مرة ضمن فعاليات هذا المهرجان خدمة لصناع الأفلام وشركات الإنتاج وجهات البث. وتشهد الدورة الثانية من «مهرجان نواكشوط السينمائي الدولي» عرض 22 فيلماً، استهلت بالفيلم الفلسطيني «أفلام المسافة صفر» وفيلم وثائقي عن نواكشوط.

عن المؤثرين وصناع المحتوى الجدد



تداول نشاط التواصل الاجتماعي قبل فترة قصيرة فيديو قصير اعدوا فيه نشر مشهد من فيلم عمر المختار للمخرج مصطفى العقاد والممثل أنتوني كوين يقول فيه بصوت الممثل عبد الله غيث: «سيكون عليكم أن تحاربوا الجيل القادم والأجيال التي تليه، أما أنا فإن حياتي ستكون أطول من حياة شانقي».

■ إيمان الذباب

صور النصر والهزيمة. واليوم يمارس الإعلام والصورة دوره على جبهتين، إعلام للعدو وإعلام مقاوم.

يعيش الصهاينة اليوم حالة استثنائية من الذعر الوجودي، لذلك يحاولون بشكل مسعور تغييب ما يمكن، من أجساد وأسماء وأحياء وأشجار، يعميهم الذعر عن المعنى، «فسارق المكان لن يصبح صاحبه مهما فعل» كما يقول الكاتب المسرحي الأمريكي يوجين أونيل، تكرر محاولات التغييب هذه وجود ما يرغب في إبعاده ومحوه. تخلق العدو حرب الرواية التي طالما تعود على استخدامها، وبنى فيها شتى الأكاذيب، ولذلك يحتاج إلى أن يكون في روايته بطلاً أسطورياً.

تزامن نشر هذا الفيديو مع نشر جيش الاحتلال فيديو يصور اللحظات الأخيرة لأحد قادة المقاومة الفلسطينية، يحيى السنوار، في مشهد ملحمي تجاوز مشاهد البطولة التي تصورها السينما، وتحول إلى أيقونة ورمز على عكس ما أراد له العدو عندما نشر لحظة اغتياله. وترافق نشر الفيديو مع نشر صور وتعليقات ونقاش على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مكثف.

صناعة المحتوى

ثمة انتشار لظاهرة المؤثرين وصناع المحتوى خاصة بعد تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال، وقد أصبح لبعض المؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي شهرة عالية وعدد متابعات لمحتوى ما ينشره مهما كان حتى لو كان تافهاً أو كاذباً. وقد استخدمت صناعة المحتوى والمؤثرون في تسطيح الوعي الاجتماعي بشكل كبير وإنتاج مضامين مرئية ومسموعة؛ من خلال إنشاء الفيديوهات، والبودكاست، والأفلام، والإعلانات الترويجية وغيرها. حيث يتفاعل معها الجمهور عبر وسائل تقليدية، مثل: الصحف والمجلات الورقية، أو وسائل حديثة، مثل: المدونات والمواقع الإلكترونية والشبكات الاجتماعية. وغالباً ما تكون التأثيرات السلبية الناتجة أكثر شدة في البلدان الأقل تطوراً في التكنولوجيا أو البلدان التي تعاني من قمع الحريات السياسية.

حرب الرواية

للإعلام دور بارز في الحروب، قد يصل بأهليته أن يكون متراساً أساسياً من متاريس الحرب، وليس فقط مجرد ناقل للصورة، وقد استخدمت الصحافة والإعلام في السلم والحرب، بهدف التحكم بالرأي العام وتشكيل

عنوانه «الشوك والقرنفل» وكتبها يحيى السنوار.

يؤكد صاحب المكتبة الذي التقط صورة لزينة ونشرها على صفحته لتداولها صفحات أخرى، أن الجيل الجديد يفهم معنى الوطن والتضحية ليس من الكلام والنصائح التي تقدم له جاهزة، بل من خلال الأحداث التي مرت وتفاعله معها. ويكمل: «زرع في الجيل الجديد إضافة إلى حب الوطن، الحقد والكراهة تجاه العدو وما يفعله. تعتبر «الحرب النفسية» أحد أهداف حرب الإعلام والمعلومات، وهي إجراءات مخطط لها، تهدف إلى نقل معلومات معينة ومختارة إلى الجمهور للتأثير على عواطفه، ودوافعه وحججه الموضوعية، ومحاولة التأثير على سلوك القوى المعادية والجماعات والأفراد.

تشير الصور والتفاصيل المنشورة لكثير من المقاومين إلى أن الاحتلال لم يحقق هدفه منها وأكثر من ذلك كان لها نتائج عكسية فمع كل اغتيال تقدم للمقاومة «أيقونة» بطولية جديدة.

عبود والاييس كوفي... محتوى جديد

انتشر خبر اختطاف عبود بطاح من «مستشفى كمال عدوان» «شمال غزة» الجمعة 25 تشرين الأول الجاري، واقتياده إلى جهة مجهولة تحت الضرب قبل أن يفرج عنه لاحقاً. عبود الفتى المفعم بالحياء، المميز في ضحكته، في مصطلحاته، ومقولته المشهورة الوضع «أيس كوفي عالآخر». هو أحد صناع المحتوى الجدد والذي يخاف «جيش» الاحتلال من صوته المؤثر، يتحكم من خلال ضحكته وكاريزمته العالية وكلماته، بجزء من الرأي العام. يبدأ عبود حديثه: «إنه اليوم الكذا من الحرب والتجويع والحصار»، وينقل بعدها المشهد الذي يراه والجرائم التي عاينها وعاشها كشاب في مقتبل العمر. هو واحد من عشرات الأطفال والشباب الذين أكلت الحرب أحلامهم، وهو جزء من السياق الفلسطيني ككل على اعتباره واحداً من الآلاف الذين سلب الاحتلال حياتهم وأحلامهم منذ عقود في خضم حربه واحتلاله لفلسطين وحروبه على لبنان. تزامن اختطاف عبود، قتل «جيش» الاحتلال في جنوب لبنان ثلاثة صحفيين.

يعيدون تثبيت

ابواب النازحين من

المدينة ويقفلونها

بالأخشاب والمسامير

يتصلون بأصحابها

ويرسلون صورة

الباب ان البيت لا يزال

مكانه بعد العدوان

المدينة مدينتنا والبيوت بيوتنا

يقول غسان كنفاني: «إن أكبر جريمة يمكن لأي إنسان أن يرتكبها، هي أن يعتقد ولو للحظة أن ضعف الآخرين هو الذي يشكل حقه في الوجود على حساب وجودهم، وهو الذي يبرر له أخطاءه وجرائمه».

استهدف الاحتلال الإسرائيلي، قبل فترة قصيرة مدينة صور جنوبي لبنان، ودمر أحياء بكاملها، جاء القصف المركز على المدينة متراساً مع حدة العدوان وتكثفت ضرباته لتطال كل ما هو مدني جنوب نهر الليطاني. يريد جيش الاحتلال «أرضاً بلا شعب» عبر تفريغ الجنوب من سكانه والحبولة دون عودتهم إلى منازلهم. أدرك أهل المدينة فيها من أكاذيب بيانه «التحذيري» أن هدفه هو تهجيرهم. بطبيعة الحال لم يغادر الناس مدينتهم، كل ما فعلوه أنهم توجهوا إلى مبانها من جهة وإلى شاطئها الرملي الجنوبي من جهة أخرى. لم يحقق أهل صور لـ «إسرائيل» ما أرادت، فقد رافقت القصف على المدينة تمنيات من متابعين صهاينة على وسائل التواصل الاجتماعي عن احتلال صور والتمتع بجوها الساحر ورمالها الذهبية.

الرمال قلب صور النابض وأكبر أحيائها وهو الذي تلقى موجة القصف الأخيرة، فالعدو كان خلال الشهر الماضي قد ارتكب مجزرتين راح ضحيتها مدينتان من أهل المدينة. لم يغادر الناس مدينتهم. عادوا من الميناء ومن الشاطئ الجنوبي إلى حي الرمل. والتهجير الذي أراده العدو لم يحدث.

تضم جدران الأحياء وشرقاتها، أمال الناس وأحلامهم وذاكراتهم، صباحاتهم وهمومهم، في المباني التي لم تهو، يعمل النجارون على إعادة الأبواب التي انتزعها عصف الانفجارات من أماكنها. يعيدون تثبيت أبواب النازحين من المدينة، ويقفلونها بالأخشاب والمسامير. يتصلون بأصحابها ويرسلون صورة الباب أن البيت لا يزال مكانه بعد العدوان. يتصل الناس بعضهم ببعض، «الحمد لله ع السلامة». مع ذلك ما زال الجميع في ترقب، فالعدو الذي لا يؤمن جانبه لا يزال متربصاً بالمدينة وأهلها، وإن كانوا يؤمنون أنها ستتصنر وأن «إسرائيل» إلى زوال. تصنع الأرض مع ناسها محتوى جديداً لا يمكن أن يزول.